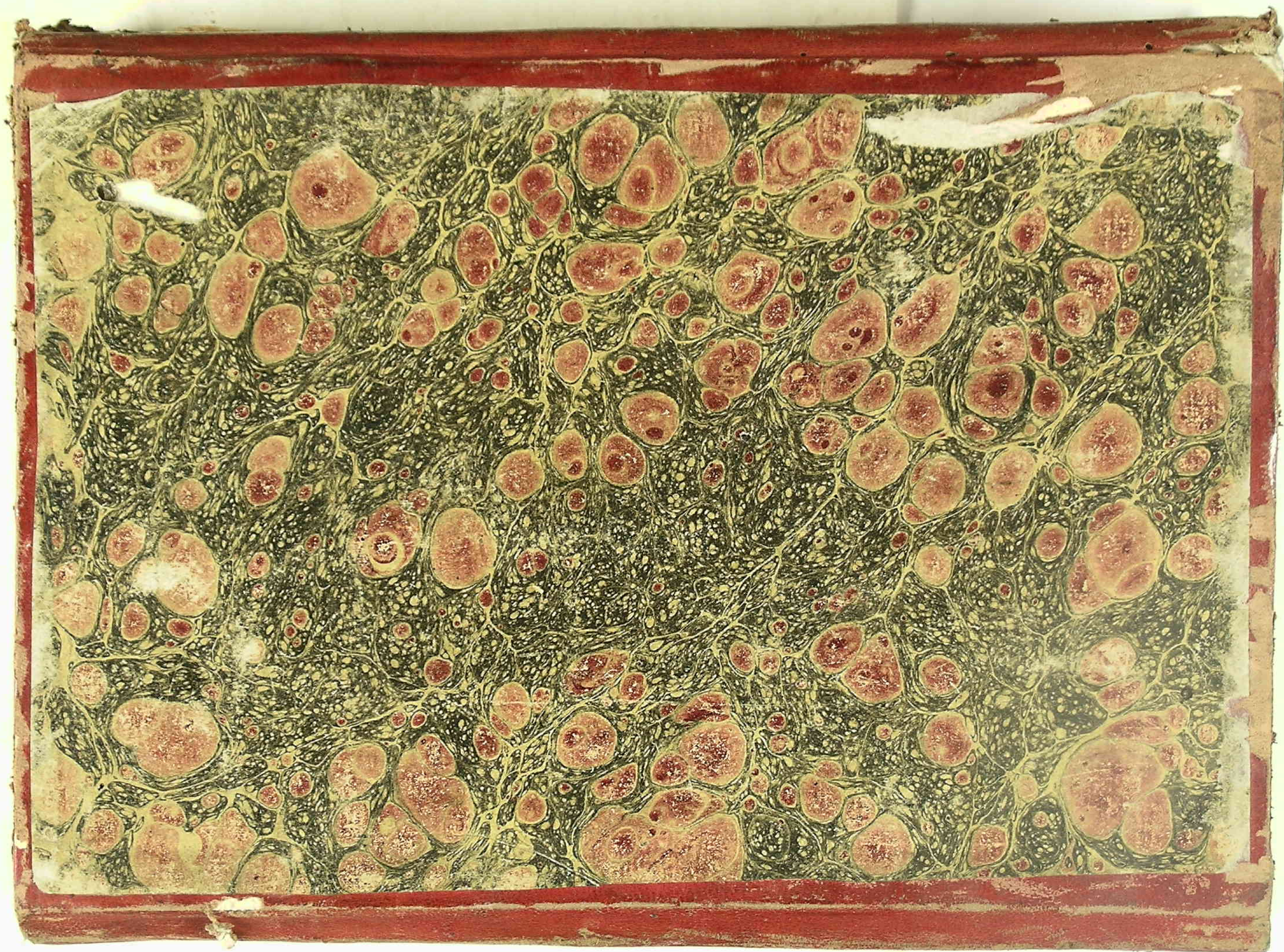
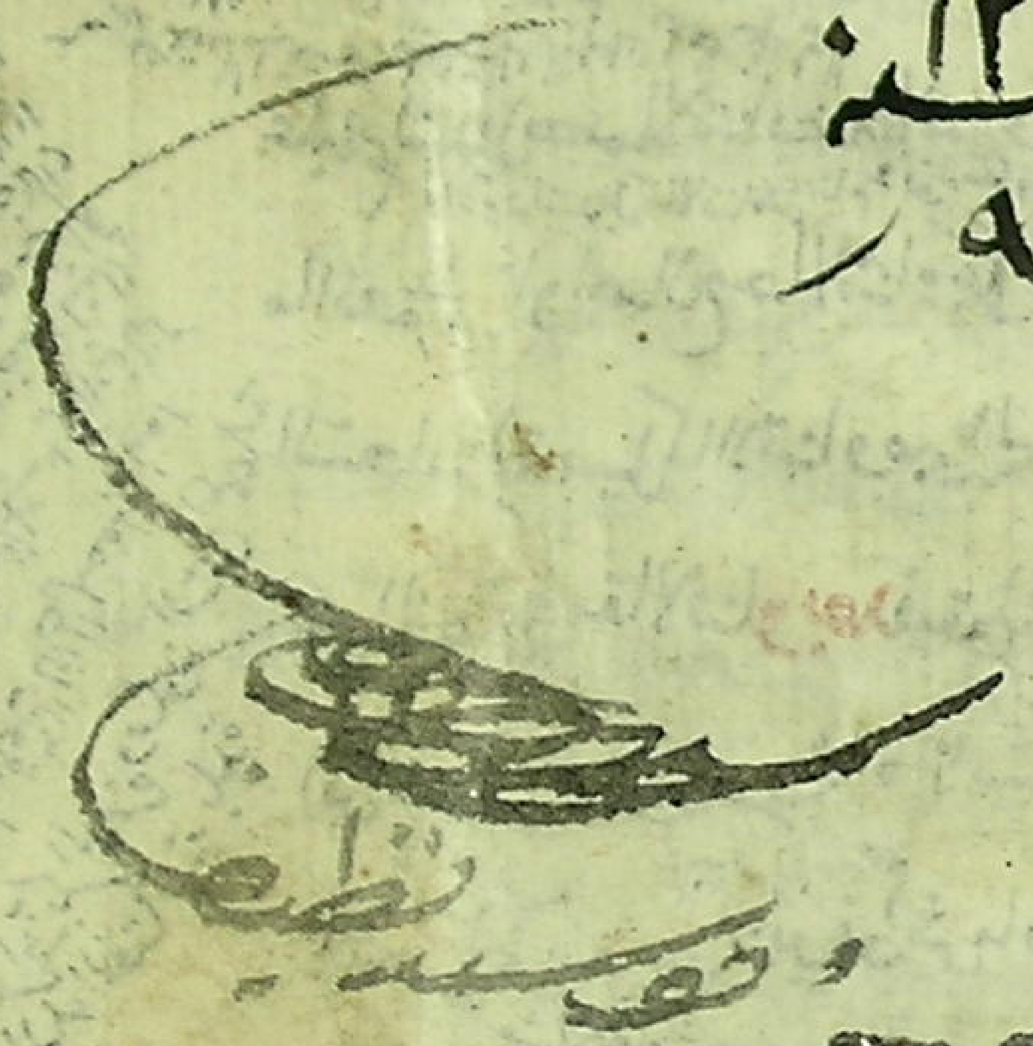




...انه عامره حکیم باشیسی السید محمد لطف

افندینک خیراتیدر

سنه ١٢٥٩



وقف سید نظیف

٦٢

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı	Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt	
Eski Kayıt No.	62
Tasnif No.	492-7-1

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك لمحامدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك اهدنا
الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت
عليهم لتبديل كمالاتنا بفضلك لا الاتنا وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر
ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى اله المفضلين علينا بكفاية اسباب
السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بعقد اثار النبوة بحفظها
عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين
ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كا
الشمس لنجوم دبر الكتب غواش مانية للفوائد الضيائية والاشراق لا يوجد
عن ملحم متحاش ولا يتوهم في حقه ذام او داش لا يرده ناظر كابر عن مكابر
لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يؤنه مشاعر بالاطلاع على خوافيه الا بعجائب
الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فليستقوه عاشيا وقليس معه النزاع
ومن ليس لها ية التجريد لنظره التسديد فليتنزه عنه فلا نريد منه
منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة بانفاع وادرع اصحاب
الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في الترقي الى ايفاع العلم الذي
هو

هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته
فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيها واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال
الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل
جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر اخر قوله ولايته
في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا
المعنيين هنا يحتمل اما على الاول فالمعنى ان كل احد محب كل احد وهو
الله تعالى لانه يحب كل احد لتوجهه اليه واما غيره فلا يحب الا من يحبه
واما على الثاني فالمعنى ان كل احد من ولي امر كل احد من خلق ما يحمد عليه
وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق
به والحمد يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق بولايته
وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الا
فاضل من ترك جانب اللفظ رعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل
الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه اللفظ
الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كل ما يسمى الحمد له تعالى دون غيره
فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل

فيترقى

ثابتاله تعالى دون غيره يعني انه قائم به تعالى دون غيره ونريد بالحمد بقرينة

المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لايتاتى من غيره

تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لااحصى ثناء عليك

انت كما اثنيت على نفسك ولايخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد

ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه

ولايخفى ما في جمع الولى والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به

اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة

قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ

الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة

والاصل في الاضافة العهد وبهذا الاصل ينصرف الى نبينا عليه السلام

وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى

فوجه اختياره على اختيار الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية السجع

واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظ لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى

الله عليه وسلم يستحق الصلوة برتبة النبوة ويعلم منه ان استحقاقه

برتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتادبين

بادابه التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا

ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح

آل الرجل اهله

آل الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني

يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول

والمقام لايسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولايخفى ان

آله واصحابه متادبون وفي ذكر الادب براعة بادب نفسه واداب درسه

وتبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من

قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل المختصر المعاني

التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال فاورد اسم الاشارة لبيان انها

واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للا

مور المبصرة الحاضرة في مرئى المخاطب لكن لابد من نكتة والنكتة هنا اما

الاشارة الى اتقانه هذه المعاني حتى صارت بكمال علمه بها كانها مبصرة

عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب

الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار

له الى المعقولة بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب

على تحصيل المعاني قوله فوايد جمع فائدة وهي ما استفدته من علم او

مال او جاه فادكم المال يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد

الثوابت يعني هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي

كثيرة تامة يقال وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق

بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده

اى لم يقدر قوله بحل متعلق بالوافية لأن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد
اسم الكتاب فى المعانى والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب فى الحديث
وفى درج اسماء الكتب بالاشاية تكلف يزيد تحسين الكلام البليغ
قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهرة فى المشارق والمغارب
ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى أن يكون
فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب اللفظ ان يكون
فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون فى
مثله رعاية جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول
به والكافية مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى
وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف
اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه
ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم
حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه
فوائد وافية بحل الكافية الثانى ان يقول للعلامة المشتهرة
فان الاسناد الى الضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر
جانب المعنى لانه يريد بالعلامة مذكر وعلى ذلك الاختيار فى رعاية التذكير والتا
نيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان فى وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع

جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا

قوله او بالعكس اى اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا

4

اقسام العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية والنقلية وليس
ابن الحاجب الا من العلماء فى العلوم النقلية ولذا خص من بين
العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث سبق
العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدى
ومتمم مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم
اعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الا
شتهار اغناء عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا
عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب
لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذى يستدعيه صيغة
الجمع بل اراد البلد المشرقى والمغربى فيصح جمعهما بلا مرية
قوله الشيخ ابن الحاجب فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت
فيه السن من اربعين او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر
عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل
ومنه يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح اى وصفته بالشيخ
على من لم يبلغ هذا للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن
الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه فى الصحاح تغمده الله برحمته
غمده بها هذا والكلمة غلاف السيف ففى الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف

ماخوذة من غمدت السيف
اى جعلته فى غلافه والغمد

في حدة الطبع وقطع المشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه
اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والحديقة ذات الشجر
والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط
والتقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ
في مدح الكتاب والسمط السلك مادام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير
التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد
التي كاللآلي **قوله** للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل
فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالذكاء والفضل **قوله** التلهف هو كالتأسف الحزن
وجمع الفاظ المترادفة في الخطب مستحسن لا وجه له عند البلغاء **قوله** وسميتها
بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير
زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة
في التركيب الاضافي الجزء وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول
والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين
والمقصود في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير
بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خفي من
بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه
مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشهر باللقب

الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي

وان

5

ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية
للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه
يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريب **قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف
الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة
قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في
الوجود وضياء الدين يوسف مقدم في التصور لكنه لم يتأخر في الوجود
والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح ولو قال الا ان تعلمه العلة
الغائية لصح ولهذا التصحيح وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشتق من السؤر
بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان الغرض هو السائر
بمعنى الباقي واستعماله في الكلام بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله
صاحب الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحقق القول بانه من عاب عيب
فالسائر ههنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه
قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب
الصنائع **قوله** وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة
للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير
اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق
هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل

فيه ان تعلمه جزء من العلة الغائية بل الغائية تعلمه وتعلم جميع المتعلمين على ما يشعر به قوله نفعه الله بها وسائر المبتدئين مصلح للدين

بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربني بزيد والضارب بزيد وانما
يقال ضربه من زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما
يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
قال اى وماكوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله** وهو حسبي ونعم الوكيل
فيه بحث بحذه في حواشي المطول **قوله** ان كتابه يفي بتخييل نقصه
نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء
الشعر عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية
والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا
بان يفعل فعلا تؤثر مشاهدته تاثير القول كما نحن فيه وهيظم النفس
ممن اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب
من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتاب الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي
المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي
فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن
به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يبدا بالحمد هظما
للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى

اته

(هامش: ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حسبي ولا يلزم منه عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية لان الجملة وهو حسبي وان كانت خبرا ظاهرا لكنها واقعة مقام التضرع والدعاء والانشاء فيكون في قوة الانشاء دون الاخبار ويجوز ان يقدر مبتدا في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اى وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كله سيد شريف)

انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة
لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هظما
للنفس بتخييل ~~الصوم هظما للنفس بتخييل~~ انه ليس في عداد العقلاء
المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة
الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل
به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية
من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذي
هو المطلوب في هذا التاليف **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع
في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس
من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به
وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو لتزداد رغبة الطالب في تحصيله
ولا ينفر عنه بما يعرض من مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام
لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الآخرين لان
كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قريبا فلا ينفعه في التحصيل

(هامش: فيه انه لا ينحصر في النسبة الا ان يقال التعريف مما يرتب عليه الاحكام ... بل هو لازم لها فلا يطلب ... اى مثل مصطلح الادب)

اليمن ولاما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يشوق المتعلم ويحثه على
حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه
قوله فتى لم يعرفا هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان
على دعوى ان معرفتها على وجه يستدعي معرفة الاحوال تتوقف
على تعريفها فان تمت تم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها هذه
وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق
معرفة المفهوم على توقف تحقق معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على
تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل
هي والكلام المشتقات من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لمناسبتهما في اللفظ
والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق
ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه
لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية
قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم
قوله لتأثير معنيهما في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه
بالجرح يكون جانبا في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن
قوله وقد عبّر له يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم ففي تفسير البيضاوي
في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك

باحدى

باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال
الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب ولم يبلغ ذلك
الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ماجرح اللسان
الى اخره اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله والكلم
بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم يا ادنى مناسبة له بهذا المقام
لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما تتحقق بالكلم اذ به يعرف ان التاء للوحدة
بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله او الواحد
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على
الثلاث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم
هذا التخصيص والتمر باق على وضعه قوله والكلم الطيب يتأول
ببعض الكلم الطيب هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا
اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب
بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا
لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن
رد هذا الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل
بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف
يبطل معنى الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمع لم يؤنث نعته ويكون

فيه ان ذكر البعض للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد بالبعض هنا محمدا عم وفيه من تفخيم شانه واعلاء قدره ما لا يخفى ولذا عبر عنه ببعض الشعراء ملا صالح الدين

التمر اسم جنس الواحد تمرة وجمعها تمرات بفتح الميم والتمر بضم الميم جمع التمر وتمرات بالضم ويراد به الانواع لا يجمع والحقيقة صحاح

لايكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لايصدق
الكلم الطيبة الواحدة مالم تتجاوز جماعة من الكلم قوله واللام فيها للجنس
لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها
الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس فاما ان يقصد
الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من
حيث هى هى واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى
كما فى ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهى لام الاستغراق
كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الآية
واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين
مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى
نحو قوله انا ارسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا
الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة
فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء
او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان يتوهم المنافاة بعد دخول
اللام لاقبله من ضعف الفطنة وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير
من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء للازمة

والحاصل ان الوحدة المفهومة من التاء ليست صفة الجنس المفهوم من اللام بل صفة افراده فلا منافاة

وفيه ان صيغة كلم صيغة مستقلة وصيغة كلمة صيغة مستقلة ايضا ... ودفعه

ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة
بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى اذ
التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا
الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراد له حتى لا يصح جعل كلمتين
معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستوعبها الجنس
قوله ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على
على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه من وجهين اما
اولا فلان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف
واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها
والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل
عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة يعم الكلمة
النحوية وغيرها بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تأمل قوله اللفظ
فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها من الثمر
انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميتها من
الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين
علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى
النواة لا من الفم بل اخرجت من الثمر قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قد
جاء فى اللغة اللفظ بمعنى التلفظ ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به
اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لا يتروان

فتفطن بوجه التأمل هذا فانه ... والله اعلم

يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب المعنى
الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بالصلة صفة
المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد بدون نظر لانه يكفى
للنقل المتعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان
قريبا لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان
اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى
ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاحى ويمكن ان يقال المعنى النحوى
اعم من المعنى العرفى في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد
فيما بين ارباب الاصطلاح ما هو بمعنى الرمى **قوله** ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ وانما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ
ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد
من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به
الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله
بمعنى ما يتلفظ به الانسان فان الاول نقل المصدر المطلق الى المفعول له
مطلقا والثانى نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة
الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل
اللفظ بمعنى الرمى للفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام
الى الخاص ثم يجعل بما يتلفظ به فيكون نقلا للاسم من المتعلق الخاص

الى المتعلق

النقل من المعنى الاخص الى ما هو
اعم فاما العادة هو العكس فلهذا
جعل اصل الاصطلاح صح

الى المتعلق الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا المشهور في الكلام
النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع
وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله
وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل
المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقى لا يخفى انه لو وضع اللفظ
لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمتكلم في ضرب ايضا لفظ حقيقى
فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى **قوله** ولم يوضع له لفظ فلكن في اضرب الا
الفاعل المقدر من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتبار جزء الكلام الملفوظ ايضا
لجملة خبر الكلام المقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت
اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة من الحرف والصوت اصلا
ليس على ما ينبغى فاحفظ فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء
لا ادرى من اى مقولة هو قلت قولى بلغه **قوله** والدوال
الاربع وكذا امثالها مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان
والنصب جمع نصبة وهى ما وضع لمعرفة الطريق **قوله** لانه لم يقصد
الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلم بل
لانه لا يحتاج الى قصدها في الكلم لصدقها بدون التاء على الكلمة

قوله فالصواب الملفوظ بمعنى اللفظ ... قوله فالصواب مصلح الدين

... الكلام الملفوظ ... مصلح الدين

... اللفظ الحقيقى ... بالحروف ... الكلام ... والاصوات ... النفخ ... مصلح الدين

الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحدة عند المص
ماوضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لايصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان
فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي **قوله** والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر
لايحمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح
به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا اى تكون من الرها الكين
وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى مايكفى **قوله** مع كون اللفظ
اخصر ومايستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد
محتملا للاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله** الوضع
تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله
وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا
بالموضوع يخرج وضع اللفظ المترادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا
بالمعنى يخرج وضع المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما في الفاظ
او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته
مع اطلق لا اعلم يقال احسست الشيء اذا ابصرته او علمته على ما في
القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع
كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه

اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه **قوله**
بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس اطلاقا
وكذلك الحال في الوجه الثاني **قوله** ولايبعد ان يقال آه ويمكن ان يقال
لم يعتبر في الجواب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق
كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه
متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اى اللغة في
محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الا
طلاقين لايكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد
الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد
الوضع للمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان
بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى
عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا
وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على المعنى في النفس
عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير
ضميمة فلا اشكال اصلا فلنا نزل آخر نجده ان اوتيت الى شرح الرسالة
الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق

ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل
معرفة حقيقة الحال وصدق صحة المقال قوله المعنى ما يقصد بشيء
اي اصطلاحا وقد يكتفى بصحة القصد قوله فهو مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد
باللفظ مندرجا حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين
المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر
بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم
زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما
اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر
المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود
بالشيء فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله
منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول
كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه
معنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى اليائين
وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلبت الياء الاخرى الفا
وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام
العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع اه فان قلت كما ان المعنى

ماخوذ

11

ماخوذ في الوضع كذلك الدالة ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من
تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لا
قتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته
لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع
تفرد به بعد اجتماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا
لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت
اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا
او ذكر المعنى مع انه لا يناسب التعريف ومنصب الاختصار قلت
دعا اليه الاحتياج الى قيد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد
قيدا للمعنى قوله فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال
ان دل بعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ دير
على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بلا ملاحظة حال اللفظ
في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث
الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر
فان تعيين اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال
الطبيعة فانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا
فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى
لذلك فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا
قلت لان الدالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع

والدوال بالوضع والثالثة لا يخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة
الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات لانا
يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد اشتباه
بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية
او قضية مهملة
بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات
تركيب
والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ بها
او حروف ركبت منها اللفظ **قوله** وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى
كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء
الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف
الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء
فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء الا انه اورد حروف الهجاء من
حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج انه ~~لم يوضع لمعنى~~
فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنها لا يخرج الموضوع
لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدال بالعقل من الفاظ الموضوعة
لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل اخرج جميع تلك الامور
باعتبار قيد الحيثية في التعريف **قوله** فان قلت قد وضع بل خرج ح
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء

بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى ودين لانه عين
لا يخرج به مثل جسق للتلفظ به ح ع

بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه **قوله** فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان
اشار ليامن الا كثار
التعريف احصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة نستعرفها فان
لا انه يخرج المعنى كما هو الشارح
قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت لا تقرر
عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ و
اذ المراد بالتعريف المعنى ما يقصد بشيء ه
تخصيص كلمة ما في تعريفات المعنى سنة مؤكدة **قوله** قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد
بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به
القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ
كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه
اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول
واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد
بشيء لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل
الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية
الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا
المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي
قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا

ما يتعلق به القصد فيه انه ينتج ح
ان الاد ان مفهوم المعنى مفهوم ح

لا ان في البعض تبعيض

ينتج الانسان كلي كذلك انه يقول المعنى ما يتعلق به القصد
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره مثلا ينتج المعنى
اعم ان يكون لفظا او غيره

لمفرد لم يقل المعنى المفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى
المعنى فيتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال
انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ
لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول
ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى
الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى
مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ
وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين با
بالمنع اى لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب شيء من
من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في
وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما
اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة
الا ان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما يستعمل في مقام
افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلى ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ
موضوع للفظ فان قلت يكفى لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا
لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلى على الاحتمال لم يتوجه

النقض
قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم بعدم مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر
واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر بجبر ما ذكره للنقض مثبتا
للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة
فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذى اريد
به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد
قايم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة
المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة
للمبصرات فاستعماله المجازى في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض
قوله فان الوضع فيها وان كان عاما ايضا قال ولئن كان عاما اشارة
الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل الحروف اسماء التهجي والسور
والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلى اى في مقام وضع امثال
الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى
انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع لمعنى قيد الموضوع الحقيقة صح
له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلى يجعلونه الموضوع
له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون
مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع
الجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى لا يقال الالحاح الاختصار على مفرد لما مر قوله ومعناه
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد

صفة بالمدلول للدوال الاربع والمطابقة كذلك اذ لم يوصف بها بل يسمع
وصفة الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب
مخصوصتان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل
بشيء منها فاطلاق التعريف مبني على الاهمال او مبني على الاختلال والتعريف
الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئية قوله وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل
او شبهه بصفة يستفاد منه علم ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك بشيء موصوفه
المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد
خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما تنتفي الافادة الحقيقية ابهاما
لضعف المفاد ولا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء
بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء مع ان المقصودية
بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد
تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتأتى له ان هو يقطعه عن
المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت
ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة
اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى
في ذلك الغرض قوله كما يتركب في مثل من قتل قتيلا في قوله م من قتل

قتيلا

قتيلا فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه
الخصوصية عن نكتة قوله والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان والعبارة
قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيتجوز باستعمال
الماضي في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد
لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد وانما قدم
الصفة الاولى لانه لو قدمت الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع .
كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان
يكون صفة للمعنى وان يكون صفة اللفظ لتذهب نفس الناظر في تعريفه
كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام
الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه
على تقدمه فقد قنع في مقام الشرف بما لا يقنع به الا عديم القدرة
قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال
على ذي الحال المجرور قوله هذا القدر كاف لصحة الحالية لا مدخل للمعية
الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف
لصحة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا في مثل رجل لان التنوين كاللام
كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهو مزية

بلامرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التسوين فلا وجه لجعلهما
كلمة واحدة قوله واعرب باعرابين واحد الانسب ان يجعل قوله واحدا
مضافا اليه الاعراب لا صفة وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه
معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان
حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب
بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبنية الاصل ويجاب بان
المراد باعراب واحد كيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين
يستدعي كونهما مكيفين بكيفيتين قيل ان ذكر ما انما يظهر في قائمة
وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني الاخير من الجزء الاول فان
علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى
والمجموع اعربا بجعل الجزء الحرف الاخر الصالح لان يجعل اعرابا
فيصح فيهما ان المجموع اعراب واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب
فيه المفرد دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك شدة الا
متزاج فلم يرض الخرم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر
وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف اقر به قوله
فتل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان

اللفظة

اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد
الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للحق ان عبد الله
اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج تعريف
المفصل زيد بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا
المعرف وهو جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن
اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول لما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب
اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب
وبعلبك او مضاف اليه ومضاف كعبد مناف وامرء القيس والكنى ثم
انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك مع انه يناسب ان يدخل في تعريف
الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال
اخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما
هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها
كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي
كون عبد الله داخلا في حد الكلمة لتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار
الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا عنه لتبين ان اعرابه
على ضرب واحد من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة

او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ
تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية
وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له
فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث
يتناول لحروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يتضح ان ذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع
بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة
الوضع في التعريف قوله ومثل لفظ ديز المسموع من وراء الجدار
اختار لفظا مهملا للتمثيل فقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض
به فهم المخاطب اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول
العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ
معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور ولو
كان اللافظ قريبا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ
قوله فبعد ذكر الدلالة وفيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلا
لة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل
فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة
الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل
لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به

بيان

بيان حكم الجملة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بنفي برهانا ثانيا بضم قيود
الى تحصيل اقسامها كما حققوا ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة
التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة
الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم
الشيء الا ضم قيود اليه وتحصيل بعدد القيود مفهومات وهي بالنسبة
الى هذا الشيء تسمى اقساما وتسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما وتسمى
كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم
فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلهذا قال منحصرة فيها والحصر
المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى
ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه
كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء
بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق به
بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي
قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها متعلق بما
يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض
النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق
كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف فهكذا انحصرت
الا انها اه قوله اي الكلمة لما كانت الخ لما ظرف بمعنى حين يلزم بعدها

اذ

الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة

باذا المفاجأة قال الله تبارك وتعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق

منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا الكلام

الرضي فقوله فهي الجملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال ولا يدخل

الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف

اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى **قوله**

اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من كلم

ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد احسن لانه يحتج

الى صرف قوله الثاني الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظ

ان النظ اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقديره

تجرد صفتها على ان يكون مبتداء خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال

ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات

لا يحصى للكلمة وقد يتمحل لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان

كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة

على ان معنى حصر القسم ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم المعنى وليس

على انه ليس المعنى له امر الآخر وراء ما ذكر في القسم الاخرى ان

معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا

يخلو عنهما لا انه لا يكون غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك

تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل

تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه

على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره

السيد المحقق وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل

المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا

ترتبط بالذات من تقدير وتاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى الشيء منهما

قوله حيث يقعان عمدة في الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلا

فيهما **قوله** في الفرهم عنها الا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا **قوله**

الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان

والماضي على ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه **قوله** ماخوذ من السمو

هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشاع

هذا من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم

هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم

والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في

اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء

في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه مثلثتين علامته واللفظ

الموضوع يطلق على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ

الاسم اللغوي لم يكن بعيدا انا مل **قوله** لتضمنه الفعل وكذا ان

نوى المشابهة بالفعل في ان له مصدرا كما للفعل **قوله** وذلك لانه

قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر **قوله** والفعل

كلمة تدل على معنى في نفسها لكن الاولى تركه لكنه قوله فالكلمة مشتركة لاد
خل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق
بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا قوله
وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني عند الادبا ع
معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما
علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه
الاقسام فلا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية
الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح المصطلح في مفهومها وجميع ما
ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات
حدودا لها قوله ولله در المص جملة يمدح بها لكثرة الخير وتحقيقه
سيجيء في بحث التمييز والمراد ههنا ولله در المص شفقته على المتعلمين
حيث لم يميل في التعليم جانب الزكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما في
المقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم آه قوله الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا
يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام
الكثير دون الكلمة لا لتناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل
من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس لمجرد التمييز بينهما في الاسم

في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء
المرام كما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه والاولى
ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل اتى عقيب
المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل له
لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي
ان يرعى ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره وعده من
هدايانا واجعله مع عشايره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد
المتضمِن والمتضمَن في تضمن كل ما الكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم
اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على نفسه المرحب ولو
جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضح
غير محتاج الى هذا التوفيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح
كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع
الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى
الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام
بل امر لوازمه او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب
الاسناد نسبة الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع
الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان
انسب قوله خرجت المهملات اي الحروف لكنه بقي زيد قائم جسق
فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على جسق

وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث
النحوي على الالفاظ الموضوعة **قوله** وبينهما اسناد يفيد المخاطب
الاولى نسبة تفيد **قوله** دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** فان الاخيار فيها مع
انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم
قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة
داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين
حقيقة او حكما **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب الاسم باعراب ح
وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يأتي ذلك آه فان المراد بالاسم
اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل دين مقلوب
زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد على
ما حمله عليه حتى لو كان المقصود ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج
لانه يتضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج
الى التعميم لادخال مثل جسق **قوله** اعلم ان كلام المص ظاهر في ان
ضربت زيدا قائما مجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن
كلمتين فقط فلا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقيق افراد من الكلام
في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق
افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضربته وهو قائم على تعريف المفصل ولا
يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع

ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي م

بها من ح — الاصحاح — حال من ضمير الخ — حال

ما ذكر

ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام
الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل
خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل
عدول المص عنه ولا عن عبارة تعريفه لا عنه ولا عن مذهبه **قوله**
على الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها
بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه
في تأويل زيد مقول في حقه اضربه وعبد يتجه ان مادة افتراق الجملة
عن الكلام لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الا
فتراق اضمم به اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله
اخبارا او صفا فاين داد عليه احوالا او جملا قسمية او شروطا فان
الحكم في الجزاء عند المص والاكثر يتضح قوله ولا يتأتى في ذلك آه ولا يكون
تعريفه جامعا **قوله** وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه
خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل
انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول
مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال
المص في بحث حرفي الاستفهام والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي
كون اقام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله لهما صدر
الكلام **قوله** ولا يتأتى في ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام ع
وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام **قوله** الا في ضمن

قولنا

اسمين اى لا يتحقق هذا العام الا ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف والاظهر الانسب لفهم المتعلم ان يجعل فى بمعنى
من لكن ينبغى ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى
من اسم الفعل ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتاتى من
واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه
المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعلها لكن التحقيق
انه لا يتاتى من فعل واسم اى فعل كان **قوله** لان التراكيب الثنائى
العقلى فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ما عدا اثنين
لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والا
سناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسماء ومسند لا يكون
الا اسما او فعلا **قوله** ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا صرح المص بالحصر فى
تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد
الى اقسام ستة فى بادى الراى بخلاف تعريف الكلمة **قوله** على معنى
كاين فى نفسه جعل فى نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اى دل
بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كاينا فى نفسه اى معتبرا فى حد
ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير مقترن بما ليس صفة
لانه وان جاز لكن الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب **قوله**
كمذاهب

الاسم

قوله اى نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف
على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة
وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير
الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى
قوله ولذلك قيل الحرف اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها
لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع فى نسبة المعنى الى الشىء يقال هذا
المعنى فى هذا اللفظ يعنى يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره فلا
يتجه انما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى
فى الشىء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد فى نفسه فى تعريف ما يقابل
الحرف لغو نعم التركيب المعتبر فى ما دل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى
نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع
ما يوافق لا فى نفسه فى هذا المعنى موضوعه وصار عرفا فيما بينهم فلا
التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به **قوله** ويحصل ما ذكره بعض
المحققين يعنى السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه
على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو المشهور بل
اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح
يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته المجملة
تنبيه بيان المجملة بيانه

المنقولة وقعت اتفاق بحيث تحمل الفصل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر
ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط
في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة
وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه
متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان المحقق صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل
هذا الكلام بل المحقق ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد الشريف
المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه للكافية في هذا
المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى **قوله**
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان
في الخارج موجودا قائما بذاته هو في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود
في غيره كان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما
لاستعمال الحرف في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس
كما قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير
اعتبار غيره بما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا
في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر
لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع للجوهر صح
ان ينسب الى ذلك الغير يعني كما نسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل

بقي بياض

21

لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر
قوله كذلك في الذهن الذهن معقول للاول معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك تبعا
فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصديا بالعكس **قوله** يصلح لان يكون
محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون
وجه التخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ
تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة التامة
بل لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة اضافية كانت او توصيفية تعليقية
فالاولى ان توسع الدائرة بحيث يستغرق ومنها اختصاص الموصوفية
وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا
او ملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق
المشتهر بابن كمال المفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره
وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ
بتبعيته ويجعل آلة لملاحظة لا بد ان يذكر وينضم معه حتى يفهم الملحوظ
تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل
رجل بصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملا
حظته

من لفظة في وكلا نبا طلان فان
كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا صح

معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
اذ لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه وبه ووسيلة الاختصار وانما يتوقف
فهم معنى لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا
كان كل موضوع المعنى به هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون المعنى حين
الاضافة هو الملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين
ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي ثم يجعل المجموع ملحوظا
بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون ظرفا فالنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة
يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا
لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم
في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان
قلت يفهم من هذا الكلام الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء
ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكونه آلة وقد
قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة فجعل الضمير
راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول
من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير
والبصرة وليس افراده الابتداء الاخصاص وليس له افراد حقيقة قوله
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء

لفظ

على ذكر بيانه

فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلولا لمن لكن يصح ان يكون
مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة
يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة
عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دال عليه كذا
قوله لكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الآخر وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها اه اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الآخر
ولا يصار المعنى الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير
وشيوع المعنى الآخر قال ابن مالك في التسهيل اذا ارادوا ضميرا بين
الاقرب والابعد فهو للاقرب مالك في التسهيل اذا ارادوا ضميرا بين الاقرب
والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان مطابقة ولانه جزء مما وضع له
تضمنا ولانه لازم ما وضع له التزاما والمعنى التضمني هو جزء المعنى
الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على
خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي
كما صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل
اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا
وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه
بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران وصفه بالزمان لتمام معنى الفعل
اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد
بيده ولو لا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المعنى المطابقي لما احتاج

الفعل دال على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ
على معنى لانه وضع له

التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى فى نفسه

لانه لا يدل على المعنى المطابقى بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل

موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفا

عل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقى بدون

ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فدلالة الفعل

بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر

واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى

لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن

التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة

التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضى وجودها بدون المطابقة المتو

قفة على الضميمة لانه معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول

بالمفهومية والحدث مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة

عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعنى المعنى المطابقى اذ لا

شك فى انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم

المعنى المطابقى فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون

المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد تيسر لنا فيه جهدا

بلطف من الله وعون فى شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام

فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع البيان

الصافية فى هذا المقام صرفناها لري الاكباد العطشى وان كنا من

لذوي الفهم

طعن الجهلا

من طعن الجاهل بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول وبالله

التوفيق لا خفاء فى ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم

المعنى من اللفظ ودلالته لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده

فى ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طر

فيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ فى ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ

لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر

يترتب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ

والذى دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه

العام تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن

تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى

معنى من حيث انه مراد فشاهدة هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع

له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث

انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا الالتفات هو

الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون

فهم معناه المطابقى ومن تبين بهذا سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابى

على بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق

وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان

الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا

العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى

عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ مثلا انه تذكر زيد صح

لفظه صح

ضوع

الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا
تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما سبق تحقيقا من ان الارادة
متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذاله ويظن فكره عميقا لحاذق
ان فيه ما يكفي ان ينبهك على ان القرينة ليست بشرط دلالة المشترك بخصوصها
بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار
جزء اللفظ اخر فكل من لفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى
الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي ولعلك ان
لا تسام من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير
توثيق وتصغي الى النسمة ما الى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول
بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان
الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح ستر ذلك الى ان جعلوا النسبة
داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح
الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني ربي ان الفعل موضوع
لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة
الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا تناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة
للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة
المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون

مستقد الان

مستقد الان ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى الشيء لئلا يكون احضاره
على هذا الوجه لغوا **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج
الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء
الافعال ولغير الزمان في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة
لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة وشهادة صريح تعريف
المصلحما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد
يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الفعلي لانه لم يكن
الذات داخلة في الوضع الفعلي وكاسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث
غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان
مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي
فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية
اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعها الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار
الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الكلمة على وضع
واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثل
دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا
لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن

بيان الاول وهو الوضع ح

على وزن

قوله فوقاة كتب في الحاشية الديباجة تفوق اي تصيح فوقاة وقيعاً
على وزن فعل فعللة وفعلالا قوله او عن المصادر التي الخ يعني او عن
معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما
ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر
في الاصل اصواتا عبارة عن تكون تلك الاسماء اصواتا تامل قوله او عن
الظروف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير شركه
اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة اولها كونه مشتركا بين الحال
والاستقبال وثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال
قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل
الا على زمان واحد قوله لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه
بيان معرفته
عن اخويه لمن لا يتيسر منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته
على تعقل استقلال المعنى مع انه كان ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين
بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم
قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص
قوله فقال ومن خواصه متبنيها اي مبتنيها من اول الامر ولهذا قدمه
على المبتدا وليس التقديم للحصر والا للغا وما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية

على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصول ما بين مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من
ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب
تجوز واعلم ان التنبيه المذكورة مبني على ان ملاحظة متاخرة عن ملاحظة [ربط]
العطف واللام يفيد كلمة من الان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من
الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع
لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات
بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده
العبارة لا يرضى قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو المتعارف
عند ارباب الادب ولا غرو فيه في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه
يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر ولم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص
محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول للشيء [او يتبادر] او جب في
كلام المص تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله ودخول اللام
اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير
حاجة الى التعريف وجعل اللام فيهما عوض عن المضاف اليه يخرجها عن عداد
قرائنها ولو ارتاب عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف وما على فيشمل موصولة
اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل
واسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة

والالف واللام التي هما جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام
جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله عم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر جواب
سائل من الحميريين قال أمن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال
حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل
وقد يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء
كلها او بعضها فتامل وانما يتعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف
دون السائر الحواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقي
من اقسام اداة التعريف قوله ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب
الدالة على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف
والالف واللام يستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام
له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء
بخلاف الهمزة فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان
الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو
ولم يلحقه احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة
وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل

ابن امير بياض

وقلما بياض

في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع
سهولة الادغام ونحو مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله
حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون
دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى
انها ال كهل فكان همزتها في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة
المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وبيان
حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ
الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرامي لانه
لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر نص
ان التعيين للذات المعتبرة من مفهوم الحسن ولا يشترط للصفة والنسبة
المعتبرة في مفهوم اللفظ معنى تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير
يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتهما فلما لم يكن في الفعل علامة
تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات الخ قد حقق في موضعه
ان الذي في الاصل لذي زيدت اداة التعريف عليه قوله ومنها دخول الجر
الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول
كاللام الآن فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق في اشارة
الشارح اليه قوله وفي المجرور به تقديرا او محلا او تقديرا قوله
واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة

وبان نخ

منصبق بياض

مضاف اليه فيها الا افعالا او جمل

اللفظية لا يكون مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر بالاسناد اليه الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم **قوله** اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء بحذف التنوين اونون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يضف باعتبار طرد الباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابداعا وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية **قوله** وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تغيرها على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ~~مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تغيره~~ وتحتاج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **قوله** لان الفعل الجملة قد تقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية

بتمامها اذا اضيف اليها **قوله** وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل ولكنا اشار بجلية قد الى ما يبني على هذه الدعوى من حمل قول المص الشامل لكون الشيء مضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه انه قد تقع كذلك بحسب الظاهر لانه لا يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته **قوله** فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما **قوله** معرب قال المص في الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء ولهذا اظهر ان من قال وفيه انه لو جاز صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل

مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا لنفس القسم لانهما
يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه
يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل بالاعراب الاسم وعامله لو كان البيان
على مذهب البصري لانه لم يشتبه في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف
الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اى
الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على التعريف لانه
لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة
لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب نحو تركيبا
يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن
اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدى اليه القرينة قوله ركب مع الغير
يدعو اليه ظن كون المعرب اسما فيما قبل التركيب على هذا المعنى بعيد والظاهر
منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك فعيق قوله لم يشبه
اى لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي
هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف
المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته له
في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال
ومشابهته الواقع موقعه كفجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه

ما اشبهه المعرب كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما
تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبني بهذا الاعتبار التقديم على
المعربات فلذا قدمه صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية لان الاصل في البناء
اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافته الى الاعم اخص لامية انما البناء
اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من لم يضف ادنى معنوية الى هذا الفن فالوجه
في الاضافة البنائية ان لا يخص الاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان
الاسم هو الاصل في الاعراب ويكون في بنائه بالاصل لانه في الواقع اصل
في البناء والتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فهم المعاني استقلالا
قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف قدس سره في حواشي المتوسط جعل
بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا قوله والامر بغير اللام للحاجة
المقول له بغير اللام لان النحوي لا يسمى ما هو باللام امرا بل هو مضارعا
مجزوما والامر باصطلاحهم ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة بمجرد
لاستحقاق الاعراب الخ لم يقل اعتبر العلامة بمجرد الصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم
يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق
بالفعل عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة
اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي
معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخفى

عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب
متاخرة عن المعرب او لعله اريد سلب الاعراب بحسب اللفظ الا انه على الثاني لا
ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة
قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض
من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ما هو حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا
وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق
بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم
المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على
معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من
افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل عن المشهور
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة
معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال انه اشار بقوله فالمقصود من معرفة
المعرب الخ الى ان لنفي التعريف فساد في المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة

ويكون

وكل معرب ح
ويكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قلنا هذا معرب وكل معرب يختلف آخره به
ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب
فقد عرفت الكلام الى النحو لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام
فاستشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل
فاجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة
مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل الا انه
افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمه البيان على
العرب والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها
فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن
هو جدي انه جدك واعتمادي حسام الملة والدين دواد الخوافي
استاد ايمة زمانه بالبيان الشافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي
انه يمنع قول المصنف لان الكلام مع المبتدئ لانه لا يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع
العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون متميزة بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم
بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام
الحاصلة للمعربات في التراكيب اسال الله الخلاق هداية الطريق انه
قريب مجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه
فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره اشار

بمجلسه بياه

المتكلم بياه

الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير
للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم
مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور
حكم مورد مركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما
اتى به اقوام بعد الاقوام وان لم يعثر على ماخذه في افانين الكلام
ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي
ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل
فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان
العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه
لان معرب الاخر عن اختلاف العوامل الداخلة عليه في وقت ما ولا يختلف
آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه اولى مما قيل
خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستفهم عنه نحو منو زيد ومن زيدا اذا قيل جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج
عامل المبتدا والخبر لان الدخول انما يتحقق بالآخر الا ان قد يتصور
في الامور المعنوية كما قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا
ينتقض اه ولئلا يكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو قوله
او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التو

هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان
تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر
على انهما سيان فان قوله فان اصله فتى وفتيا وبقي ذكر الباء لئلا يستوي المبنى
بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض اه قلت
لا انتقاض لانه لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر فقولنا
رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان
في المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف
على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه
لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقتضي منه العجب ما قيل ان المراد
مدلول هاتين الصورتين فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك
وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب
ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او فوق الواحد قوله انما
ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء
اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب
ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون

الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي الحواشي
واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي لاختلاف العوامل
اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح
قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف
الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر
فيه عامل معنوي ليس بمعنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل
اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الفوائد وشرحه
والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كل ما ركب مع عامله ابتداء
حتى يتجه شيء لانا نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب مع العامل
الاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود
مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع ابتداء العامل
ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه
تركيبه لا مع العامل ولم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود ولم يكن لتقييد
التركيب بابتداء معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب
لم ينفع المبتدئ المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف

لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف
العوامل وقتا ما وهذا الحكم الكلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون المعرب
لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال العرفي لا يكفي لنقض الاحكام
الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما
بانه اوفق بالعبارات اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت
ما وليس لترجيح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي ينتفع به المتعلم
قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة
بل موصوفة فينبغي ان تقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف
قلت كلمة ما كلما وقع هكذا لو وقع هكذا يحتمل الامرين فبنيه على الامر
الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة ولهذا قدم
الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح
في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية الوقتية المفهومة من
الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم
من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا عامل ولا مقتضي على السلب
الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء
من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال
فالاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة
ما يخرج بارادة السببية الوقتية المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى

لم يرجح بينهما

او الحرف لا يرد العامل والمقتضي
فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة

وانما بما

ان يخرج الجميع بارادة السببية المفهومة القريبة ولا بي كتب زيد فتكلم ولا
يذهب عليك ان قوله ولو اعتبت يدل على ترجح تخصيص كلمة ما الاشعار
كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى
ان يقال فاذا بقيت للدلالة اذا على التحقق فتامل ولك ان تقول
يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد عليه ما اورده من امثال
الباء الجارة ولو اريد بالحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته
بالحركة لم يخرج عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل والاخراج
المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية
ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي
وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف الآخر المعرب وكل من
تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية
بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف
تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضي او الاعراب او المجموع ومن
قال ليس المجموع للمجموع سببية الا سببية اجزائها المركبة من القريبة و
والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد لغى تخصيص كلمة ما بمزية
اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي
لاختلاف الآخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار
قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي مالي ونظائره وبين
قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر
ارجلكم فلم يخرج بتدقيق نظره الا الى حلاق ما اجمع عليه من كون جر الجوار

والجار

والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي
لكان ارجح في الخفى لشموله باء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي ونحوه
لانه معرب على اعتبار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا
يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب بانه ما في آخره المعرب اعني من حيث
انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل قوله ان ينبه على فائدة
اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه
على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني
المعتورة جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل
للعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا في ما يأتي في تعريف العامل
قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والايجاز ان المص ومن قال
هو علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه
باختلف ان اختلاف الآخر الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي
اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا الغرض قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه مدخلية في الدلالة لانه ما به
الاختلاف على ما ستفصله والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف
على الاختلاف بينه وبين الشلو حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف في الفهم
المعرب لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف
الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف

هذا فقول الاولى هو بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب
المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف **قوله** على
صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على آخذ كل من المعاني المعرب والحق المعتورة
~~على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ كل من المعاني المعربي انما~~
المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل
منها يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان الاعتبار
المعرب اخذ المعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل المحقق انه على
صيغة اسم المفعول والشارح لما استنتج فيه ترك ما هو المشهور الدائر على
السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل
ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا
اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب
بالحركة الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان
الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم
الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها **قوله** لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ
فقال في تأخر الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظ
من قول المص ان الصفة متأخرة ان وجه تأخر المدلول والاوجه ان تأخر
الدال على الصفة لانه تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب

في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة ح

لا للالفاظ بها

ان يقال

ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد
لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها
بخلاف الحرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة
الامر على هيئة ماضية **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة بناء على ان الجر
مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط
قوله ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا ولا على غيرها من غير الاعرابية
من حركات غير الآخر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها
من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في
كونه عمدة من كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه
فضلة او مشبها بها كما في اسم ان واخواتها **قوله** علم الاضافة اي
علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا
على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء
مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل علامة كون الشيء
مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية
وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث
قال المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة
بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح
بتمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يحتج الى الحاق الباء

المصدرية الاولى لم يصح الباء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل قليل اي والفاعل وجه الاختصاص فيما هو
اصل في الاعراب لكونه معمولا ما هو اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل
للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول
المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل
فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حدث
الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العوض لان الاعطاء
للقليل تارة يجعل عارضا له فالمآل فاعطي عارضا للقليل ولك ان
تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي الثقيل
ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير
فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
اعطاء الجر المضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه
ايضا كثير الا ترى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه
لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط
في الثقل قوله والعامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب
وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة
المعنى المقتضي والاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء
الطريق وطلب المبتغى من الفج العميق قوله ما به يتقوم اي به

ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب ح

يحصل

يحصل دون غيره فنبه على ان نسبته للتقوم ليس كنسبة
الاعراب للاختلاف وغيره فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
لا تقول انه ينتقض بالاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل
لانا نقول لا يفهم من العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار
دون ثقل الماء ولا مجاورة النار الماء فتامل المعنى المقتضي اي معنى
الخ يريد ان اللام للعهد الذهني الذي هو في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد
في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء في
بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لو بال بجزوم لغلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد
فالعامل عند البعض الحرف والجر المقدر وعند البعض المضاف النائب
عن الحرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى
المقتضي اراد تفصيل اقتضاء معنى المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات
الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحروف
الثلاث وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام
ستة قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا تارة
للمفرد ويشمع له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة
بالاسماء الستة لواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها
واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المتكلم اليهما اسم من شأنه
ان يقبل التنوين ومنعه منه لعدم الانصراف او لم يمنع لا انصراف والمعرب

الحركات بياء

وتارة ما سوى الياء ح

الاول لفظ وضع لمعنى مفرد لا يقابل جمع والتثنية بل التراكيب مثال خمسة عشر ونحوها والثاني هذا ما يقابل الجمع والتثنية ح

معنى ثانيا ح

وفيه الا المفرد لا يتناول اللواحق لانها داخلة في المثنى والجمع لعمومهما [illegible] في الاسماء الستة فيعتبر المستثنى من هذه القاعدة ولذا فلا انتقاض بها

اصلا مصلح الدين

بالحروف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلاث
للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به
قاعدة غير المنصرف والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف
ولا يبالي به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة
من قاعدة غير المنصرف اولحسن ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله
على التنبيه على هذه الامور خرجت من ما هو الاصل فيها الداع قوله
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ينتقض بسنين وثبين وتظايرهما
لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها
عن القاعدة بالمنصرف احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال
وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها
ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب
ليس بشيء قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل
عطف معمولي عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المص
هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير برفع رفعا والجملة
حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا
اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان هذا
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى
هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن الا

الا الطفان يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم
قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه
لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع
للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا نكات اخر تركناها له وينبغي ان
يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى الجمع المذكر
السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه
دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد
يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة
حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات
مع ان مفرده مذكر وخرج عنه ثبون مع مفرده مؤنث قوله واحترز
به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل
ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في
هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله واعراب هذه
الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء
بل على مطلقها لئلا يمنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلزم الحكم
عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه
ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ
الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا
حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه و يراد بالعلم

الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف
الاسماء الستة لانه مزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
واغا لم يذكرها مقطوعة عن الفوايد اولها كون عبارة الحكم مشتملة
على امثاله والثانى الاجتناب عن ذكره غير مضاف لانه خلاف
الاستعمال عند العرب وثالثها هداية المتعلم الاعرابي فيه بالواو والياء
والالف لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء فى الحكم بقوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد
ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد
والتكبير محفوظة فى مقام الحكم قوله مضافة نقل المتن على خلاف ترتيب
ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب
لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان النسخة كانت فى نظره كانت
هكذا او الثانى فى غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة
على التقديم والتاخير لا يفهم حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل
المعنوى او غير عبارة المتن الى ماهو انسب وبغى المص ان يغير عبارته تدبر
الى ماهو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا
يحظر بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لانه لا يخفى ان هذا
الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع
والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى
مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لشابهها

لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى فى كونها منبئة
عن تعدد او فى كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبنى هو اللفظ
دون هذا المعنى ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظ واما فيهما ففى
والاوجه ان يقال المشابهتها المثنى والجمع فى ان فيهما حرف لين بعد
ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف والتنوين
قوله واللام لوجود حرف الصالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب دون
غير حال الاعراب فشابه الاعراب فى الطريان والتغيير وهذه الحروف
هى فى الاربعة الاول لام الكلمة وفى الاخرين عينها بعينها عند الشيخ
الرضى وهو ظ كلامه الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان
الاعراب لا يكون فى اصل الكلمة ولما كان تحقيقا بل تعسفا لم يلتفت
اليه الشارح واعلم ان الظ انه جعل كلا من الابنا عن التعدد ووجود
حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها
بالحروف لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب
الى غير ذلك منبئة عن التعدد والاولى ووجود بدون اعادة
قوله اللام وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة
التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون
مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا فى الشعر
كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضاف الى مؤنث افصح من
تجريده واختلف فى الفه انه فى الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول

قوله وان اضيف الى مظهر يجب فى هذا الظاهر ان يكون معرفة فلذلك قيد
كونه مضافا الى مظهر باعرابه بالحروف وبكونه مضافا
لا يخفى انه مستدركا لا طائل تحته

ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد مرة وبه قوله وهو الجمع
بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مكبرا
وفيه نظر لان المص ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله ان كان اسما
وقد ذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير
التنبيه بجمع المذكر للغافل عن التقييد او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب
الاضافي مراد فالمص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب
ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما في احوات قوله
عشرين بان يراد بهما على صورة الجمع المذكر وليس بجمع عشرون
واحوانها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها
السبع وبه فسر التنزيل حيث كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة
الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة للنحاة قوله والا لصح اطلاق
عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه بحص
عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره
لا تفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك المرات
تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد
حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كالاولى
في انها لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وثلثين
وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الا
الالفاظ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته اه

ومذكر مجرد

ومثل تسعة

بمعنى نعت

اه الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة
البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك
قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب
فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير
قلت هذا ليس من تغير العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء
بل من تبدل علامة بعلامة تبدل علامة بعلامة لا تغير الا فانه بعد
ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل
الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة
التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها التوقف
الجمع على الثلثة والشروط على الثلثة ان كان اسما او اكثر ان
كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحمل قوله اشارة
الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا
او تقديرا لقد ادرج في هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير
بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره
بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله
لفظا او تقديرا تفصيل وتعديله معرفات بتعريف العهد والثاني
ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال قوله ولما كان التقدير
اقل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي اصل لكونه
الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير لخفائه اولى

والاولى ان يقال التوقف الجمع على الثلثة والشروط على الثلثة ان نحو الانسبة على التثنية اه مصلح الدين

لاختلاف العمل لاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقدير

بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري اي تقدير الاعراب الانسب

تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي

في الاسم الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة

لم يرجح التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تعذر

اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم

يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح والحال ومع ذلك فاته

هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف آخر اي في حرف تعذر

الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في آخر الاولى آخره قوله

كعصا بنبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكرة وراعى ذلك في المستقبل

ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال كما في قاض مستثقل وبعد الاعلال

متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت موجب تقدير الاعراب في قاض

الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر

فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبلى

وقاض بالقاضي والفصل المتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكما في اسم المعرب

بالحركة لم يقل في الاسم المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمات ومساجد

وعبادي قبل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر

الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف

ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة

ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا

الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف

الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف

من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون

تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا للغلامي

لهذا التعميم ايضا وسواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع

ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة

اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل

فلا يمكن ان يكون اثر العامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل

واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما الا على

التعيين والعامل لتخصيص خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب تقديريا

في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا

بهما ولذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان لم يجعل ذكره لدفع

توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه

وبين قوله نحو كقاضي رفعا وجرا او مسلمي رفعا فان تقييد المقابلة يدعو

الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال مريد بعصا مطلقا ما كان ياؤه

مذكورا او ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملحوظا وبغلامي مطلقا

ما كان ياؤه مذكورا او ما كان ياؤه محذوفا وما كان ياؤه مبدلا بالالف

نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل

آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب فاضر والاولى انه لما اشتغل بالكسرة

نحو يا غلام

او الفتحة يتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا
قوله كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي
ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو نوع لا على
قاض فيكون مجرورا ووجه التغليظ اذ يكون ذكر النحو مستدركا مع
ذلك يتجه ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض فتدبر
قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف
اي يعني غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء
الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكر
ها وغفل عنها ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما
تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسامه
المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم
صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره
انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على
لغة دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف
ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد
يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال
الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل

ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان
الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال
الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت
باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي
القوم واما جاءني مسلمو القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال
وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة
بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فاعرابه
لا يكون مدة اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا
ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على
بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه على
بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما يسمن ولا
ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة
مما يقتضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر
يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد
اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع
في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل
لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع

لانه في الحقيقة راجع الى احد الامورا لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب
الذي سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته
ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف فالاهتمام
بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث
وبيان المذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المص متصلا بغير
المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين
المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه
انما يحتاج الى معرفتها لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر
ومباحث الحال والنعت ففي تأخيرها اخلال ببيان هذه المباحث
قوله وكان غير المنصرف اقل بعد على انه في المعرفة بالتعداد يستحق
بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما
يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا
يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا
ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر
اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان
بالتعداد والاوجه ان يقال انه اختار تعريف غير المنصرف لانه
وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي

قوله

قال
قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما في الاعراب
اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري
واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف
عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه
الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة
والمعرب بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه
لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان المنصرف
وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب
بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار
لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب
منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف
فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف
حتى كانه بالقياس اليه الاينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون
غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة
من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار
تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح
بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد
تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح
الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا اسيام فاعرضنا عنه

من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف فيجوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير ع صح صح صح
كتب في حاشية هذا المقام ع

بالمرة كما هو دأب الكرام من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لاوجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام ...
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب
هذا وهذه الابيات لابي سعد الانباري النحوي والتصويب النزول
ولو يذكر الابيات كلها ليستغني عن التفريق لاشتمالها بيان غير المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول على معان الاول انه يفيد ان غير المنصرف
ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه واحدة علم تقوم مقام العلتين والثاني
انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه
يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث
والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف
قوله وذلك الجمع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية
الحسن اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا
السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا او كان المناسب تنكير النون
ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين
ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطف ثم للتراخي في الزمان
ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او ادنى هاتين العلتين
ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين
لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة ا ه

هذا

هذا انما لا يقصد بالزيادة قبل مثنى في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به
الا التقديم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول
تعريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع
وهو الاعتذار من هذه المسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات
لعدم مساعدة النظم بان المقصود تعريب غير المنصرف والعلل من
من الحفظ لا تحقيق القول فيها لا يساعده وقد عرفت بعض المسامحات
في البيت الاول مما ذكرنا ومنها الابهام العلل المانعين في تنكيرها ومنها
ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما نذكر الان من ان السبب
مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح التوحيد
قوله او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قوله تعريبي
قيل الاولى ما يفاد ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع
مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف **قوله** وقال
بعضهم انه اثنان لا جد وي اي لا فائدة لمعرفة القولين الآخرين فلذلك لم يبينها
ونحن اقتفينا اثره **قوله** من حيث اشتماله على علتين اعلم انه قيد به
لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما آخر فمن حيث انه معرب
حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث
انه روعي التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل
كما في مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الاظهر الاحتراز الضرورة بيانه يقول اي حكم
غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال فجوز الحيثية

وجه بيانه

ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسر ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم
سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين
تعريف بأمرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من وجهين
على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة
الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او لتنبيه على ان
منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين
لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين والكسرة
منع بالتبعية كما قاله الاكثرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين
لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث
مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل
ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض
للتاء القائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض
للام والرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية للتانيث
والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية
والحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام انه لا يخالطه لسان آخر وخلاف
الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية انه لو لم
لتحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى لو لم يكن الاصل
لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا الفرعية
موقوف على المتوقف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا

الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة
او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوايد الاربع في حكم
الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اى لا يمتنع الجواز بمعنى سلب
الوجوب والامتناع جميعا وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب
الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار
الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز
ان يخرجا من التاثير بالضرورة لو اعتبر التناسب فلا حاجة الى
الصرف بمعناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه
لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف
لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة
ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيين وطائفة
من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت في الحاشية
هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه
السلام واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوزن ... انتهى مرثية بالتحقيق

قوله وقيل صرف الصرف عن ظاهره ... المراد بالصرف معناه اللغوي اي الظاهر من الفرق

بن بردة مشايش كودن التربة حاك المدى غاية والمعنى ما الذى اوشى

وقع على من شم تربة احمد فان لايشم مدى الزمان وامتداده انواع

الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لاتقع عليه شئ لانه

استغنى بشمه عن شم الغوالى او المعنى ماذا الوجيب على من شم تربة

احمد ان لايشم او الاستفهام للتعجب من عظم الوجوب وهو كمال الاستغناء

عن الغوالى قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين

الكلمات امر مقرر عندهم ولذا اصل السجع من اجل محسنات الكلام واختير

هنا آتى الشئ ومراده مع ان اللغة امر اخر ومنه فى التنزيل يبدئ الخلق

ثم يعيده واللغة المشهورة بيداء روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه

اكتب يا حار فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه

بامر التناسب وفى قولهم وان لم يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام

الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب

مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فصرف مفاعلة لتناسب مضاربة

وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل

معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف للعلمية

وسبب آخر فينون قول المص فيما بعد واما قرانه فمنصرف مع انه غير

منصرف لكونه علما للنفس ومؤنثا ويعبرون عن هذه التناسب

بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه وقرئ

قواريرا لتناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله

فان الركب قد جاروا اى بضم الراء فى يا حار

43

فقوله سلاسلا واغلالا لامتثال الجمع آه اراد ان ذكر اغلالا

ليس زايدا لان المقصود تمثيل الجموع والاظهر ان التقدير كصرف

سلاسلا فى هذا التركيب قوله ومايقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف

فهذه جملة معترضة ولامشاحة فى وقوعها ايما وقعت ولشدة الاهتمام

ببيان انها لاتصلح للتعريف قدمت الى هنا فانه تكرر فيه الجمعية فقام

مقام التبيين لهذا التكرار عند المص ولكونه نهاية الجمع التكسير عند بعض

ولانه لانظير له فى الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى التطويل

لايسعه المقام كتبته فى الحاشية فاكالب جمع اكلب وهى جمع كلب

واساور جمع اسورة وهى جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى

وقد يلحق التاء باساورة واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به

الكثرة او الضروب المختلفة على ما فى الفراح قوله فالعدل مصدر مبنى للمفعول

اى كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضى ان العدل اخراج الاسم لا الخروج

فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا

للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى

كون الشئ مضروبا والعدل لكونه سببا فى الاسم ينبغى ان يكون مبنيا

للمفعول ويتجه عليه انه لاشك انه يوجد معنى مصدرى حاصل

بالحاق الياء المصدرى الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشئ

مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الياء فى غاية السعة

يسع فيها ما لا يسع فى الفاظ المصادر ولما ان المقدار وضعت

يمكن ان الاولى من الحكم ان المقصود تمثيل غير المنصرف ... الذى تعارضه ...

فينبغى ان يتقدم على قوله وحكمه وهو ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف

لمعنيين ماهو صيغة الفاعل وماهو صيغة المفعول فلابد له من دليل
بل يكاد يرده ماذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث
اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان يدل على ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو
كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان
ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا
بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي
يدل عليه هيئة الفعل المعروف ووقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول
اذا تمهد هذا فنقول كون الفعل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع
بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال
عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل
نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون
الميل الا الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا والاولى بعقوبة لانه
بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء
والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي
الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة
عدلت الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين
المقصود خارجا قوله وهو خروج الاسم اخرج الفعل اذ لا يسمى عدلا صيغة
خروج

قوله

[Margin note:] بناء على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول صح

قوله اي عن صورته الاصلية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد
تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال الضرب صيغة الماضي
والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة
فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة
للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر
علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة الى تغيير تعريف العدل
بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما توهم
ان ما عبر اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه
يخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهم في بخلاف تعريف المص
فانه لا مدخل للفظ في الصورة حكما كاللام للفرق بينهما وبين اللام الجوهر
الفصل هاهنا وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم
الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقدير في ايضا ما هو
حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة اذ يكون ذلك الاسم عليها
خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه
ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان
يقال لما اذ يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول
حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فهو اسم الفاعل من العمارة خرج
من صيغة التي هي مقتضى القاعدة وهو عامر على عمر قوله ولا يخفى ان
صيغة المصدر اه فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض

[Margin note:] وان قيل ان صورة ثلث وثلث ثلثة ليست صورة ثلث وهو ط فكيف تقتضي القاعدة ان يكون على صورتها قلنا المراد ان العدل خروج مادة الاسم عن صورتها ويجوز للمادة الواحدة عروض صورة مختلفة حافظ الدين

لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما يعرض المادة
في وضعه لمعناه فهيئة ثلثه ثلثه ليس كهيئة ثلث لان ما وضع له ثلثه
ثلثه نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف بجزء فالوجه ان يقال اخرج المشتقات
من المصادر من المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة
بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة
والمشتقات من المصادر القياسية خرجت بما خرجت به المغيرات القياسية
قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول
في وجه ولا يبعد ان يقال اخرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف كا
المقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات
القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المقابرة لا غير
هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل من بيان قوله خرجت عنه
المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تميز
العدل عن ساير العلل قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه
على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن
الغير المنصرف وبيان العدل على هذا التوجيه لا يحصل هذا المقصود
قوله اعلم انا نعلم قطعا الخ قد دل كلامه على ان ما اشتهر في
كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر
يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصالة
واما

واما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصالة محقق والاصل
انما يكون بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم نرد
بالاصل الا ما يقتضي القياس اصالة ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونعني
بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فنقول
ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس
لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة
ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكر
انه يختص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف
بالعدل ما لم يعلم انه منع من الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت
اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل
فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لذات السبب
في ساير الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان
التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا تعرف بشيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما التحقيقي فان كان العلل
هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير
منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم
بعلية العدل المشهورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين ساير الاسباب
على ان الحكم بوجوده بالضرورة دون الحكم بوجود الساير قوله اي خروجا

هو الخروج عما هو القياس فيمكن
ان يعرف بدون معرفة منع
الصرف كما في ساير الاسباب وان كان

كاينا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال
متعلقه وهو الاصل وهو بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقدير الا ان
حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال
نفسه مبعد عن الفهم جدا **قوله** جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ثلثة ثلثة
مأول بملفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا
اللفظين اجرى اعرابه عليهما **قوله** وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع لا اوجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع
الا ان يجعل الى بمعنى مع **قوله** والصواب مجيئهما القول بمجيء عشار ومعشر
بخلاف خمسة الاخرى قال الشيخ الرضي رحمة الله يستعمل على وزن فعال
الكوفيون يقيسون عليها ما فوق الاربعة في السماع منقول
من خمسة الى عشرة بيائها النسبة نحو الخماسي **قوله** والشبه في منع الصرف
وهذا مذهب سيبويه حافظ
آه قصد بهذا الكلام رفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في
الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى
ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فانه قيل ان منع صرفها التكرار
والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة **قوله** لان الوصفية العارضة التي كانت
في ثلثة ثلثة وجه عرضيته الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات
ثم تستعمل مجازا في مال الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة
للواحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس
بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا **قوله** لان معناه في الاصل

تكرار العدد حيث عدله عن الصفة وعن صح
اي عدل موحد مثلا عن لفظ واحد وفي البواقي حافظ

اشد تاخرا

اشد تاخرا ابقال جاءني فان قلت ما يهدى اليه لبلى الآن اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل يوءدي الثاني لانه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءني زيد واخر او حمار اخر بل رجل اخر قلت دلهم على ما قالوا
بل يقال رجل اخر اذا تاخر انسان عن انسان اقل
مجيء الاستعمال في اشد تاخرا بقال جاءني زيد في اخريات الناس اي جماعة
هم اشد تاخرا علم ان صفة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة
لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل تنقيص
فيه **قوله** علم انه معدول عن احدهما هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز
من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره **قوله**
وانما قال لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا للقاعدة
تنقيص ماه
تهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى تغييرها
والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام
لا في الاضافة في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد
والوجه ان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض
التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا
بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احدى الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم
عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله** او اضافة اخرى مثلها
في المضاف اليه ولابد من يكون المضاف فيهما تابعا للمضاف في الاضافة

قوله بين ذراعي على لفظ التثنية يضاف الى الاسد
وجبهة الاسد معطوف عليه كذا في الصحاح الدين

الاولى نحو يا تيم تيم عدي قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وا غالم
يتعرض الشارح لبيانه ولا لبيان شيء من اخويه لان لكل منها محلا اولا
ولا يتعلق المقصود ههنا ببيانه قوله فاصلها اما جمع او جماع او جمعاوات
لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل
ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء
من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على
العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احديهما
بالشذوذة وبالاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع
الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قولك كيف ولو اعتبر افائدة جديدة
فينبغي ان تذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى عادة ذكر الله انه لا يرد الجموع
الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يروج ماذكره ولم يحضر انه لولا ماذكر
لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجما اجتماع
العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
شذوذ فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع
اقواس لا قوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول
قوله كعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع واتباعه واخر وما هو
مبالغة فاعل اختص بالنداء وكفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة
فاسقة واما علما وان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل
فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل

من جوهره
ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما فيه العدل كقثم فانه وجد قاثم
ولم يوجد قثم الا علما الا ادكا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل
هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي وبين ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن
العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع
للخير وللعيال كالقثوم والجموع المترصد واسم للضبعان والاثاني
بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد له دليل على ثبوت اصل
في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة
ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى
ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبني تميم وذلك ان يجعله
للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا
لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الا يوجب البناء بل المعتبر اصالة
قوله نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة
والبصرة والهجار او الحجر من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ
وبار في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا سبب واحد
فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد
انه ليس فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما انهما ليسا موجبي
بناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء والصواب وليس فيها الا
الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل
سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال ذكر باب

قطام ههنا ليس في محله هذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع
الصرف تحقيقا اما لو كان تغييره بجريا على ما هو الغالب وهو الانسب
لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام
اسم امراة على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف المصنف في هذا الباب الا
العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل العدول فيه عن تعريف السلف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الا
الباقية لم يفسر المصنف في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعتن بتقييد الابهام بان يكون
في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان
والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض
صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن
لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به كان موضحا لكون اسود
للحية غير صفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام
في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض
فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة
الماء لانا نقول رجيلا معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل
على ذات مبهمة وبعض صفتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى

الفياض

الفياض شيء ماله كثرة الماء لان المعنى المشتق شيء ماله المبداء واما استبعاد
من قال كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان المأخوذ
في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماله الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء
والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحية طلحة الحقير فهو بمنزلة علم
موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما
قيل ان منع صرف طلحية للمسامحة وعدم الفرق بين الصغر والكبر فان الامر
دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع
بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية الصواب متصفة نشرط اي شرط الوصف ينبغي ان يقيد ايضا
بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند
الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب في الحاشية وانما
كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اي لتفرع
الدلالات الثلث في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان
الوضع اصلا للدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بتنزيل
اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا
يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه
فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت
بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث
انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي

وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل
منها اليه ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح به
في التفريع واكتفى بانه راجح حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به
المص في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية
سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان
الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من
الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال
حيث قال كما ان اسود الخ **قوله** فلذلك الفاء ليفرع عليه اشتراط الوصف
بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل
على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن
الاخرى فقد اتى بالعجب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع
على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية
واللام لترتب الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل
المعدد بالمذكور وانما جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف
اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد
صنعوا في الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع
الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من زرف هذا
التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه
جعل

جعل المنسوب الى الكل لا الكل لا لكل واحد ثم تغفل فيما ارتكبه الشارح
تكلف والظاهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيح له
وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى
بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال
الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز
ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم
قبول التاء وطولوا الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا
طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار
الوصف العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه
قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن
الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول
التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة
وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في الاصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي يعني مولانا عبد الغفور
قال وقوله وامتنع اسود اي صرفا اسود او امتنع اسود من الصرف
ولم يحفظ ان الشارح افاد الثاني **قوله** الاول للحية السوداء وهي الحية
لم تحرك

[illegible]

العظيمة السوداء على ما في الصحاح قوله وضعف منع افعى فان قلت
لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير
الوصفية العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم
يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقيق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى
كما في عمر قوله ذي حلان جمع خال وهو المعروف قوله اشتقاقه من الخال
لتخيل مصدر له قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظي
ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد
المص التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات
تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبافتتاء حقيق
يقال المراد تاء تنقلب هاء فان اخت ليست للتانيث ولو سمي به مذكر بالتاء وبياه
لا يمتنع وان سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات
تنصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث
ويمتنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء
التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف جمع المؤنث وتنوين المقابلة ولا يمتنع من غير المنصرف كسرة
قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء
التي هي جزء كلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع
تاء التانيث فجعلت على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها للترخيم قوله كما اشار اليه بقوله

وشرط

وشرط تحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في
المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم
تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد
ان يجعل الضمير المعنوي وجد شرط العلمية فيه او تحرك الحرف الاوسط
جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على
الثلثة وح لزم ان يكون العجمة المتحرك شرط الوجوب في الساكن الاوسط
منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة
ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابرهم من لغات ابرهيم مؤنث تجتمع فيه
الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الثلثة لا يظهر
اعتبار حدوث ثقل من كل الامور بسبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية
ولا من العدل بل من اشياء الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام
في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة
شرطا في التاثير مع الآخر فالمناسب اذ يضاف الشرط الى الشرط
لا الى السبب الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم
من قال جعله شرط التاثير لان الكلام فيه والمشي لانه ينبغي ان يجعله شرطا
للعلمية وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى التقوية ولهذا تمنع
وحده في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاقوى الاوجه
ما قدمنا لك قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله البلدتين
الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل

التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون

شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها صح

قوله وسقر علم الطبقة من طبقات النار في القاموس ... الجهنم صح

البلدة وقد يلتزم تذكيرها باعتبار المكان وقد يخير فيهما في اعتبار اي ما شاء
المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوز والوجهين
وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء
ينبغي ان يصرف لاعتبار لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل
ممتنع عن الصرف كما قال في قوله المصنف وامتنع اسود عن الصرف كشفا
لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة وبين قوله فهند
يجوز صرفه واشار بقوله لصرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات
الى التاء ويؤول ولم يشر الحجج التأويل لظهور امره وهو انه عومل معها
معاملة اللفظ والاسم قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سببية
منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه يشترط ثلثة ان لا يكون تأنيثه
بتأويل نحو رجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع بتأويله بالجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه
استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه يرجح منع الصرف فان وجب
تأنيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة
على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخيران على انا نقول اذا كان المؤنث
المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى العرب مذكرا ثانيا بل المذكر الذي كان في الاصل
وكذا المنقول عن المؤنث بالتأويل منقول عن مذكر لان العرب لا يسمى به
بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان في حيث انه سمي بالمؤنث غير
منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجاز الوجهين فيه لاجتماع

ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب سحاب اسم امرأة فان سمي به مذكرا انصرف

الجنسين

51

الجنسين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكون في منع الصرف وفي علية
حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكر فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر
ولم التسمية بالمؤنث فالمصنف ترك بيان الشروط قوله لان الحرف الرابع
قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف او بالجملة الحرف الاخير في الزايد
على الثلثة ساد مسد التاء لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت
جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان
والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير فان ما
هو بمنزلة اللام في الاصل في اوزان التصغير اربعة لا يزيد فيسمى ما يقابله
اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء قائم فيه مقام
حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحمرش جحيمر
وفي مصباح علما لمؤنث وان كان النائب الحاء وهو حرف خامس
الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره
على فعيليل فنقول مصيبيح فالياء بمنزلة الزايد لانها ليست
في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بها وجعلوا حاء مصيبيح حرفا
رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما
للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر
وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر
وههنا لا يوافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها
العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط

لم يبينه

علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا والعجمة
فانهم وجعلها بعض المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته لما في بيان العجمة
قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاولى فيه فيه قوله كما جعل البعض اعجار
التدليس يستغني عن الاشتراط قوله فوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر الح ولكون
على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما بحيث بالشرط وليس فقط
وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتانيث
لاتحادها بالسبب في قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات
بشئ يعتد به يكون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها
النقل واجماع ائمة اللغة على ما نقل عن صاحب الفواعد قوله كان في العجم
اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا ينصرف فيها اى في الكلمة العجمية مثل التصرفات
نصم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبها اى التنوين
فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض
بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان في كركان وجبريل وجبرال
وجبرئيل في جبرئيل قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وبسبب تذكيره
امر معنوي وضمير اعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت فقد اعتبرت
العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة
من الصرف في ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق
من ترجيح التانيث على العجمة قوله قلنا اعتبارها في ما سبق انما
هو لتقوية سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن

اى لتقوية احد السببين

التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب آخر دون
ان يقول التقوية سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس
قلعة باران بين بردعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه
قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة
بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان لمكا ابا نوح
عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا
بمجموع لمك وشتر لاحتمال الشتر منع الصرف بالتانيث قوله وابراهيم ممتنع صرفه
لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين
فيه قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا التنبيه
على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه
على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الخ ايضا
ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه
التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة
خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق
عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته
يستحق التقديم قوله واعلم ان الاسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من
الصرف الا ستة فلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون
مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق ثبت وعزيز فلا عجب ان يعتقد فيه العجب

قوله وقيل ان هودا كنوح اخذ بنوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقيا
وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح و
شعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من
عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل
وان يكون من كلام الشارح المولى الرجاء كغرس وقفل مفردا وجمعا والاولى
والمراد اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل
والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد
ههنا الصفة قوله شرط اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر بشرط
تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل
وهي التي اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل
ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جهاقر وجواهر فاوضح ما هو المراد
بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كما لان ايضا على ما وهم لظهور ان المراد
من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا
تحقيقا او تقديرا وكان لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه
لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث
قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع
ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما لا يجمع ايا من الاولى
كما جمع فافهم قوله بغيرها اي غير هنا بمعنى لا يقال كسب بغير
مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى مع

الجموع

مع حرف غير الهاء وهو خبر اخر لشرط الاصفة للصيغة لانه متعلق بنكرة
وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة قوله او المراد بها
فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء او تاء
اصلا لا ان المراد انه لا يكون معه هاء حال الوقف ولا يكون معه تاء
حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا
وقد نبه على كلتي عبارتي تاء التانيث وهما الهاء والتاء بقوله التانيث
بالتاء وقوله بغير هاء قوله فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل
لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال
للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا كلامه
والانسب بجعله جمع فارهة هو ما في القاموس ان الفارهة الجارية
المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير ها وههنا
نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص ههنا بغير هاء وفي وزن
الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل
منصرف مع خلوه عن التاء لمجي يعملة وجوارب جمع جورب بمعنى لفافة
الرجل غير منصرف مع مجي جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض
لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني
ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو
رومي وروم وتمرة وتمر فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا شبهة
بشيء ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان قرانه

ومدائن بجمعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفهما عليهما
والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فبهما عن الحكم فانه ان ا
ثبت لما دخل عليها ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري الاعراب على حرف النسبة
وتاء النسبة التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما
علم سابقا ومدائن جمع في الحال فلو اعتبر جمعية لكان مدائني غير
منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة وفي الاملاء اعراب مدائن قوله واما
وفرازنة الخ بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح
عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما
فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بعيرها ايضا مقصودا بالتمثيل
في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف
ويكفي بكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق
الكلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله
على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه
واضحا ولتذكيره وجه اخر مر في بحث التانيث لا حاجة لك
الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه
فهو علم له وهو علم وتنوينها للمشاكلة مسماه ونبه بذلك
على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم
اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه
لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال الدعاء انا لا نتوقف فلا نحتاج

فلا نحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا
لنسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر على حال من
المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح
اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم
او الترحم والمقام بريء عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي
تقييد الغير وجعله بمعنى الا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا باس بالتقييد لتنزيله منزلة
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب عن سؤال
مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن
تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على
من قال بخلافه وذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف
لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون
غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ
غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على
الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس
كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على الواحد واحد واحد على
سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لا
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن من ان

منصرف
لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف للعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة
ومشاكلة للمسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا

منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى
ما يوجيه به لمن ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل المحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان
كان منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في
حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع
وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى
والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله قلنا
علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما
اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة دفع ما سوى الجمعية وعنه غنى
اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب اخر ولا اعتبار له لان
كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقلين ~~وغير المستقلين~~
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا
المنع حق لان الضبع يشتمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل
عليه كلام القاموس وكان تخصيصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة
هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة ٥
لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين تانيث الاخر واعلم ان الغرض
من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر
بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب
لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه

علم

لا باه
انه علم شامل لجنس الضبع لا الجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه
قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب عن سوال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس فمتى تخلص من خبر
او شرك تقتضي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على
سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران احدهما انه اقوى ودفعه ٥
اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة
الى تقديره قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد
جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان
اشتهر فغير ثابت قوله حمل على موازنه لانه الدخل والدخل الى الجنس عيل
قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه
ح يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن
نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية
او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب
منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط
تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة
منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية كالحكمية لانها
ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمية مع تحرك
الاوسط او زيادة على الثلثة ويحمل الجمعية بهذا الشرط قائما مقام
السببين قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ذلك كلام القاموس

فيه ما فيه اللهم الا ان يقال لا اشتراط
بحسب الاصالة والعروضة مصلح الدين

وفيه ان المعلوم مما ذكره الشارح
ان منشئه الجمعية فقط وانما معلق
على سبيل الرد
كون الاسم على وزن الجمع
تدبر مصلح الدين

ثم نقول لا يخفى ان الانسب
ان يجعل شرط الجمعية صيغة
منتهى الجموع صح

ويحمل منع صرف سراويل للجمعية
لجمعية بنا

انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة
او سروال وسرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشارح
الشاعر عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف فلا معنى لجعل سراويل
جمعا تقديريا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان
نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده
حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم
جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازاريل
بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا
يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا السروالة بمعنى
قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل
جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه
بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر
فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي
لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول
المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب ينتمي
من يربيه ويجعله من تابعيه واذا اعرف لو قال وان صرف لكان
تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا
على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو

واقتصر

واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع
لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع
التي على وزن مصابيح بما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يتجه منع فرازنة لكونها
على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الفرق لا ينتفي جنس الاشكال
والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة بدفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع
الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع
سروالة تقديرا قوله ونحو جوار اي كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير
منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على كان اعم فائدة
قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو
ولما لم يقيد المشبه به بكونه الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه
الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض
بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده به ان مراد المص انه مثله بحسب الصورة
لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه
لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب
فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف
الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار الخ قوله بناء على ان الاصل
الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر
عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما [illegible] يعرض

كون الجمع على هذا الوزن
مانعا من الصرف لما انه لا يتجه

قوله لو فسر الخ فيه انه وان كان اعم فائدة
لكنه يلزم ان يخرج مما نحن فيه مصطلح الدين

او حال كونه مرفوعا او مجرورا فيكون منصوبا
على الحالية والعامل فيه اما الظرف المتأخر
لتقدم المبتدأ او معنى التشبيه فهو مثل قوله
زيد قائما كعمرو قاعدا

الكلمة بعد تمامها قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت
الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها
للهجو والتعريض بانه من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة
ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاتباع وفيه
مزيد هجو وفيه انه لا وجه ح لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف
عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة او اكثر
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما
وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة
عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا
يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة
الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير
كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع
لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع
من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري
فنقول جاءني مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله
من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه
اسناديا كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم
معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى بسببي الامتزاجي

في باب

57

في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم
يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل
التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط
العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري والاضاربة فانه مركب من الضارب
والتاء قوله شرطه العلمية ليأمن عن الزوال ومن قال او يتحقق السبب الآخر
فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب ليأمن بيان
والالف والنون في الاسم وهذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب
الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثالث فيه يصح ان يكون التانيث قوله
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم
المص ومن قبيل المعربات الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف
وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه
اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف واعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي
عن المص في بحث المركبات ان الاسناد ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه
التفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما
هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل
المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة
عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه خلا صل
او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل يعني انه لم يذكر

فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر وهو ان المركب
الذي لم يتقص الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي
ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين
يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير
جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الاصل فتامل
قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف
عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة
بين الالف والنون وسائر الاسباب فلماذا خصصه بالوصف بها
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما الخ ونظائرهما
فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المستفاد من لام العهد
دون ساير المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عد
الاسباب لضرورة الشعر الى بعد الوصف بعلامات المعدود وسابق
هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان الضعف البيان
السابق لهذا البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما
معدود واحد من الاسباب قوله نسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوايد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف الزوايد
في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني ابلغ قوله والراجح هو القول الثاني
لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه لتحقق

لتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا
اصليتين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه
لضعفت بزيادة في النسبة قوله يعني بما يقابل الصفة يعني
لا ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال
ولا الاسم المقابل المكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف
اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا
المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه
قوله فوائد الضميمين باعتبار انهما سبب واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط
اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما
كائنان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي وبه طلع انار جدي
وظهر انهار جدي مولانا حسام الله الدين داود الخوافي افاض
الله على روحه الى ان بعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم
لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يقل وان في صفة فيكون
من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف
شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان
حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف
عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد ولا

او
بشرطه واما العطف بكلمة
الى

ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق
التنازع في نظايره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بشرطين او على
التنافي بين الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء
فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصرافه
عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التانيث تفسيرا للاعم
بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل ان المراد انتفاء فعلانة
في مؤنثه لا الذي نفي كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصراف عريان الالف
والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون
الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان
الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا انظا
الى الاستعمال بالله تع لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله
مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين
المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف فانه
منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد
وان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء
اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن
المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملاً

الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل
وضع الصفة بخلاف رحمن
فانه نظرا الى الاختصاص ح

فيما

59

فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران
ان اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس الا الاختلاف في الشرط بل يكون
مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط
على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي
على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل
ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن
لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن
المشترك من اوزان الفعل يشعر بزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون
الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن
نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة
ولا داعي الى الحمل على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن
للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص
فلا يحتاج الى شرط تاثيره مع انه لا يظهر الوزنية الا فيما له زيادة نسبة
الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى
النوع الاخر قلنا اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا
بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الاخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع

شرطية

اللفظ مطلوب جدا للتمييز المعاني غاية تمييز واما جعل فشرطه بمعنى تحققه
لا شرط تأثير كما وهم بعض من يحتج به سمع العقل قوله يعني ان لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان
المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل
مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به
على ان لك ان تجعل كثيرا قيدا للاختصاص وتستفيد منه المراد بالاختصاص
في هذا المقام قوله من التشمير وهو الاسراع جادا او مختالا او التقليص
على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى
المرور جادا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج
والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا
او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مثله
لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسميته فهو اولى
بالتقديم قوله وكذلك بذر لماء في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي
على ما فيه اسرف او جرب قوله وعثر لموضع في القاموس هي ماسدة
وجعل معناه الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم
الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالمأكول او خاص بالشيء الرطب
كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء وجبل او اسم
العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى
قوله وشلم علما بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت

المقدس

او رتج

المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية تشليم قوله فانه لم يجئ على حد البناء للفاعل
غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة
ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل بمعنى الاست ودئل علما له
لقبيلة مع انه اول بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على
العلمية كما قيل في شمس شميس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دأل بمعنى اسرع
وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة لهذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به
شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك وذلك البعض يونس فان الوزن
المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن
المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله ويكون غير مختص
خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان
المختص مما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء
فليجعل او مانعة الخلو ظاهرا كما قيل قوله اي اول وزن الفعل فجعل
الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به ليحصل رعاية ظاهر الضمير
او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن
الظاهر قوله زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد
رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من حروف اتين اما في الحال
او في الاصل كما في هرق امرا مغيرا لا ادق ولو تصرف في الوزن بما
يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يعتبر قوله اي حال كون وزن

او مانعة الجمع

كيعد ويضع

الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال عن المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فانه صح اذا قولنا في قوله زيادة منع قولنا فيه زيادة
فهو قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا ~~قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الفرق~~ ه
قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الفرق ه قيل اراد عدم القبول بحسب
الوضع فلا يرد النقض باسود ونحو نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه
قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر
وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وعير واتان صرح به
الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي
به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا
انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم
اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود
المشروط قلت وجود الشرط النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوت
الحكم ومما يقتضي منه العجب انه قيل جعل هنا علة للحكم بامتناع
احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف
لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله
بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق
الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى
يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله
واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله ه

ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوته الحكم ح ح ح

بمفهوم

بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد
به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني ه
وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام
ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير حكما التنكير حكما اذ بالتاويل لا يكون نكرة حقيقة
اذ النكرة الحقيقية ما وضع لشيء غير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به او اول بوصف غير مشتهر به
بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل
قوله لما تبين اي ظهر حين بين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع
الصرف وشرايطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص
مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب
او على سبب واحد لما تبين اه لكان واضحا قوله استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه في قوة لا اجتماع مؤثرة الا ما هي
شرط فيه الى انه لا اجتماع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن
الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا اجتماع
مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح
كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والا العدل ووزن الفعل وليس معنى المراد
ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد
الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه يقيد بالثاني بعد التقييد
بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى

الاستثناء على وجه يكون قيد للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من
مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فيه شرطا فيه
الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة
في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية
وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار
سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها
ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في
زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامرين قوله فقط لا
مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه
شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد
عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم
من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة
والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة
شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع
سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف الى الشرطية
مجموعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون

يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
لها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا
يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال
ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون
جوابا للسؤال المتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب
اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة
على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول فاذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب ولعل ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما احد
سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في
سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت
مجتمعة كما في اذربيجان قوله انه اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها
على ما في القاموس قوله الجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود
يصمت بالكسرة ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت
بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت
غلط لا معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع
ذلك فيه وزن الفعل الا ان ذكره بقوله ايضا قد عرفت فيما تقدم

ايضا باته

سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله ...

ذات التركيب والعجمة والتانيث بالالف والنون والعلمية ايضا وهي شرط في تاثير الكل وذا اصل الشرط بانتفاء الشروط ... انتفاء ... فافهم محمد

قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب هو التفاح هو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لقب به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي

قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار مفعولا له يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرض شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما علما حال والعامل هي المماثلة والمخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف نحو احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه من فلا ينصرف بالاخلاف اشارة الى انه بعد تعيين نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه

عليه

عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما يدل على كونه اظهر ومن يجيء بجنابه ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وتترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله لزمه ان يعتبر في العلمية ايضا الا ولحان يبقى لكان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافيين تامل وقد جعل ما يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقتضي منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواقع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لو يعتبر ضد آخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكبرى بما هو على الشخصي

يعني انما يفهم من كلامه انه لا يعتبر ضد مع اعتبار ضد آخر وهو ليس مما عطر والكلام في محل واحد اعتبر فيه المتضادان انه يلزم فيه قلت بل مراد المحشي المعترض اعتبار المتضادين في محل واحد وهو المنع في حينه وباقي كلامه لا محل له في الشق

تدبر مصلح الدين

صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هي حركة بنائية **قوله** بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي حقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالافضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت المصنف فكانما انه نعم الكلمات **قوله** المرفوعات اعاجم ولعربيات بالمورد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في الجمع وذلك لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها **قوله** لان موصوفه الاسم الخ دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا اتم اللنفي وبضمايم ذكرت معها صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل على علم الفاعلية لان المرفوع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضيء به اولو الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في

الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على ... ح ح ح

64

~~عليه دخول الفعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ثابتا او لا يكون في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من~~ **قوله** وهذا القول اظهر ~~وقد سبق ما دل على كونه في تعيين الرفع ما يشتمل عليها~~ **قوله** كالصافنات للذكور من الخيل كتب رحمه الله في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاثة قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والتحمل على وزن القمطر الضخم كالكبش العظيم الجد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتداء **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر ... والاشعار به في مقام ... ولك ان تقول السنة فيما من ادباه بين الادباء تعيين المفرد المذكر لا فروعه **قوله** ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل تشبيه الحركات والحروف باوصاف لا حاجة في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التعلق ~~في التلفظ لانه لها الا في اللفظ~~ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي ردّ لما حققه الفاضل

للماهية ما ...

صفة لمدلول الرفع وهو الضم ومدلوله الفاعلية اللازمة لمدلول الاسم وهو الشخص ... الرجل

الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان غير معرب
لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا
يشتمل على الرفع لا يشتمل الرفع بل اراد ان شموله له ليس الحقيقي بعيد من المسامحة
الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان
دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون
مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اعتبار اتصافه بالرفع اللفظي
مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان
الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه
حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود
الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل
فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث
لو فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا
ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا **قوله** وهو بحيث مثلا ليس
تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك
المشابهة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبيا ومثله
غير نادر في كتب العلوم **قوله** اى من المرفوع بوجه توافق الضميرين
وقد ورد الشارح على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع صح

65

اى من المرفوع الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع وان يأباه قوله
ومنها المبتدأ والخبر **قوله** او مما اشتمل بوجه توافق الضميرين المتتاليين
في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة
الفعلية اى غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه **قوله** التي هي اصل الجمل لان
التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها
تشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل
بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه
لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه
ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اى رأى ومنها
ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى
بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث
عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد **قوله**
ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل
المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى مما لا يوجب
كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدأ
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر
المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا **قوله**
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق يشمل الجز

والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق ويحكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر
في حكمه ای مع الفعل فقد غفل عن الحكم **قوله** وقيل المرفوعات اصل المبتداء
لانه باق على ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ای باق غالبا
وهو ظاهر فانه لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل
والمدعى ان المبتداء اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى
المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا امران متحققان
ظا ان فاعتمد عليه في ثبوت المدعى **قوله** اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه اه فان
قلت لم يعمل بعموم كلمة ما ليستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في
التعريفات بما يستدعيه المقام سنة موكدة يرى تركه سيئة **قوله** اسند
اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان بينه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت
شيء بشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب
او انشاء في ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي انه قام فرضا وقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر
من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا
وثانيا ان بينه على ان التقييد بالاصالة لا يختص بالاسناد الفعل بل باسناد
شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان
ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل

البتعية

ومن قال بغفلته فقد غفل عن الحكم
لان المصدر واسم الفاعل والمفعول
وغيرها من واد واحد والفرق تحكم
محض مصلح
الدين
قلت مراد الشارح بقوله ولا يحكم
عليه اه تغليب الاخبار على غيره
او المراد بلا يحكم لا يسند وبالمشتق
ما قاله عبد الغفور سيدی محمد مصلح
الدين

التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدی الالمعي
ولا تعجب ان لا تجده الا الاولی وقل لنفسك اذا جاءك الحق ابتغى والتعصب والا
فانتبه ودع فان الملك لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين
وهو ان اسناد الفعل بالاصالة لا بالتبع الى الفاعل والمعطوف والبدل
ما هو بالاصالة المعطوف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليهم
والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة فبناء معنى تريد وتجعل
العبادات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع
بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف
مما لا يليق وربما ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف
بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد
وعطف البيان **قوله** ای ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج
المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق
شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهتهم
الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل
على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب
حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعلها الا بتفسير
فقد حاد عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل رد على المحشي ويجد
وجه حذفه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور
بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر ولعنا

ان الشارح زعم ان قوله وقدم اعتراض عن الابتداء لا ندفع توهم فاعلية زيد في المثال مصلح الدين
من يجد بيانه

احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظ واعلم
ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما يتميز عن تعريفه على راى الكوفيين بهذا
القيد هو فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام
بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح لا كما ذهب
اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح
لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظ واما من لم يجعل زيدا فى زيد
ضرب مسندا اليه فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك نعم دفع التوهم
لا يشمله والامر فيه بين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات
عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذى يجب تقديم نوعه
انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن فى تعيين النوع فيدور قوله اى اسنادا
واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى
التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا
من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل ومعه
الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية قوله والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو راجح الخلاف ترجيحا بالقاعدة
الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت الاصل والاصل
بمعنى الاولى الحرى المنفك عن الوجوب فمباحثه عديلة للاصل وهذا الاصل
مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما فى كل من الفاعل
والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما تقدم عن

الفعل

67

الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين
من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه
اتصل فتقدم وتاخر الاخر صورة فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا
اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيد الابين دليلا على اصالة تقديم الفاعل
والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة
لانك قد عرفت انه يتقدم رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك
جاز لان الجواز لا يكون دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل مع تساوى
الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيدا قوله الفعل المسند لانهم
اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع
الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر لابهامه ان الاصل
ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الوجه هو الفعل والمقصود انه الفاعل
ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اى يكون بعده حقيقة
ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف ايضا فى قوله وقدم عليه
وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية
كوجوده او هو خلاف الاصل المانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل
عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عند العرب
لتلك اسكان اللام فى ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل اى يدل

دلالة اني كما ان التبادر دليل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على
كونه كلمة مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لو لم يسكن
في ضربكه فتأمل **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم
بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القريب من الفعل منزلته **قوله** وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
او المفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا
و رتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور
كما اوضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ولك ان تقول
الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز **قوله**
جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبارها باجابة
دعائه تفألا ومعناه فتل فتلاه هدرا لا ثور له فان كلب غير الماشيه
وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني لا يسلي الا الهواء فيقتل من غير مبالاة
بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب الثور عندهم مما لا
بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا ينحى وزره كتب في الحاشيه
عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى **قوله** وبانا لا نتم ان الضمير يرجع الى العدي
بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ
لانه الموافق للعرف من رجواله الرجل المسيء الى ربه ولان الرب هو الحمي
الملجاء للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه **قوله** الا من الدال
عليهما الا بالوضع لو كان المراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى

عليه فان اراد لا بالوضع له او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة ح

في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة الا على الشيء الدال
بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر
الدال عليهما من الاستعمال فيهما **قوله** فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني
عنه الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح
وليعرف المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى ولكن
انه انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب الساقط فلم يعلم
يعلم ان الاعراب الساقط ماهو ولا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء
القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة لئلا يتوهم ان
بتقدم المفعول على المجرد الفاعل لكنه يجوز تقدم المفعول
على الفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه
لا يلتبس المفعول ح بالفاعل ~~صرح به الفاعل الى~~ بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف ههنا القرينة
لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير
مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل كذا لا يصح تقديم المفعول
عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة فلا فائدة في قول الشارح بالفعل بل
يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويد زيدا مثلا
قوله يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع
هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه

ان هذا الشيء عجاب اذ ليس الشبهة انتفاؤها ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المحذوف ح

قوله ان قيد الفعل لا يخرج المفعول بل المراد منه الاصطلاحي وايضا الفعل اعم بقرينة فيتناول مثل اسماء الافعال فتأمل مصلح الدين

فلاعتباره في المعنى مما لا ينبغي فكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام
المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع
الشروط السابقة **قوله** اما صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات
الاتصال الانفصال ولانه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع الكلمة بين
اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر قال من امتاز
في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا له قلت
فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا
ابقي الفاعل على عمومه لبداهة حصر كذب ضاربية كل احد في زيد وبه
او الكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية
لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم والمقصود
الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص
مقام الاخبار العام بها او نحو فذ هو عجب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف
كيف وهو لا يصح مطلقا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف ع م
لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خلقه تع في يوسف مع جواز
ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للتفقه يأتي فيه الامثلة
متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع التطرق ودفع الاشتباه ان المراد بجواز
كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة

يصح ان يكون زيد مضروبا لغير
القرب اما دعوى ظهوره فيما اذا
كان الفاعل خاصا

القصر

69

فاذ هيئة القصر في المثال يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع
كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة
فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة
تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا
بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في
حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين كانه دعى الشارح الى حمله
عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى
وذلك ان تكلفوا في التعليل فقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور
وحمل الباقي عليه طردا للباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل
قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول
ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع
عن العدول **قوله** ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان
المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله
وهو غير منفصل **قوله** وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا
في المثال المفروض مبتداء لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان
السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله
دفعا لما يتجه من ان الحذف انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف
وليس هٰهنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن
ان يكون خبر المبتداء **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث

وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل
تعليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا يرى انهم
يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار
على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى لحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان
المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة
بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة قوله
كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق
بمختبط قال في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر ما ياباه سليقة الشعراء
لانه لما بكى بسبب الضراعة ناسب ان يبكي بسبب الاختباط ايضا هذا قوله
في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر اما بنفس
المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا والتقدير
لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التي
خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا
الا يتم قوله وقد يحذف فان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا
مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله
دون الفاعل وحده وان يوهمه نعم قائم في جواب اقام زيد فاعرفه

معا الاختصار بهذا الحذف
بالفعل والفاعل بل يحذو ذات
كلام كان صح

قوله

لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه
وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه الخبر مقامه ويمكن دفعه
بان حذف الفعل لم يكن واجبا بدون قيام ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه
يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت لابد
وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله
ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يختص
العاملان لغير المصدرين نحو عجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح قطع التنازع
على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك
ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان
يلي الفعل قوله قد يقع في اكثر من فعلين اقتصر على اقل مراتب
~~التنازع ونحو نحو اذكر الفعلين اقتصر على اقل مراتب التنازع ونحو~~
~~نحو ذكر الفعلين اقتصر على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة~~
فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي
يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني
الاول قبل وجوده فلا يراد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو
منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق
الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما
فرق جلي لا يفقده فطن نكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك

قبل وجوده لا يمكن ان ينازع
وبعد وجوده ~~لا ان ينازع~~ يمكن
لا يمكن ان ينازع
فيما اخذه الفعل صح

الموضع معمول الكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بنحو
وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا
يمكن الا ان يكون معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد
منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزم انه حين يمتنع شيء
منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه
معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل
يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المعمولين
ولا يخفى انه وقع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق **قوله**
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض
بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن
قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى
عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام
حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة
لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى
لا نحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره
ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه
لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد ~~اضماره في الفعل الماضي~~ وكانه
الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى **قوله** واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه الكوفي

بلغ ٤

كذلك

كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام
العرب الاضمار بحسب بادي الرأي **قوله** وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل
يرضى غيرهما بابقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع بما هو طريق له
الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع
التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتحاشى ويزعم جعل مذهبا له
في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين
حذف الفاعل فيه سواء عمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان
قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول
ما ضربت الا انا وما اكرمت الا اياي **قوله** فقد يكون الفاء جزائية ان
كانت الجملة جزاء او اعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان
اعملت الاول ان كان قام ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقام
فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله
لما داخل في الفاعلية تخاطبا على الاصطلاح القويم او لارادة الفاعلية
حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
انما يصح بظاهره لو كان المفعول لفظا مشتركا بين الفاعل المفاعيل
الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلابد من تاويله
بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول ٤
بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال

المفاعيل في عبارتهم للخمسة ليشعر انه بالشركة بينهما فيكون لكل اسم مشترك

واسم مختص به **قوله** وليس هذا قسما ثامنا من التنازع لان المقسم

في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع بلا اجتماع فيمين فهو

خارج عن المقسم فلم يشتبه بهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع فيمين

قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره

ايضا ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه

ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع

الفعلين نسبة على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو

معنى الفعل وهو من الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر

لا نفس الضمير كما نبيا ردهم لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر **قوله**

نحيا فيختار البصريون لو نقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين

مع انه اخصر وبعبارته في البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار

عندهم الكوفيين الاول الا احتمال المساواة **قوله** لقربه مع مساواة

العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ومكرم عمرا **قوله** وللاحتراز

عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار **قوله**

وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب

البصريين **قوله** لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان

لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ما

نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة

اخرى بخلاف

من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع

اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط

ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة

وغيرها في اشتراط محض التفسير **قوله** ولزوم التكرار بالذكر التكرار اي بالاظهار

اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم وامتناع الحذف

اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر ونقض

بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن

يا هند واضرب القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال

به **قوله** على وفق الظ هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح

وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظ بل يضمر مفرد مذكر لا غير **قوله** وجاز

اي اعمال الثاني في اخر الص خلاف الفراء عن محله فصل ببيانه متعلقا وهو متعلق

باختيار اعمال الاول عند الكوفيين مطلقا واختيار اعمال الثاني عند البصريين

مطلقا فلو اتصل به لكان اوضح مطلقا اي بان يقول ويختار البصريون اعمال

الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال

الثاني فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول **قوله** ورواية

المتن غير مشهور فعنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في

تفسيرها فتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني

مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز

اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول والثاني

فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظ

التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار

قوله وهو

قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله
ويختار كما يتجه على التفسير الاول **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل بشرط المذكور
محض التفسير لا يحض العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى
ان يقول ومن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة **قوله**
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب اعترض عليه بانه واقع
كما في قوله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا
لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا ابتداء بقوله او الفصل
الكثير بين الفصل ومعموله بين الفعل الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه
فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او الفصل او التكرار اللازم
في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبح
قوله على مذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد
بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم تحذفه واجاز حذفه لئلا يتوهم فان
قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت
ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر
مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا بل الكلام دون المجاز فلا بد
لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو ههنا ما ذكره **قوله**
ويكون الضمير راجعا اه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا
ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار
كذا

النعيمة بيانه
يعني قراء على صيغة النفيسة
اي بخلهم ... هو خيرا لهم
هو خير السهم ...

ففاسد

ففاسد وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه هو الاول **قوله** الا ان
يمنع مانع اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع
مانع متشي من الحذف والاضمار جميعا **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث او التذكير لازما للمطلق
وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيه بحث لانه انما يمنع امتناع التنازع فيصح تنازع الفعلين
الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده
بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثنى فيخرج عن افراده
ويطلب الاخر ان يكون مفعولا له فيبقى على افراده **قوله** ولما استدل الكوفيون
قيل الايقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يقول يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انكسار الوزن هذه ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة
شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء
حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف
مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع
لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله** لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم
الكفاية لانه جعل الشيء مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو المجد

فكانه ع

عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ
عن الادنى ما يسر من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يسر لي
من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب
القليل من المال المعيشي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب المصالحة
الحال سعي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعيي للمجد المؤثل فكل شريف
ينال غنى فيه وبجزءٍ لي بالمعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا
طلب وسعي لكثرة المتنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر
دون ما حمله عليه البصريون **قوله** اى لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم
الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة
التنازع فيكون مثل جائني وضربني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا
ان يقال الجواز للضرورة **قوله** ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر في الوجه السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال الادنى
معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان
سعيه ليس لمجد دادني معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجد المجد
ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك لا ترضى
بسماع ذاك **قوله** انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه وفيه لان
داب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب
بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة
دون ما ترك فيه الفصل **قوله** اى مفعول فعل او شبهه الاظهر الاخصر مفعول
فعل

74
مفعول عامل الى مسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر
المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا
القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من
تخصيص اللفظ بغير منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اى فاعله
النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم
هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج
انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه المفعولية بخلاف ضرب
يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة **قوله** واقيم
هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم حذف المعطوف في عدم
يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب
المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل اوشبهه
اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف وزيد في ضرب زيد في مقام
المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل
الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عن غني **قوله** الى فعل اى الى الماضي
المجهول فهو تاويل العلم الوزن بصفة المشتهر هو بها ونظيره لكل
فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بها
فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان
كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فرد في

في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل
صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى
في اصطلاح بيان المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من
باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى
مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله
ويلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه وينتقض هذا بزيد معلوم ابوه
قائما اذ لو اقيم قايم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام
لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام
على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه
باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث
لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا قوله والمفعول له
بلا لام ايضا قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر
بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق
ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على
قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما يعلم عليته
بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول به والمفعول معه والمفعول
كذلك بناء على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الجملة وليس قوله
والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول

يستدعي

يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد
تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تعبير كذلك
بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله
تعين له اي تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين
وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب لنصب
وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم
وكذلك نجي المؤمنين وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة بقوله
فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول
المراد من القاعدة تعين الى
من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول
من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اعطى
الله اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان
المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه
في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على
الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه لضرب من التشبيه
والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم احتياج جوازه
النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعديا
للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على اللفظ وان يكون ما ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا
مبنيا على مسامحة الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب

من التنزيل **قوله** و فائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان
المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة
المكان المعين في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا
التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على
ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا
كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية
قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني
لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وفي بعض النسخ ومنه الا
وجه لان المراد ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه من ملحقات
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **قوله** للتلازم الواقع
بينهما والاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تعريف المبتداء
حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت **قوله** على
ماهو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتداء لان القسم الثاني مما
اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال
نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر لمرفوع بعده وتكلفوا في اقائم
الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع
المضمر فقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار

وجوب تقديم المبتداء تكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتداء ع

التقديم ع

فصار

فصار اقائم الزايدان فارتكبوا من التكلف ما نزههم بالله
من جعل المسند مبتداء وتبعهم العلامة الثاني التفتازاني
المحقق فاقتصر في نحو في بيان المبتداء على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر
على ما هو الاصل فيه تامل **قوله** اي الذي لم يجد يوجد فيه عامل لفظي اصلا
يعني ان التجريد التجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود منزلة الوجود كما
في ضيق فم البير وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التعبير
ايضا ان التجريد عن العوامل يعني التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى
السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ
السلب المبتداء والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد
لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسندا
اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه
الشارح ايضا بعيد **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج نحو بحسبك ودهم عنه هذا التقييد بعيد ليس له في الكلام
مغير والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل
تاثير في معناه وان اثر في لفظه ويعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من
حيث انه مجرور ليس مبتداء بل مضافا اليه حكما فتدبر **قوله** وثاني
قسمي المبتداء اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي

قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود ع

بين هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه هذان
الى القسمان فلو قال وعن المبتداء بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا يقول
فليكن معنى المبتداء المبتدء به ثانيهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني
المفهوم
ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع
الخلو لان المبتداء لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون
الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتداء فمن قال امتناع الاجتماع بين
لبيانه
فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يأت بشيء فقد بعد وهما احترز
عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال
لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العوامل اللفظي
فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها
في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره
قوله بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام الاخصر الشامل لهل عن قولك
بعد حرف النفي والاستفهام والاخصر منه الشامل لهما وغيرها وكلمات
الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم
ما قال غير ما سوف على زمن قد مضى بالهم والحزن **قوله** كهل وما ومن
نحو من ضارب زيد وما قاعد زيد على ان يكون ما ومن منفيين **قوله**
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وكان المصنف لم يعترف به فلذا ولم يرد على من جعل اسماء
الاسماء الافعال مبتدآت التي بضمير الفعل الدال على حصر المبتداء في الخبر

مطلب الاستفهام من وما

فانه

77

فانه قد يأتى لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره **قوله** وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله فيه نظر لاحتمال
كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن
لمحذوف
مبتداء وكون منكم مفسرا تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلا حذق
فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكر لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين... لانه من جواز الامرين ح
وقد خرج من القاعدة لان الخبر ليس مطابقا للمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض
القاعدة بقولنا انا اخير منكم عند الناس **قوله** رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ
عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة
لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من الحقيقي والحكمي... وبعد لم يتم التعريف لانه يبقى
في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا عمل مكرم وقد سبق التنبيه
عليه وقد اورد على التعريف اقايم ابوه زيد فان قايم خبر زيد مع صدق
التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون
مبتداء وهو مع بعده يشكل باقايم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتداء
وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده
عليه في العمل وفي قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتداء في العمل ه
قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة
الرافعة للظاهر امران ولا يجوز ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا الى المرفوع

صفة رافعة لمفرد مستتر راجع الى الفاعل

ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله تع اراغب انت عن آلهتي
فانه مطابق المفرد ونعين لكونه مبتداء والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله
باجنبي هو المبتداء ويشكل بما قام رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء
لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا الطالع الشمس فانه مطابق المفرد
مع تعينها لكونها مبتداء اذ لو كان خبرا لقيل الطالعة الشمس **قوله** جاز
الامران قيل لو كان زيد مبتدا او ينبغي ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم
الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام زيد يتعين فيه كون زيد
فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتداء بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف
اصل بخلاف كونه مبتداء فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقايم
زيد فان الفاعلية تشتمل على كون قايم مبتداء على خلاف الاصل وكونه
مبتداء يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون
خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد يجب
تقديم قايم لتضمنه الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز ازيدا قام
بخلاف ازيدا قايم فتامل **قوله** اي الاسم المجرد قيل ان اريد بالاسم
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا
للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة

يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة

الجملة

الجملة على صرافتها خبر من غير تاويل بالمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه
ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل
وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم عليه
وقيل الاولى تقديم المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما يتجه على تقدير
الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر واتمامه
يعرف الخبر ليعرفه فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين
فلا تغفل **قوله** اي ما وقع به الاسناد يشعر كلامه بان التركيب من قبيل
اسناد المشتق الذي لم يتم فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين
العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء
للسببية اي الاسم المسند بسبب لا الى اللفظ بسبب اسناد المعنى الا انه يتجه
ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند او مسند اليه
كما سبق في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية **قوله** ويجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب ان يراد المسند الى
المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي
المجرد المسند الملابس بالمجرد والقول ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابدا
لا يجد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء وح يظهر لقوله به فائدة والا
لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن

في ان الباء بمعنى الى

عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتدا فاعل
المسند وفى تعريف المخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة
لبس بذكره قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى يخرج ضمير به راجع
الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتداء لانها مسندة الى
فاعلها لا محالة لا الى المبتداء واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان
الاسناد هى النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتداء
وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة
بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد
يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه او الى متعلق
ضميره وينبغى انه يدخل فى تعريف الخبر يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف
بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها لا الفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه
القابل له قوله اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ كما
فى القسم الثانى من المبتداء او يسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتداء
وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر على السواء
كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد
الى شئ عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف المبتداء
صادق على ما قام بالجزء والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن العوامل اللفظية
قوله لان المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل
الشخص خبرا ويجب ان يؤل هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم

الكثر

اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت
نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع
مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل الداعى .. الفعل
الفاعل والداعى متقدم على ما دعاه اليه قوله جاز فى داره زيد واختلفوا
فى صحة فى داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة
اتصاله بالمبتداء فى حكمه وقد جاء فى اكفانه درج الميت ومنعه آخرون
قوله وقد يكون المبتداء نكرة الخ ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله
واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر
الكلام الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث
تنكير المبتداء وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول
الثلثة .. التقديم وتعريف المبتداء وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف
با يراد كلمة قد فى قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد
بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم
على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به
لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين قوله اذا
تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد
ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه
قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة التى هى منافية
للشركة غالبا فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا فى قلة

الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينقدم الا انه
حصر بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء قوله وحيث وصف بالمؤمن
بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت
ما ذكر نحوي لا التزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا منافية
في الاسرار لذوي الابصار قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما
تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال امراة فانه تخصص
بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل
عندك انه في الدار قوله فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون
احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع
التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان
الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي
له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض
ايضا بانه لو كان المخصص في المثال ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار
وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة
مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل الضمير الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح
عنه قوله في الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتداء كونه مبتداء
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما قوله فان النكرة

80

النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وخصصت اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك او رفعه
لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك
التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
تعيين فدية جرادة اذا قتاله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء
وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت
نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتداء والفاعل
وغيرهما قوله لشبهه به اذ يستعمل اما او لانه كان في الاصل فاعلا قدم
للتخصيص قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة مسامحة اذ الهرير
صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح قوله قد يكون خيرا فلا الا بالنسبة
الى الكلب اما بالنسبة الى قشر ففيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب
للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبح اذا رأى العدو لاضطرابه
حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يجعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال انما يكون للمخصص مما تخصص به الفاعل اذا استعمل في
نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للتخصص
بالصفة قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار
المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء

ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهم المعنى الى تقدير لفظ وقيل اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بلا قرينة فالمعنى هنا بعث مطلق النباح المعتاد او اطلاق النباح واراد الصوت

صوت الكلب دون نباحه

اصل التركيب واما باعتبار

قوله علم اقايذ كريعدة موصوف بصحة استقراره في الدار او رد عليه
ان قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا من نحو الابطراد اعتباره
ولا يخفى ان الاولى ان يقول للتخصيص بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو
المشهور فيما بين النحاة اما الاشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص
حتى يقع مبتداء فبكون قوله وقال بعض المحققين منتهى اه عديلا له
واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة
الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والالفاظ التي نظمها
في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك المرام قوله وقال بعض المحققين
منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين منهم لان
ان النحاة لما راوا ان المبتدا لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم
على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنه الفائدة ليكون عبرة ما في
الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المفرد فيما سبق مختصا بالمفرد
يرد عليه انه لا يصح حصر الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم
قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا خبر
المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر
والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء
او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل
التي لا محل لها من الاعراب حصرت ايضا في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية
كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا

التفسير بان

جملة الخبر

81

واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى والجواب بها جواب الشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولو لا ولما
وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا المفاجاة والواقعة
صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر
منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا مفيدا قوله
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية
والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا
استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها
سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا
في المشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد
اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان في خبر
كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل فقوله فلا بد من عائد
الظرفية فلا بد الا انه مشبه مضاف لتعلق من عايد به كما هو الظ
الا انه عمد بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عايد خبرا بعيد
من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل
وضع الظ موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر
باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع
المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين مطلقا

المعهود بين الشائبتين في كلام المص
اسمية وفعلية
سواء مبتدا او خبرا او فاعلا
او مفعولا او مسمى او غير ذلك
او سواء كان في جملة اسمية او غيرها
وسواء كانت تلك الجملة عام محل من الاعراب
او لا

هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر نفس المبتداء
الاولى عين المبتداء في مثل قولنا الشان زيد قائم ومقولي عمرو قاعد
قوله ويحذف العايد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتداء
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا
الام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام
قرينة دل الكلام على ان الحذف سايغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص
ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتداء منها جزاء
من مبتداء واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
سماعي **قوله** نحو الكر كتب في الحاشية الكر دو ازده شتروار مهذب
انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربع امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف
هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى
ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن
منوان منه في هذا المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم الظرف
الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور
ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح
الاخير تفهيما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون

منجد

82

متجردا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة يوم الجمعة ومن
العجايب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله
بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة
دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الحريق
مفيد لمن لا يعرفون ان الزمان يحدث في الحريق ولا يخفى ان الزمان
الحريق من قبيل الهلال ليلة الجملة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا
تامل **قوله** فاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير من البصريين
لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين
فالظاهر التاويل بجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على
انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف
مضافا من المبتداء اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف **قوله**
اي ما ول بجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل
والعرف عن الطالب يصح تعدينه بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا
مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا
فيها يجب ان يغض عنه الابصار وهذا لا يبعد ان يقال التقدير بمعنى الالحاق
يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة ومحسوب
من جملتها ومما يلقي اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الغروض المقدرة
في كتاب الله تع اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند
الاكثر وبمفرد عند الاقل **قوله** بتقدير الفعل ذلك الفعل العامل كا

كالحصول والكون الآنادراً حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان
عامله عامة وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة
اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله نعم فلما استقر عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام **قوله** بخلاف اذا قدر اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد فى الدار ابوه او ما فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء
قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما
جملتان **قوله** ان الظرف لابد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه
بحث لان الظرف لابد له من مظروف ففى زيد فى الدار هو زيد ولا حاجة الى
امر اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان **قوله** والاصل فى الخبر
الافراد قيل ليوافق الوكنات اقول لانه اسرع قبولا للربط **قوله** اى على
معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمنى والترجى
او غير ذلك **قوله** وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض
بتابع سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل **قوله** لكونه معرفة وكون
من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع
فى المبتداء المتضمن بمعنى الاستفهام وابن حاجب منع كونه نكرة وكانه
اشاره الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذلك
ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه
خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار

عن افعل

عن افعل التفضيل فى جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه
ابوه **قوله** او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى
الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد التساوى
فى صحة الوقوع مبتداء **قوله** او كان الخبر فعلا له اى صورة فيخرج بقوله
قام ابوه فى زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر
ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قائم ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا يخلو حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان الخبر
فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له **قوله** اى بتقديم المبتداء على الخبر
فى هذه الصور ليس الجزاء مفيدا بهذه الصور والا لكان القيد لغوا الا
الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء الشرط متعددة
قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم
فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان
اخف **قوله** كالاستفهام قيل لا ينتقض الخبر من موجبات التقديم الا
الاستفهام وفيه نظر لان ما ينتظر قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه
النفى فان قلت فينبغى ان يجب تقديم الخبر فى زيد لا قائم لانه تضمن الخبر
معنى النفى قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفى زيد لا قائم
لا يغير حرف النفى معنى الجملة فاعرفه **قوله** لتصدره فى جملته وجملته
ما يغيره **قوله** او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر متأخرا مصححا
لكونه مبتداء نحو زيد قائم فان زيدا ايضا كونه مبتداء لتأخر قائم حتى

...غناء
المشروط بياه

حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اى المتعلق الخبر التابع له لم يقل

المص او الجزء الخبر ولم يعتبر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قريب كل

رجل صنعته والاخصر الاوضح ان يقول اى المتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه صنعته بباه

عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل

بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميره في المبتداء في مثال

على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد

تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالمعمول بالعامل ليشمل قريب كل رجل

صنعته والفصل المتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة

الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء لما كان الخبر

عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التنبيه

على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم

يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على مسامحة ومن قال اصلح

كلام المص اصلح الله تعالى شانه ونحن نعول كلام المص على ظاهره

اذ قولنا عندى خبر عن معنى ان لان عندى انك قايم في تاويل عندى

تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان فبهذا اذا

لم يكن ان بعد اما نحو اما ... انك خارج فلا اصدقه قلت هذا

اذا لم يكن فيما بعد ان ما يتعين موقعا للمبتداء نحو اما انك خارج ولولا انك

خارج وخرجت فاذا ان الشيخ حاضر والتخصيص لما بعد اما من

ضيق الفطن قوله اى تقديم المبتداء على الخبر في جميع هذه الصور قال

الخبر على المبتداء في

الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا فى

فى الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من

الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور

قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا لتقليل

قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قايم وعمرو قاعد

ولم يقيد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه

كثير ايضا كما فى زيد ابوه قايم فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد

ومن قال قد للتقليل او التحقيق تردد في اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى

من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان

المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخلو مثلا

عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب

هذان خلوان حامضان قلت اخبر في كل منهما ضمير استحق المجموع

كما اجرى على كل اعراب استحق المجموع قوله وفى هذه الصورة ترك العطف

اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وجاهل فانه

ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا فى هذه الصورة بالعطف

ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم

خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء فهما عالم وجاهل فى تقديرهما رجل

عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر

ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله

تضمن المبتدا معنى الشرط

تضمن المبتدا معنى الشرط

قوله وهو سببية الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور
النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول
فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله
فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي جرو جيه فلا يكون الاصل
جامعا ولا يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا
ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله
تعالى بالغرض كان سبيلا الى الظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري
في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الغفال على قاعدة الاعتزال
قوله فيشبه المبتداء المبتداء الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا
فائدة له سواها بخلاف المبتداء فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء
فائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الجزء ولزومه
في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتداء
المبتداء دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا
كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في
المعنى الا ان هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما
ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء الذي يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي منه العجب فانه مدخول
اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا نقض
بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعل معنى قوله

والنكرة

بيانا

او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى به بافراد الضمير قوله ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم يجب ان يفيد العموم لهما ان الشرط ورد
بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه وتحقيقه ان معنى الشرط ههنا
منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب الحكم
بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتيني اه فيأتيني صفة رجل فان قلت
كل رجل يأتيني ايضا مثال المضاف الى الموصوف لان الموصوف انما يكون لما
اضيف اليه كل لا الكل كما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة
الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية
فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة
الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون
مهملا نحو اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم
يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال
هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا انه يصح
المنع في ليت ولعل لو كان كونهما زائلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان
وعلمت فالاظهر ايضا ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه
سقط اعتبار معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول
الفاء في خبر المبتداء لضعف مقتضيه وحينئذ كان الفيكار عدم الدخول
على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان

نوقش بان الفاء ههنا
زائدة اذ المبتداء المتضمن
بمعنى الشرط ح ق

ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب كان في التسهيل
ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف
على وجه الوجوب انما وقع في انّ المكسورة واما المنع والاختلاف في غيرها فمن
باب الويل هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام **قوله**
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بانّ بيان
المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه
الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه يتوهم كما خبر المبتدا او فلو لم
يبين حاله ههنا لاوقع الحكم المذكور ههنا فيما بعد التعلم في الغلط **قوله**
وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو
الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتداء
محذوف فلا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا او ما قبله خبره قلت فيكون
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه
فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص
خبر المحذوف ينبئ عن الاختلاف لا الاعتداد به بل العذر في عدم ذكر
هما في هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني
من مبنيات بحث افعال المدح والذم **قوله** اي المبتداء المحذوف جعله
مثالا للمبتداء اي لمبتداء قول المستهل والثاني حذف مضافين اي لحذف
مبتداء قول المستهل فكانه لتقليل الحذف فترك الظاهر مثل المبتداء المحذوف
في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله** المبصر

المحذوف والظاهر جعله
مثالا لحذف المبتداء وعلى الاول
في الكلام حذف المضاف

الهلال

للهلال القمر الى ثلث ليال الهلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس
الهلال غرة القمر او لليلتين او الى ثلث او الى سبع وليلتين من آخر
الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قمر واشار الى المراد
بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته
حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم
رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفي
بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن فكلاهما
مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال
اللفظ المشترك في معنييه **قوله** لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال
ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على انه الهلال فالاولى
ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح
الا بالمبتداء **قوله** جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى
خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اي قسم ووجه
العادة ان الحكم مما ينكر لانه مبنيات الرؤية من بين المتوجهين الى الرؤية
مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله لئلا يتوهم نصب الهلال وجه ان
الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقوف عليه وقيل الاصل فيما افاد بالذكر
الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح واما على المذهب الغير
الصحيح فليس مما نحن فيه لان منهما انّ اذا ظرف مكان خبر عن المبتدء
اي مكان خروج الشبع ومنها انها ظرف زمان والمحذوف هو المضاف

اى خرجت بباه

الى المبتداء اى خرجت فوقت خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير
فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا
المذهب عندي ان الوردي اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا
على بعض المذهب الغير الصحيح لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اقول
فاجأت المقدرة خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان
في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله
فيما التزم يقال الزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم
اى تركيب التزم اه يقال عليه الاظهر في خبر لا لا يخلو الجملة عن العائد الى الكلمة ما ولا
يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لخذف فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى في موضعه
منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم الخبر وكذا ان يجعل ما مصدرية فالمصدر
حينئذ ليكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضعه قوله وذلك في اربعة
ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد في الدار اى حصل او حاصل لان تقدير
الخبر لامر لفظي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول
المبتداء الذي بعد لولا الاولى ان يقال المبتداء الذي بعد لولا وخبره عام
ليستغنى عن قوله هذا اذا كان عاما وكانه اختار ما اختاره بنيهما على ان تعيين
النحاة الطائفة الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اى لولا وجد زيد وزيد
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء
وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد
من القول المحذوف مسند الكلام فح اذا كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا

لا للعوامل

لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة الاولى كان
مصدرا اوما وقع لا به فان المتبادر من المصدر صورة اه لا يكون مصدرا حقيقة
فافهم قوله منسوبا الى الفاعل بين خلافيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط
الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو نضار بنا قائمين قوله وبعده
حال ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا
القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام
كان مجازا والمجاز يؤنس المجاز فيجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب
من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب
من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا
القسم مقيد بما كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد
الباب وجوزه الشيخ وغيره جعل للمصدر في اخطب ما يكون الامير حينا
اى اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف
اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان ليحصل الحال
عاملا سوى المصدر اذ المصدر [illegible] لا يجوز ان يكون عاملا فيه
كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو عين المصدر
وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال
وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرفت ان من جوز الاختلاف له
ان يجوز في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات

الظرف في الاولى متعلق الظرف **قوله** ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال
اذ اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلفات
كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب
مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها
اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل
كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لا يظهر
وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر
كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا
يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال فلا يلزم وفيما ذكره من
التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة
بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب
ووقوعه لا يتعهد التعبير عنهما بالملابسة **قوله** ثم نقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال لو قال يحذف العامل وذو الحال مرة واحدة كما
في راشدا مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف **قوله** وتقييد
المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال قيل وجهه ان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا
مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته

الى المعرفة

88

الى المعرفة حتى يتعرف **قوله** اى ضربه زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم
لم يجوزوا حذف المصدر مع بعض صلته ولم يجوزوه **قوله** لكونه بمعنى الفعل
يتأثر بعدم تأكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من
غير تقدير الخبر غير ظاهرة **قوله** وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى
المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا غالبا وجعل الكوفيون
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة
العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصححها اعني
الصنعة في اللغة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي
لا يغني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا
لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه بانه كما ان كل رجل نائب
عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ودفعه
بانه كما ان كل بعد نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود
بكل اعتبار الى رجل مما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا
قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان
ليكون محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته **قوله** واقيم
المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتداء وان كان من تتمته لكنه
يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشتغل مكانه ومن اشكل عليه
ذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته
فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتداء عطف

مع بناء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول

عندهم منتقل من الواو الى المدخول وهو كما ترى **قوله** وذلك مثل كل حاج

عليه بالواو بمعنى مع انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى
عنه بما ذكرنا **قوله** يكون مقسما به يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث
يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو
قسمى قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الخ فى القاموس العمر
بالضم وبالفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمرى **قوله** اى من المرفوعات
ولم يرد ان خبر ان مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة
لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشتباه وليس هذا
وضعا نحويا بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها
وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى الكبرى على وجه يحتمل
للمذهب الاصح ومذهب الكوفى وهكذا يا فى الاقسام **قوله** احد هذه الحروف
زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه المرفوع الحروف
ولا بد من مثل هذا التقرير فى الحدود اى خبر واحد من ان واخواتها
والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند
بعد دخولها **قوله** عليها اى على المسند وشئ اخر ولا يخفى عليك ان
ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشئ
اخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى التعسف بحمل عليه فالاولى
الاقتصار على ما هو المتبادر **قوله** والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى
عرفى للمدخول والمتبادر فى عرف الفن الدخول الابرازى اثر لفظى لان نظر
الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل فى التعريف

المسند

خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر
خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء
بل لانه من المرفوعات ع / ٩ /

المسند الذى دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت
على المسند والمسند اليه لابراز اثر معنوى هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما
مع انه خبر المبتداء لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل
تقديرا ومحلا او بقوله معنى يشتملهما **قوله** فاذا تقوم ههنا من حيث
اسناده الخ بقوم ليس مما يدخل عليه ان فهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييد
بالحيثية **قوله** فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعنى ان الجواب السابق
يغنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه تكلف بعيد لان المتبادر من المسند
المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان
ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه
قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم
منه ولا خفاء فى هجنته فالاليق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك
بان يحمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم
الاستدراك يلزم خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو المسند
الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظار الطويل
قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم
حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة
مبين بقوله وامره كامر خبر المبتداء كما ان الخبر الجملة للمبتداء بين بعد
ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد **قوله** مثل قائم فى ان زيدا قائم نبه بالمثال على
ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه

الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء
ان المراد من عبارة المص توضيح خبراته بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى
خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامره
خبر المبتداء فى اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون
خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طراء من فوت بعض الاستثناءات
وينبغى ان يقال الا فى تضمنه استفهاما وفى وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا
اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول
الفاء على خبره فانه لا يجوز مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق
ذكره وقوله ان اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان ابوك خبره وهو
لا يرد على المص مع اختيار مذهب سيبويه قوله الا فى تقديمه اى فى تقديم
خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز و
الوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا فى التقديم لان التقديم
قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه التشبيه ووجه الشبه يجب
ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون
حكمه حكم خبر المبتداء فى التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر
الظرف لان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفى
الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر
الكلام فى غير باب ان قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث
لان ان يصحح وقوع النكرة مبتداء صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل

الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا
الكائنة لنفى الجنس قدره المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على
التركيب التوصيفى والمشهور فى امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول
مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصرية فالتقدير خبر لا الكائنة لنفى الجنس على جعل
كائنة حالا من كلمة لا بتأويلها بالمفعول بمعنى الفعل المستفاد من اضافة
الخبر اليها اى خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ
فانها الجادة الاولى بالالباب قوله اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم لنفى القيام نفسه مثلا
عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى الرجل
لا لنفى صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشيء الابقاء نفى الشيء ولا ابقاء الغير
صفة الشيء اذا نفى الشيء لبطل الا نفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير
غير الوجود فلا كما يكون لنفى صفة الجنس يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم
لا لنفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم يتم التمييز فيما هو لنفى الوجود
ولو حمل على نفى الجنس لم يتم فيما هو لنفى الجنس فلا بد من التمييز بملاحظة
حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها
عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان من الدخول الابراز اثر
لفظا او معنى ففى قوله فلا يرد نظر لما عرفت لظهور ابراز اثر معنوى
فى يضرب قوله وجعل فى الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون
واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكما ان
فى الدار فى لا رجل فى الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك فى الاعلام

رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال
المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لرفعه قوله على
ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال
الظاهر في لا غلام رجل ظريف الجزئية دون الصفة وهذا يكفي لوضوح المثال
وحسن **قوله** لا يتقيد بالظرف يعني من غير سماجة يريد بنحو الحال
وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صادر زيد ظريفا فالاوفق
ان لا يتجاوز عن المثال ولا يقال لا يحسن تقييد الظرافة بفي الدار لانها
لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين هاتين
الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن
الغلام الموصوف بالظرافة **قوله** ولكون مثال النفي عن خبرها ولكون
مثال المجرد المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوع الخبر
لكان اشمل **قوله** ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا مصدر
الفعل والمشهور في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه
اصلا **قوله** لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن
قرينة خصوص ثما ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان
النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا بد له
على الوجود في نفسه وليس هو بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه **قوله** اي لا اله موجود
الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة اله فدخل لا
مستغنية عن التقدير وكتب فيه رسالة ومحصولها ماذكره ان اصل التركيب الله
والا

الخبر

91

والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير في تعقله
الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو
انه لو يرد لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير
وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي وهو ان
لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى **قوله** انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر نعم نقله المصنف بان لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على
هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب
ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا انتفى
كنيابة يا منا با دعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها
قوله وعلى التقديرين يجوزون ما نرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
اذا ثبت الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لو لم يجعل قائم خبرا لان
انما يثبت لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم اتفاقا اذا لم يقم
قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز
هذا فعو معه كلام المتن ويحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح
باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة
وكتب اما لا يصرح بهذا لكافي قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله
وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا يعني الفعل والفاعل
ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتداء رعاية مطابقة لفظ الخبر
ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا

هذا الى حيث ليس مع وظيفة العلم فلا انكار

في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم
برفع قائم فلا يكون الانكار انتهاء صح
النجاة

قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين
هذا النقل والحق انه يجب اثباته

لا يثبتونه عندهم قيام قرينة ولو قال وقد ايما عند بني تميم لكان
اخصر **قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القبول **قوله**
اى عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم اليها ولا لا نقول المستفاد من الاضافة
عملها الاعمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها عمل ليس حتى يتوهم الكثرة
عمل آخر ولغا قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل
مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا التجوز برجوع الضمير الى التشبيه
لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه
لا شذوذ في نفيه ودخوله على المبتدا والخبر **قوله** شاذ قليل
حمله على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال
قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه
مخل **قوله** من صد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال
والضمير في نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب **قوله** ولا يجوز ان
يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع
وجوب تكرار المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين
معمولها بنفي احتمال ان يكون لا براح من قبيل لا شيء فجعل الشاعر
نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل احتمال
ان يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد
في البيت على عمل لا **قوله** ان المراد بالمسند هذا التعرض مبني على
الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل **قوله** علامة كون الاسم مفعولا

اى

لا على عملها
اى لا

ولا زوال لي عنها

اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية
ولا طرد تعريف المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين ومسلمين بلا تنوين
يريد وقوله وهي اى علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة
الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله** لصحة اطلاق من الخمسة وهو عد العلامات
صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل
من الخمسة وهو ما قرن لفائدة بفعل يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به
تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه
كان في الاصل مفعولا لا اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لان نحو
ضربته تاديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا
في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح
اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح
من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت
صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت الضرب ولهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول
المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد
المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما
ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول

المفعول بلا تقييد

اطلاق المفعول عليه مجاز
قوله تعالى اليتامى اموالهم

عن بيانه

قوله التسلسل وجهه ان للمفعول المطلق
اذا كان مفعولا به باعتبار السابق فلابد
للفعل من مفعول مطلق آخر ... فلا بد من آخر ...

لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به
تقييد في اللفظ وتعبير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصيغة
والمفعول به خال عنه مقيد بالاعيان سنان الحديد فيقيد به مغاير المفعول لمعنى
لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم اطلاق هذا المقيد **قوله**
فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه صحة
فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور
فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن **قوله** واغا زيد
لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلهذا
احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضربا الثاني في ضرب ضرب زيد فانه ضرب
الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدها ما قيل ان ضرب
الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ
وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج
زيد ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن ضارب
في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء
بذكره في تعريفه **قوله** او اسما عطف على قوله مذكورا اولا يخفى ان الفعل
المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل او شبهه
كما هو الشايع **قوله** وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا

ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا اخرج نحو ويلك وانواع
الضرب وقعت والضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في
قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع او الف وتحقيق الكلام ههنا
ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل
فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم
فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها
الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد وكذا
المفعول له بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقائل
وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود
نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعل فاعل **قوله**
صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بالمذكور **قوله** بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الامر
الذي فيه معنى الفعل ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان
مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على
مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا
فان ضرب مشتمل على ما يصدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب
المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب
غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي

معنى الفعل فانه قد يكون معنى
الفعل عين مفعول المطلق ولا يكون

سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اى
لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه ان كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره
نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت
ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على
بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج
نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده اى عدد
الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للمفرد الشخصي
قوله لانه دال على الماهية المراد عن الدلالة على التعدد والا لكان
في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اى المفعول المطلق
بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم
من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو
عطوف على الاثنين ولا يجمع اى الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه
للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي
لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التفريع بانه ليس تابع سيبويه
قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود
مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح
المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال المغايرة بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه
يقدر له عاملا اى فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل
انبت الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا قوله خير مقدم هو من قبل

انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية
والجمع والتانيث وفي القاموس فلان خير الرجال وفلانة خير النساء قوله
والجدع قطع الانف والاذن الى في الرضي كلمة ابد لكلمة واو وهو
الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا
لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال
الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال
الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب
انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها
سواء كان هذه المصادر او غيرها [illegible] فالحق اذ ليس بواجب
ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هذا الجواب الاول قوله
اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي
داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون
تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله
نفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة
واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه
بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على

على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المصدر خبرا
عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى
ليشمل ما كان زيد الاسير الا سير سيرا فان النفى والتكرير يدخل
على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفى الشيء عن زيد كما فى ما زيد الا سيرا
وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل
للمعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق
مع ذلك على ما زيد الا سير مع ليس بمحذوف الفعل **قوله** لانه لو كان خبر
عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع
ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا
مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه
نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب
بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا **قوله** او مكررا لو قال او مكررا
بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله
خبرا **قوله** اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه ولا يخفى
انه لا تفى العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المحشى ضمير وقع راجعا الى
مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكرنا لكنه
بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها
او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه **قوله** انما جمع بين الضابطين
لاشتراطهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضى ان يجمع

بين

بين قاعدتى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة
قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر اه او على انه يكون
للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على
انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما فى المثال الاول اذ لا يصح
استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما فى المثال
الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا سير البريد
قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بام اذ علامته قطع
الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة
على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان
الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة
فى حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اى فيما اذا كان مناط الفائدة
نسبة المسند اليه الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية وح نقول المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة
الحال نحو اصحب مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او ينفعك فان مضمون
الجملة هنا صحبة زيد فى وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه
من المواهب الدقيقة الجليلة **قوله** وباثره غرضه وعرض الشيء اثر
فاعله بواسطة سمى اثرا له وح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا
الوثاق واما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان
فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل

القائل مولانا عبد الغفور

احترازاته المبنية لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احترازعن مضمون مفرد عوله سفر يفتح صحة أي مضمون الجملة لانه اتى سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل الا ولو ثق له فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا قسم الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفداء او فداء او ثم فلاء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه او لان يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت الحمار فان المفعول المطلق هنا لشبه به شيء لا المشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه شيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله بالحالة مشبه او يكون للتشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة التشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح الفعل **قوله** لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق الا من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه

او بقيتم اعتنا ما لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل له لان صحة

واما

واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا **قوله** واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احترز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** فاذا له صوت صوت حمار جوز بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هكذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة **قوله** وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صاح قيل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره لا احتمال والمحتمل مصدر وقيل غير منصوب مفعول وهذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اي اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفي ما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع من المفعول اه التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم وقسميه فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان لاحتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله**

نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير

قوله لانه من حيث هو منصوص اه يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر
وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان
المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه
ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيد النفسه ووجهه
انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة عليها تعين المصدر للدلالة
عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره
وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم يشاركه في التعين للدلالة على
ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار
الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي اه وفيه انه بعيد ليس هنا حسن التقابل
لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد
لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيد النفس
لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى لتكثير واشارة الى ان المراد به
اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا
القيد ينتقض بضربت ضرب الامير فانه الفاعل مثنى مضاف الى الفاعل فلا
بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربت
زيد ضربيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح

بهذا

بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره
اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز
ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي
لا يرتكب الا لاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر
استعمالا في القاموس لب اقام كالب ومنه لبيك اي انا مقيم على
طاعتك الباء بعد الباء او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم
امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حب
لباب خالص انتهى كلام القاموس قوله فحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأمر
بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع المأمور به
والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك
اي سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوايد فانه لم يجي ثلاثي اسعد
بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق
به يعني ان الباء اما السببية فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما ضمنه
من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود
الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء
بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا
عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في
قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل

من قولهم دار تلب دار
من قولهم ... ومعناه محبتي لك
اي تواجهها من قولهم ...

المفعول به

بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تعيننا فيه فى تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما
هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقى
لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل ضمنا كما اذا
تضمن معنى الاستفهام والشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام
والشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط و
الاستفهام طارية ولذا عد اسماء ولم يعتد بدلالته على معنى غير
مستقل وقد صرح وابه ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب
قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكن بنحو ذهبت بزيد فانه يقال
الاذهاب وقع على زيد ولا فرق فى المعنى بين ذهبت بزيد و
واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتعيين المعنى وبعد التعيين تعلق
الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون
زيد فى مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف
الجر فى المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى
والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التميز تعلق بما بين به وفى
المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى
والتميز لم يكن على تعيين فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثانى

والثالث

والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يجب انه اشكل على بعض
عمرو فى اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية
وغفل عما تقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر
ان التقييد لا ينفع فى الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق
واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه
تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا
الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل
يقال وقع الضرب والضربة قوله بفعل الفاعل والمراد فعل اعتبر اسناده
الاولى فعل اسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند
قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد
ودخل درهما فى اعطى زيد درهما واخرج زيدا غايته لو لم يكن مفعولا به
فى اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح
بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولى
ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به
او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفى عليه
المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر وكذا دفع اخر وانه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل
هو الفعل الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم فى اسناده الى وقوع المسامحة
وكذا فى الاكتفاء بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل قوله لقوة

بما هو بياء.

لوقوع الفعل بنبه على انه ذكر المفعول هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو
الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول
كالفعل قوله كوقوعه في حيان وكون الفعل موكدا لها بالنون
لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينا في التقديم الدال على كون المفعول
اهم فيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي نزيد
مكة اي نزيد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر لجمهور على ان التعدد
لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع
ولا ينقلب شيء لكن ينبغي ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة
المص فرعاية مذهبه تقتضي ان يجعل الابواب خمسة لجوب قوله لوجوب
الحذف في باب الاغراء كتب في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه
ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قوله نحو امراء او نفسه ومعناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله
انتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما
ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه
قرآن لا يصح فيه وجه آخر مما يعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون
الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من الجبل لا حزنا في الحاشية السهل نقيض
الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال
في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا ينا ولا نداء المقبل عليك

بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه
حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى عن تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله
عن ظاهره لكن ينبغي انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه
او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما
بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال فانه نداؤه تعالى
لتنزيهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر
نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال في التنزيل
تنزيله نعم منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد
بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد
بالاجابة انفاد ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون
المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون
مطلقا بامنه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب
واسع كثير الدوران على السنتهم فاستعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فالاولى ادخاله قوله انهم لم يعدوا
كلمة تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم
لو يعدوا كلمة وامن حروف النداء قوله بان يكون الله الطلب لعظمة
الطلب لفظي يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد صار الطلب

بياهم

تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل **قوله**
اولمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة
يمكن دفعها بان النايب يحذف اذا كان له نايب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة
هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا
التفصيل بتعريف المنادى دون للمفعول المطلق والمفعول به والمبتداء والخبر
الى غير ذلك مثلا **قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في
موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة
جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما **قوله** ففي
هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم **قوله**
فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما يتم على
قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا
لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يتجه القول بتقدير الفاعل هنا منه
قوله وعند المبرد على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
اورد عليه اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر منه
ونقض بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف
واحد ومن حروف النداء الهمزة وان اسم الفعل لا يكون على حرف
واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام
ليتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد بوحده واجيب بانه قد

قوله وعند المبرد حرف النداء قايم
مقام جزئي الجملة. لا يخفى ان الحرف
لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهو قايم مقامه
في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده
جزء الجملة صح

انما يقوم منه

قد تعرض الجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا
لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام
تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه
متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب
الى على انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل
اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون
المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر
الحال في المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي
قوله لعلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة ليساوي المجموع بالنصب اذ
اقسام المنصوب ثلثة كالاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب منه
باللام ومستغاث بالالف **قوله** ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه
لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة وبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب
الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه
بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه
في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص
النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف

بناء المنادى

فانها ثلثة مضاف وشبهه
ونكرة غير معينة يدل اي اقسام
غير المنصوب ثلثة مفرد
معرفة مستغاث صح

الجرّ وبخلاف الفتح فانه لا لحاق الالف فقدّم المستفات لاتصال

بينهما للبناء او التغير من حاله الاصلى **قوله** يرفع به المنادى في غير صورة

الثاني اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه

واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان نحو قص

النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل الضمير لذات المنادى فيكون من

قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** والفعل مسند الى الجار والمجرور فعطف

بحسب المعنى على الجملة في قوة ان الفعل مسند الى الضمير المنادى كانه قيل ويبنى على

ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض

ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في

هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة

بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل ينصرف المفرد

اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم

معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل

يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب

لا فان يا حليما لا تجهل شبه مضاف دون لا حليم تجهل كما لا يخفى على المتتبع لا

لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف

في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سمى فيه الشارح واخل بكلام

الشيخ الرضى فانه قال هو اسم يجئ امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه

من تمامه في اعتبار انضمام الداع معنوى اولا نظار رحى اما الاول

من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه صح

فيكون

101

فيكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون بمجموع المعطوف والمعطوف

عليه اسما لشئ اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة

وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر

واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء

الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز

بخلاف اسم لا فانه لو جعل من المنفى وصفه لا من نفى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة

هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذى

مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط

قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الحرفية فوقوعه المبنى ما ناسب مبنى الاصل يعنى المناسبة له بواسطة او

بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة

على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فيبنى لذلك المشابهة

بالحروف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لم يعتبر فقدانه طرد للباب

قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لكن لئلا يلزم بناء المضاف وما

في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة وما

في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب **قوله** ويا زيدان

ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف

مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان

قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة بمعنى الاضافة لا لادنى ملابسة

وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر **قوله** وهي لام التخصيص
قلت بل لام التعليل اى اغثني لنفعك ولاجرك في يا لله اغثني لمقتضى ذاتك ولكرمك
قوله ونحو يا للزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة
الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد **قوله** واجيب اى عن الاعتراض فما قيل
او بان قوله مثل يا لعبد الله من تتمة القاعدة مبني عن الغفلة **قوله** كان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الحرفية كانه يا تى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشوهم
ليحضرهم فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد لتغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلص
عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله
وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه لبغيته في التعجب المفرط الذي
فوق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب **قوله** لانتفاء
ما يقتضي فتحها لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة **قوله** ولالام فيه ح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل
بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لانتفاء الاعتداد
بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف
يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضرورى لجواز انقلابها
ياء لاقتضاء لام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه
لا تنافي بينهما في يا لاحداه لانه جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يقتبس اطراط

ان يعتبر اطراط اللباب ولك ان تقول اليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح
بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سويهما فيه انه
ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون الا
من اتى الله بقلب سليم ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني على الفتح
لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سويهما وان اراد نصب ما سويهما لفظا او تقديرا او محلا فهو
فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سويهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى
على ما كان عليه من النصب ما سويهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان معربا
قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير
بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى **قوله**
مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل
طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه
منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف
وذكر من لا مثال له في حلة ما شاء **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا
في الحاشية انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد
به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف هذا
لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون
موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز
القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة
تـوابـع المنادى
قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع

في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى
حقيقة وسيجي في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن
ذكر ههنا ما سيجي في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه ادنى تتبع قوله المبني
على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى دون غيره
قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه
فان يا عبد الله وعمرو عمرا فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل
بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل
والمعطوف الآتي حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا زيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو
ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع
المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا
وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا
النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله
ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه
الى نعم تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية
قوله ولما لم يجر الحكم الآتي اه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد كلا ببيان حكمها فيما
بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وتنبيه

بذكر

بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم
ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه
يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب يختلف يرشد الى ذلك
قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين
حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر
بان تركه التقييد هنا مبني عن الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي
حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص [على الرد] لضعف الداعي وعدم جريان
التاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال لمشابهة المستغاث
[اي تاويل النصب والرفع بانه على الاختصاص من جانب الاصمعي]
بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة
الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعطوف المعرف باللام مع انه اخصروا
واوضح قوله ترفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع باعرابه سابقة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل
تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشتمل
الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء مبني في محل النصب
ومحل الرفع قوله واقتصر على مثالهما اولا لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه

ذكر شارح الخليل مرارا اولا في بحث خواص الاسم وثانيا هنا وثالثا في اخر المنصوبات تمت

بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اوليا بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر
حرف النداء مع منافاته له قوله وهو استاد سيبويه وهو الذي قال صاحب
اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف
في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه قوله لان المعطوف بالحرف في
الحقيقة منادى مستقل الخ فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه
المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيهما الرفع قوله ان كان
كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد
لكن المبرد في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصنف لما رأى ان المعقول ان
اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد
العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في
حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو
علم كان في الاصل مصدرا او وصفا او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
لكنه ليس كل اسم كذلك فما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا او عليا لم
يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه
التعريف وجعل لامه جزء العلم والمراد بذلك في علم هو اسم جنس في حق معرد
منه لخاصة له اقتضت تلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما
تحقيقية كالتي الصعق نحو يلد سمي به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية
اما العدم تصور معنى جنسي كالديوان او تصوره وعدم ثبوته كالابعاء
فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور
و يثبت لكن لا يعلم ثبوته المعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة عطف على

العلم المنادى

وفيه ما فيه لانه لا يجوز الا الجر في التمثيل المثال المذكور مصلح الدين

على المفرد وتنصب على محلها برفع عطفا مرين على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل واحد
منهما او الضمير راجع اليهما بنا ويليهما بما بقي من التوابع فعلم منه
انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان احضر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل
التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح
قوله المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح
وفيه نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح عن جواز الجر في يا الزيدين مغنيا قوله مجرد
عن التاء او ملحق بهما يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا زيد هند بنت
عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر
لا ما هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام
منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون
المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن
ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك انه هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان
موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل
فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل اه لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام
ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنة فطنة
الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف

بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته
وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان
لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم في اللام ولهذا احتيج الى
استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال اليسان بنا الكلام
على التنزل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم
لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان
فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام
قوله يا ايها الرجل بتوسيط اي الموصوفة المحذوف ما اضيفت اليه بتعويض
حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر
الصلة لان المنادى طالب للتخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة
اكثر ليكون هذا اي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة
لصح يا ايها النجم او الصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة
كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب
عن هذه الوجوه المشكوكة قوله مع هاء التنبيه المشارك لحرف النداء
في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط
والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا اقدم ايها قوله والتزموا
فيه رد على الاخفش حيث جعل ايها اي الموصولة

التنبيه لتحجب بعد المصف عن حرف النداء بقرب بالنداء عن حرف النداء حرف

على المفردة وتنصب على محله رفع عطفا اسمين على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل
واحد منهما او الضمير راجع اليهما باعتبار كليهما مما بقي من التوابع فعلم
منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان احضر قوله والعلم
الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع
قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء
المنادى على الفتح قوله المبني عن جواز ضمة لانه لم يعرف من البناء الا
البناية اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام
الرفع قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة
الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام ولا يجوز اخراج صفة
الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل
وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب اه ولهذا
لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع
محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب
للواحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد
بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان
حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من يتجافى
عن التعسف واما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له
اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله

العلم المنادى

وقالوا يا الله خاصة

قوله قالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله
فى باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف
النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره فى مغنى اللبيب ونداؤه بلا
توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام
فى ضيق الفطن الذى لا يليق بالكرام وذلك ان تجعل معنى قوله خاصة
انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا فى جانبه ومن
خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة
فى آخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر
اشذ فكأنهم توسلوا فى التفصيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ ولم يبنوا
افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله ويتم الثانى تاكيد لفظى ولم

يا تيم يا تيم عدى

ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه
علما واقعا فى الشعر يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد
هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله
الشيخ الرضى فهو ان التاكيد اللفظى فى اغلب الامر تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء
الثانى بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب
لاستاذه هو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسير انما جاز الفتح
مكان النصب وكان المص اشار الى رده بجعل الاحتمال فى الضم والنصب
بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع

ماجد مستغن عن الاب وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى
انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفى القاموس
لا اب لكم ولا ابا لك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لا محالة
وفى اللفظ خبر قوله فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور والسكون
اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاى ويا قاضى واما يا مسلمى جمعا
وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية
على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا
اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما فى حكمها واما اذا كان اكتفاء
بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى رب احكم بضم الباء
فينبغى ان يجوز يا فتاى اذا اشتهر اضافة الى المتكلم ولا يذهب عليك
انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف

باب يا غلامى

وقوله المغيرة بالحذف والقلب مغير عبارة الرضى حيث قال البدل الشهرة
على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا
قوله وقد جاء شاذ فى غير يا ابتى فانه كثر فيه الفتح لثقل اليائين
قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها
وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء او على
الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء فى الوقف قف
والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامى بسكون الياء
فبالسكون اجود ويجوز نحو فتح الياء واسكان ما قبلها واذا وقفت

على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا
على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل
الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاما فيكون ح قوله وقالوا يا ابى
ويا امى على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم تقييد بوجه بل الا يقتصر
المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح
ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامى فيكون المعنى
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال
التاء بالياء الباء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التحتانية
وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد
جاء الضم ايضا وفى لغة الضم جاء الهاء على ما فى القاموس وطولت
التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما فى بنت لكن
للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما فى بنت لكن توقف عليها بالهاء لكونها
عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تائها عوض عن حرف اصلى قوله او مكسورة
لمناسبة الياء الباء لانها باب الكسر الوارد عليها بل انها فيها وانما يناسب
الكسر قبلها او الاوجه ان يقال لما ابدل الياء التاء فاقتضى كسا بين
تاء التانيث فتح ما قبلها انتقل اليه الكسر الذى هو مقتضى الياء
ومحفوظة بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى
الى غير بعد ان غير المستثنى عما احدث فيه من الاعراب قوله ويا الالف
عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على

فتحا

فتحا اى كاينة مع الالف وقيل عطف على محذوف اى بلا الف والفضل للمتقدم
قوله فانهم يقولون يا بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام
والعم دون المضاف لافاد العبارة جواز يا غلام ام او يا غلام عم
فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا
تحت ذكر المذكر كما شاع قوله مثل باب يا غلام فقالوا ياه وقالوا بالهاء
وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى الاخر وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلام وفتحا قوله الترخيم فى القاموس
رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم ومنه الترخيم فى الاسماء
لانه تسهيل النطق بها قوله اى واقع فى سعة الكلام يعنى ان الجواز
وقوعه وتقييد سعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة فى النداء
معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى غير مقيد
بالضرورة قوله اى لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا
على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة
اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجيء
وهو المشهود فيما بين الجمهور فقيل العامل فى ضرورة الترخيم والتقدير
ويرخم فى غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اى جائز وقت ضرورة
ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع
لاضطراره الى الوقوع قوله اى لمجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل
الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا فى القاموس وقد

الترخيم

والجارية صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم صح ١١١١

وما في هذا المقام في كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت
القاموس وجعله معنى لمجرد سهو واورد عليه نحو يد فانه حذف
بلا اعلال بدليل ظهره ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون
منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا الا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم
حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاعه
الى ترخيم المنادى مع استبشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل
الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم فلم يتنبه لذلك وقال
ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قوله** امور اربعة ثلثة
منها عدمية للثلثة العدمية رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى
الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول
في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعه بالهاء الا في مقام الحاق
الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف
بالف الاطلاق **قوله** لانه ليس جزءا المنادى نظرا الى المعنى لان
المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
قوله ولزيادته على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم
عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او في حكمه
نحو ما وعن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالثلاثي بالذي في

فعلم منه ان لا يكون قوله اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول موجودا في نسخة عصام الدين محشي مصلح الدين

الحرث فرخم ضباعة كثمانية بنت زفر بن النبي اشيات على انها سخالة القطاني والمي عليه وكان اسيرا له فخلاه واعطاه مائة ناقة فاهوى

المورد قسمان قسم معرب حقيقة كزيد مثلا وقسم معرب حكما وهو المنادى المفرد المعرفة مثلا محمد

في حكم

108

في حكم للمعرب **قوله** بلا علة موجبة في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة
في حكم الثابت **قوله** وانما اسماء متلبسا بتاء التانيث واذا وقف على
المرخم منه يوقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام
الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اه او نقول لما فرغ من بيان شرايط
مطلق الترخيم شرع في بيان شرايط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان
شرايط مطلق الترخيم شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادتان قبل
لا بد ان يكونا لمعنى فيخرج نحو عصبصب **قوله** في حكم الواحدة في انهما زيدتا
زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمان علمين وهاتان الزيادتان
زيادة التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادتي اخر سنملة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن
دفعه بانهما ليسا مما زيدتا معا لان اللام الزايدة موجودة في كثير
من الصيغ بدون التاء **قوله** واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانية وتنبيه
به على وجه حذفهما معا **قوله** او كان في اخره حرف صحيح اصلي التبادر
الى الذهن فاعتبارا اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده او ساحرة
الجن كذا في القاموس ولك ان تريد باخره اخره الحقيقي وتاء التانيث
في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله** وهو اعم من يكون حقيقة
او حكما لكن يمكن ان يفسره ما في حكم الحرف الصحيح مما يقبل الاعراب قبلا ثم
جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله** اي الفا او واوا او ياء

يوم عصبصب عصيصب شديد الحر قاموس

اقسام المرخم

بغير التاء لاخراج نحو سعلاة السعلاة والسعلاء بكسرهما الفوائد

ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدّة

قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل وسنور فانهما

لا تسمى مدّة قوله والمراد بها المدّة الزايدة لتبادرها الى الذهن لقلتها

وكثرتها او المراد بها الحقيقة الزايدة ما هو مدّة مطلقا والواو مختار لم يكن

مدّة في اصله ولما صار مدّة بالاعلال قوله واعلم يأخذ هذا القيد ولك

ان تأخذه فيهما وتجعل ثبوت اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان

نحو ثبون جمع ثبة ولياتٍ وان تجعله بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا

كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان

الاخيران في كلا القسمين لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو وتقسيمه

ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل اخره مدّة حذفتا الواو نحو سعلاة

وسعيد فمن قال الواو قال كذلك كان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك

القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبلت من اليوم والنقد

صفا والفهم على ما كتبه في الحاشية قوله او فيحذف حرف واحد فقدر المضاع

مع مضي احوالها الماضية لدلالة كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي

بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم

ان قوله وان كان مركبا حذف الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقض على

بياضاربة فان ضاربة مركب ولا يجوز يحذف منها الاسم الاخير

بل الحرف الواحد ويدفعها حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة

مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف

لا لعلّة

لا لعلّة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلّة موجبة بخلاف

ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم زال الترخيم فيه موجب

حذف حرف اللين نحو اعلوط وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي

فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن

في الاصل قبله مدّة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها البنت فانه بفتح الساكن

عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل

قبل اخره مدغم متحركة في الاصل قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم

قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فانه

فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يردّه الى حركته قوله فيعال

الفاء فاء البنية ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة قوله وياكروان

وفي الحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو

طاير يقال له الحبارى واترا شواط كوبند كرى يزوك كما ومن جماعة

كِرْوان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كما دل في ادلوا لان

المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعمل به الاسم المعرب

ولم يجعل في حكم المعرب لعروضه هو مع انه مبني قوله وقد استعمل

لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به

بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى بر منه قوله لكونها

اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بالخاصة لا نظر في

المندوب

قوله الفصيحة هي الفاء التي حذف بعدها المعطوف وعليه مع كونه سببا للمعطوف ومن غلب تقدير حرف فشرط فان لم يحذف المعطوف وعليه فصيحة بل كان سببا للمعطوف فتسمى فاء السببية والا فاء التعقيب لا تسمى فصيحة وايضا بل ان كان المعطوف وعليه يحذف فلا يكون فصيحة ايضا بالاجتناب تسمى فاء التعقيب وحذف المعطوف شرط الاستمى فصيحة لانها تفصح عن محذوف ويحذف او لم يحذف وانما سميت فصيحة لانها تفصح بعرفها الفصيح عليه وانما لانها غير مستحسنة عمادكاشي

المطلق اليه ولم يقل وقد استعمل يا في المندوب مع انه اخصر واظهر
للتنبيه على ان الصيغة للندا اعيرت للمندوب **قوله** وهو المتفجع
عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما
يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال
جعل المص واويلاه ووامصيبتاه ويا حسرتاه كناية عن الميت لانه كانه
هلاك النادب ومصيبته وحسرته **قوله** واختص المندوب بوا امتيازا
به يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة
للاختصاص لان البا التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور
عليه ففيه رد على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول البا فى
الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان البا الداخل على المقصور ليس
صلة الاختصاص والعرفى فى صلة دخوله على المقصور عليه **قوله** لم يرد
انه لا يقع نكرة لبس ورود هذا باعتبار فى باعلى تاويل قوله وحكمه فى الاعراب
والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف فى حكم
المستثنى عن قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى **قوله** وجاز ذلك
زيادة الالف فيه رد على الاندلسى حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى
وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفى ذكر لك المشعر بالنفع
اشعار بوجه زيادته **قوله** فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضى المص
فيما كان حركة اخره اعرابية كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه وا ضرب

الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان
زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل الاظهر ان اليا منقلب
عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا
الواو لا انه معدول اليه وح كلمة الفاء فى عبارة المص وقع فى مكانه
قوله واغلاما كميه بنته بهذا المثال على جواز ندب المضاف الى المخاطب
على خلاف المنادى وانه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من غير تثنية
او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما
فى يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلاماكم
قوله لانه جئ به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام
او بنون التثنية او الجمع او الاضافة **قوله** لاتحادهما بالذات اى
دايما وقوله بخلاف المضاف الحقيقى والمضاف اليه فانهما متغايران
اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان
قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا المقام انه قال المص فى ايضاح
المفصل الجمجمة الراس **قوله** الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى
الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان **قوله** ونعنى به
ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم
الجنس ما يصح دخول اللام عليه **قوله** لان ندائه لم يكثر كثرة العلم
واما غير العلم من المعارف واذ لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد

حذف حرف النداء

مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم فظهر فبقي على هذا
من المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظة الله فانه لا يجوز وهذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره
بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد
ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر
الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه
انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه
قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب
الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب
مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر ان الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به
فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امرأة امرئ القيس
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في بشرة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله
المغموم قوله قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله واطرف الاطراف چشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصاد بان يلقى
عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله
فان انح ناصبة والا يسجدوا مفعول لا يهتدون قبله ولا زايدة او بدله
من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر
عامله فسره بمطلق المطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد

للتخلص من

ما اضمر عامله

معرفة

وبعد معرفة عموم مفهومه يحصل العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح
التعريف للعام وهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل
تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوايد لفظة كل في التعريف
قد تفرد به للعام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت
فيما بعد ايضا لم تختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الى
الاجمال في بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء قدر بكلمة على متعلقا
حاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولكن ان يجعل
على بمعنى مع ظرفا لغوا له قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او
لكونها صفة لمحذوف وهو العلة ونظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع بين
المفسر والمفسر الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل
جاء رجل اي زيد وبجر وفيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا
مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد من اتمام وجه
وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين
المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة
المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل
عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل
الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلقه على
مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعول او لصلة

ضميره بان يكون مضافا اليه
المفسر او المعطوف
مفعول ا

نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا للصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه
مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير فيه بحث لان العامل مجرد الفعل
او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور
اعتبرها في الكلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صورها
اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العوامل المقدر اياه ايضا
مانع الا ان يقال المانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد
ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله
كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول
والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه
فلا معنى لتقييد قوله لاخراجه قوله والاحسن في ترتيبها ح وجهه الغير
المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها لنصبه
بمعناه بما ليس بينها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير
عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل الص ايضا وجهاهسنان الاول عدم الفصل
بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم
المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم

في هذا

112

في هذا القسم ما هو اعرق فيه تامل قوله بنصب زيد بجعل ضمير بنصب الى زيد
دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت اه ذلك
ولك ان تجعله تفسيرا لناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال
وفيه رد لمن قال انه منصوب لما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول بوجود مفسره
فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى
المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب
اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع
يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا
قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع
ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم
وقيل لانه انسب لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء
الذي هو العامل في المبتدا والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا والثاني
مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه لجعل رافعه فعلا مجهولا
مقدرا لانه ارتكاب لما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا زد
وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل
اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو للاسناد يعرفه الراي لتعريف الابتدا
وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتدا لعله فكيف يصح الا ان يقال المراد

قوله يصح

صحة بتجرده تصح فتدبر قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد
على مصحح النصب الذى لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه فى صورة
استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح
وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود
اقوى منها لان فى صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف
الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى الخلاف اختيار الرفع لم يحتج الى
تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار
فى الجملة لا موجب الاختيار فى التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند
وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى منها من قرينة
توجب اختيار الرفع فى التركيب فافهم واعلم ان قرينة التصحيح لا محالة
خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة
موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب لا يجامع اختيار الرفع
لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة اه متعلق بيختار لا
بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
قوله بسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع
ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير
فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة
المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه
الرفع لعدم قرينة خلافه كاما قوله كاما الاخصر الاضح او عند
وجود اما مع غير الطلب واذا للمفاجاة فان الاقوى الذى يوجد مع

مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب لم يقل
مع الخبر لان المتبادر من الخبر فى عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضى
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اه قيل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية
اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتأويل لا يكون الجملة
الاسمية الانشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف
على الجملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا
تقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن
الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو بضربه لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن الفروض لاحقا بالاسماء ويقال والظاهر ان الواو
الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية
على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل فى انشاء التحسين وما
اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كان الجملة الجملتان معمولى القول
نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف فى معمول باعتبار
اشتراكهما فى التحقيق حتى يتفاوت الاسمية و[illegible] الفعلية فى التناسب
بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت فى المقولية بين الاشيا قوله
ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا
لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه
الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتى فى محله

فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر جواز حذف الفعل بعد
لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال حرف الاستفهام
لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج منه نحو من ضربته لانه
ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف
وانما يصير نكتة الذكر بعده واختياره على مع الاستفهام فتأمل
واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح
فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيد ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق
لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم
يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف
الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه
فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح
وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح
كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيد ضربته بل
يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته للحكم بالاستقباح
هل زيدا ضربته وفي ذكره وما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف
الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على
الفعل

114
الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده
في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع
بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على التساوي
خلافا للمبرد فانه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفيما قبل
الامر فقد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر
الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على
اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت
الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير
ما باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص
بالفعل لا انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف
لبس المفسر اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس
دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس
بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج
الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف
فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر قيد كونه
الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة بجانب
كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة

على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اقيد وانه ينبغي ان يذكر
اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا
جعله
كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل خبرا اذا رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق
فلو قيل للشيء خلقناه بقدر بتبديل كل بالاسم الاستغراقية فلا التباس
وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته
من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس
المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود
بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في
قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت الذهن الى اهانته اللازمة
قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق آه بقرينة قراءة النصب
فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود
ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا
لان المدعي انه في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى
اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء
كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون
النصب في الاية مختارا عند المعترض مع ان ذلك الفريقين متفقان
في ذلك فتدبر قوله اي هذه عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا
يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه من تقدير

قد اورد سيبويه هذا المثال اعني زيد قام وعمرو اكرمته واعترض بانه لا يجوز العطف على الصغرى لانها خبر المبتداء والواجب في خبر المبتداء الضمير العائد الى المبتداء ولا ضمير في المعطوف اعني عمرو اكرمته يرجع الى زيد حافظ الدين

نحو عنده

نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده
لفظا
على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك
ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله
قلنا هذا باعتبار [illegible] المنتهى اما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب
لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره
من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند غير الخليل قوله لوجوب
دخولها على الفعل اما حروف التحضيض بالاتفاق وحروف الشرط
عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب
بعده عند بعض الاعلام و المعرفانه اما هنا او في يختار النصب
فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتداء قوله فالاتحاد
فيما ذكرته مفقود قد يكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به
اذهب احد زيدا وثمة قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا
المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به
هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه
حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة
مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا ينعكس عليه
اي لا ينعكس
وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير الخ

تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون

١٤٤ ٢٣٣٢٣ ٦

الذهب لزيد فاذهب زيدًا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى

المصدر مجازًا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه

وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص

بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الاذهاب وان ينتصب

باذهبت فيقال اذهبت زيدا اذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن

ليس له اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب والفعل

لا يسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا منه يشاهد على انه لا يجب

اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال بل يلتفت الى انه لم يتحد الفاعل

قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في (وهو احتمال الاسناد الى المصدر)

هذا المقام وقد قيده المص في شرحه ايضا ووجهه ان احتمال تقدير

اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه

ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتمالا مرجوحا يكفي في

ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به

قوله تعالى يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع

لا يحتمل ان يجعل يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط

الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود

فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم

كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب

على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه

كلمة

116

كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون

كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل

عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تع كل شيء

فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار

ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة

قوله في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب

جمعه زبر ككتب قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون

اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على

الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا

كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة

اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا آخر عن حمل هذا (فعلوا الكل في الزبر يعني كتبوا)

الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم (فانك لو قلت فعلوا كل شيء لم يصح لانه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء)

ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا

لهذا المانع بان يكون هناك مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين

بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة

والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم

ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصح نافيا لان

الفائدة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لا يوجد [illegible] في

افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم

كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحث لايغادر اى
لايترك قوله والظاهر ان قوله تعالى كون دخوله تحت الفائدة ظاهر
الامر انما هو بالنسبة الى المبتدإ المعين العارف بقاعدة اعمالهم ما بعد الفاء
فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه
المبرد ايضا تمحلا فى اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى
الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه تقدير الخاص بعيد عن
الفهم والمتبادر تقدير كاين وجعل الباء للتنبيه قوله ومثل هذا الفاء
لايعمل ما فى حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذى وقع
موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها والمعرفة
موقعها موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والاية جملتان
اشار الى ان قوله الزانية والزانى عطف على كل شئ فعلوه فى الزبر وقوله
جملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد
والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله تع كل شئ فعلوه فى الزبر ويحتمل كلام
كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى
الشرط والعايد تعريف الفاء فانه فى معنى فاؤه فمن قدر العاطف فيه فقد
ارتكب ما لاحاجة اليه وجملتان عطف على الخبر فيكون النكتة فى قطع الاية
عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلان
دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لايكون
ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى وكذلك ان تزيد الزانية

قوله بقاعدة هى كونها زائدة كقوله تع اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح او كونها غير ساقطة واقعة موقعها لغرض كما فى قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر وقوله تع فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر حافظ الدين

واما اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة موقعها فلا ما بعدها فى ما قبلها حافظ الدين

والزانى

والزانى جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان فى حال الرفع لا يصح
ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب بطل بالاتفاق يعنى ان
قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين
ولك ان تجعل دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين
نتيجة ان السوق يستدعى ان يعود والا فيلزم ان يختار النصب والاوجه
انه اشار المص الى جميع ما ذكر فى الاية مع تنبيه على ما هو القراءة
المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية
جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار
النصب ولا يبعد ان يحتمل قوله والا فالمختار النصب معنى انه ليس
التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما فى الاول
والثالث فظ واما فى الثانى فلان الالتباس بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره
لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما فى القسم الثانى الذى احتيج فيه
الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز
الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لايذكر المحذر قوله اى اسم
عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فانى هذا المقام
من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل
قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت فى جعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر او حذف فقد ارتكب الشارح

بحث التحذير

ما الاحاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال
لا يصح جعل تحذير مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير
بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت التحذير فقصد التحذير داع
الى التقدير ومن لم يتفطن لهذا الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال فرصة
التحذير علة التقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا
بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما الذكر المحذر منه
مكررا وطول الكلام به قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا ابطا هو يدل
على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير
اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت
فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عايد وهو اعم
من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى
ولا بد من عايد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي الضمير على العايد
بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة
تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير
اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما
نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه
سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان
التقدير حينئذ على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه

الاسماء

الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى
التبعيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى
التبعيد فقد جنح ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد
بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك بكمال قربه منك
وابدل من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى اه فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده
عن جزء منه يتنزه فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق
نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير
بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله اي لكن تبعيد الطريق ليس مما يلزم لهذا التقدير فليحمل على ما يمكن تم
فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد
نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع
الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا عما بعده
الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال
التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذايل التي توذيك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد
لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر والاشتماله على بيان كيفية
الحذر فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش

الاوهام قوله وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف
وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف وحده والمعطوف معا قوله
اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام
ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع
اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير
العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال لان قوله
لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو
فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا
يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل اسماء
الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي
وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها اصوابه فيه
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر
المذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول
ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب
يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
ولك ان تقول انا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان
ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور
ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ
كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية

اعتراض

اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار
قيد الحيثية بيوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه
ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل
بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم
الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت يوم الجمعة
ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه
فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانا نقول
يستفاد من قول الشارح قال فانه ذكر يوم الجمعة فيه آه انه جعل
قيد الحيثية متعلقه بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم
يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع
اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد الحيثية
مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق
الحيثية والمعلل بها واما قوله فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس آه معناه انه
ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره
لاجل انه فعل فيه فعل فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها

وقيل معنى الكون التي تحققت بلا عوض يعنى عدم حصول الوقت وزمان ما

عن المذكور واغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الآن يقال الحريم
بل ينبه على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان
ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير
راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس
يقع على الكثير والقليل واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير
وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا
ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة
البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان
بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست
ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع للدخول نحو بيت ومسجد
وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات
الست مثل مثل وغير في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي
في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب
وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما
يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي
لا ما ينشق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما
بجعلها بمنزلة المشبه به ولك ان تجعل راجعا الى المبهم وعند والمشبه ح

ولدى

ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه
حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما
فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما
هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها
والمبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم المكان
ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو
بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام
فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما
قوله ما بعده دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على
انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال
الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء
ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه
يقال في الفارسية درامدم بخانه قوله يصح ان ينسب الى
مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح بالكلية
ان يقال جلست

بيانا لوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامهما

المفعول له

فى جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء الدار والمحلة
او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح
ذلك فى دخلت الباب مفعولا فيه فكذلك كلما بعد دخلت قوله
قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى التاديب
الذى ضربت لاجله بل يرد اعجبنى التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل
لاجله الفعل المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه فى قوله اعجبنى التاديب
الذى ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه
للعمل فيه فيه انه تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل
فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار
وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله
بل اعجبنى التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل فعل
لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا التاديب
فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل
بالضرب قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه
يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب
بانه يحصل لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما
صرح به الرضى نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين
الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب للاحداث ووسيلة
التاديب قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا

دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب

والاظهر

والاظهر ان يقدم يخالف الزجاج الزجاج هذا القائل خلافا لان قول
لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله فى حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله
فى المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل ادعى
ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول
اليه ورده المص بانه لا فرق فى المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس
وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا قوله وخص اللام بالذكر
التعرض بوجه تخصيص اللام هنا دون فى المفعول فيه مبنى على الغفلة
عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله
احترازا عما اذا كان عينا ينبغى ان يقول احترازا عما اذا كان
غير فعل ليشتمل نحو جئتك للسواد قوله اى اتحد فاعله وفاعل
عامله اشار الى ان المصنف فاته الواضح الاخصر قوله ومقارنا له
اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة
الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل
عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور
لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق
عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا لا اجبانا
متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح

وهذا الاتجه لان قولنا للتاديب
معمول له عنده لا عند القوم فليس
على الزجاج رده الى المفعول المطلق ١٢

هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له

في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان

يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع

بحث المفعول معه

او في قصد الفاعل **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا

لجعل ما هو محيط الفائدة قائم مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير

راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر

النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه

متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل

كاين معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في

نحو زيد في الدار وفيه تامل **قوله** العير والنزوان كتب في الحاشية

العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب **قوله** احتراز

عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز

عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور

بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة آه **قوله** متعلق بمذكور

فيه لطافة وهي لو قال بالمذكور كان العطف فتدبر **قوله** او مفعولا

نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا

من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه

اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم واغا جر

الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع

لان

لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف

المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب

قوله سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء

فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه

ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل

الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره

بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض

له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال

السماعية ولا يخفى ان الاولى حينئذ معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره

الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته

له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال

المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستوي

الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى

استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم

الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة

بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح

فيه العطف ويتعين فيه النصب **قوله** او مكان واحد ما ذكره الشارح

في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان

خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة

بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة لم

فى الزمان ايضا لم يصح لان تركهما فى مكانٍ واحدٍ مع تعدد الزمان
لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة
فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة فى زمان واحد
ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعنى لو لم تحفظ
الناقة واهلتها وان لم تحفظ فى هذا الزمان ولدها ايضا لم ترضعها
وتركهما فى مكانين من قبيل حفظها وداخل فى عدم تركها
نحو تُرِكَت الناقة على صيغة المجهول لو جعلته صيغة معروف لكان من
باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كتب فى الحاشية
فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضيع الصبى شير خوره كودك
قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن
عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش
فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها
كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم
المفعول معه على مصاحبه خلافا لابى الفتح ولا على عامله خلافا
للشيخ الرضى فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم
تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل
فى معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضى فى بحث الحال مع انه يجوز
فى المفعول معه الذى هو عامله وجهان قوله وجاز اى لم يجب جعل

الجواز

الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم
من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل
فى التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت
زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكر فح
ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم
الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه
ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين
النصب ذهب غير المص الى ترجيحه قوله تعين العطف عند
غير المص يرجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه
ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح
بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا
او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرا على الشان فيه بحث لجواز
العطف فيه بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع العطف بالاستغناء
عن اعمال العامل المعنوى قوله وانما حكمنا تكلف فى بيان المعلل بقوله
لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين
المثالين لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اذا انقلب
سمى هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة

الحال

الحالة الظاهرة لما له نهاية والبنى كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة الظاهرة
والمراد ههنا اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود ونسمي الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال
نفس الفاعل او متعلقة مثلا جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل
اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم للفاعل او تكون يتضمن بيانه
كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها
المؤكدة كما سيجيء ومن ان تكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي
من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية مفيد
لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد
سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى
ان الحال لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل لنفس الذات
في وقت الفاعلية واما غيره فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهي
وان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض
التعريف بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك
واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل
يبين هيئة ما صدر عنه الفعل وقام به او تعلق به قوله مثل ضرب
زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا وعمرا راكبا واما اذا تخا

انخالفت

انخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق فان لم يكن قرينة
فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب
وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير
حال الفاعل قوله او يبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق لما هو المشهور قوله من غير
حاجة الى تقييم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة
الى تفهيم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فحينئذ لا يصح استثناء
قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه واعلم ان قراءة عبارة
المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب
النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا
او ما ولا امتلا بجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب
بلا تأويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما رد على ما في شرح المتن انه مثال للحال عن الفاعل معنى
قوله فان مفعولية زيد الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه
يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها الظاهر ان الاشارة المستنبطة
منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر باسم الاشارة
وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وحينئذ خرج
اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به

الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل
قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام
والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني
على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف
النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المصنف مما يسمع عند النحاة التمني
والترجي وخالفهم الشيخ الرضي فان المعنى على تقييد خبر المتمنى بالحال لا
على تقييد التمني **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة
المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان
ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فحينئذ لا يحسن التقابل
بينه وبين باقي الصور **قوله** ان جعلت امرا حالا من كل امر
واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه **قوله**
او بعد الا انتقض النفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني
رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما
ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من يجوز فاعل بعد الا الحال
على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر
النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا
ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صح تنكير صاحب الحال
فيه منع الاحتمال لوصفيتها الذي للحال على ما صرح به المص فهو بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح ان كلما في يفرق كل امر حكيم

وفيه

125

وفيه ان منع الا لو كان مصحح المصحح جاءني رجل الا عالما ولغا **قوله**
نقضا النفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا امنع لا الا الجواز
وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون
بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا والحال **قوله** وارسلها
العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني
مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يوضح بورد الاول على وجه
يشعر بشعر اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما
لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه
في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها
للماء جميعا والاصل عراكا فادخل آل ولم تغير معنى المصدر هذا كلامه
قوله ولم يزدها كتب في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على
نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة
المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في
الصراح نغص براد نغام نا رسيدن وسيراب نا شدن **قوله**
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية الظاهر هو الثاني وعطف
لم يزدها **قوله** ثم يرد مضاعف مجهول **قوله** من العطن الى الحوض
كتب في الحاشية العطن للتفسير مبرك الصعص ما حول الحوض والبئر من
مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاء يستحق اياحوا بالذين
قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الواحد مصدر

وحد يحد يقال وحد يحد واحدا واحدة كوعد يعد وعدا وعدة
انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الاسم الافراد والتذكر والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا فى مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته
جهدك كتب فى الحاشية الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
متأولا اى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل
والمثال الاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو
مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا
الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءنى
الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم متأولات
ما تقدم منصوبات على الحالية فى المجى ان لم وقوعها موقع النكرات فانها
فى معنى مجتمعين فى المجى وتاكيدات لما قبلها فى غيرهم معربات باعرابه
ولا يبعد ان يجعل الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لان الجملة ليست
بنكرة اذ هى كالمعرفة من اقسام الاسم التى هى ماوله بالنكرة فجعل العراك
ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله احدها
انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف
بالجملة ويجوز تقدير المصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى
الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال
لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما قوله اى تعتركة اشارة الى ان العراك

مصدر

مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فهذه الجملة الفعلية
وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذى يليق ان يكتفى بجريانه فى الاحوال
المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجرى الا فى المصادر قوله فان كان
صاحبها اى صاحب الحال بمعنى المفردة او الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
قوله ولم تكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة
ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءنى رجل وزيد
راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة
قيد ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه
بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه لا يوجد فيما
قوله لانها فى المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة
قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى
تصحيح الابتداء ولا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر
الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله
ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب ينبغى ان لا يقيد تخصيص ذى الحال
بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلام رجل
راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس
بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان

يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان
لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم
بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما
قام بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير
المتصرف ولا على الفعل المصدر بالاسم الموصول ولا على افعل التفضيل فيما
عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا **قوله**

بماله صدر الكلام وعلى المصدر
بالحروف المصدرية ولا على المصدر

فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون
مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا
والاخرى مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يتوجه به المتدرب
في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم
على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو
فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد
يتجه ان العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا
فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه **قوله** ويحتمل فرق

المعنوي كما يخالف الظرف في عدم
التقدم عليه اصلا يخالف العامل ع

بين هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله
على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن

والاحتمال السابق بان قوله بخلاف علا
الظرف على هذا الاحتمال حال

الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل
المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فان المريد خلافه
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد

هو

هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق حينئذ استثناؤه عن العامل المعنوي
لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف **قوله** وعلى ذي الحال المجرور
المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب فالاصح
ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي
بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز
مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله
على الحال **قوله** لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث
يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض لجواز راكبا جائني زيد مع
عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال
لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتداء **قوله**
والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل
غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال
والاستشهاد بالكافية والنافية غير سديد لانه يحتمل تقدير الموصوف
ولما كون الثالث تكلفا فلان اثباته مصدرا غير معلوم ولما كون
الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا
قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او
جامدا وقال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال
الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان

موصوف مؤنث كالفائدة
وغيرها ولما كون الثاني تكلفا
فلا حاجة الى تقدير ح

الحال الموطئة

الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به
التشبيه نحو جاني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في
نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط
فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال
ه وتاتي بعده بجزاء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت
البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحصل
اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاني
زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفات قوله لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك اشتراط المص فيه ان يكون مشتقا او جامدا
يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد
بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك قوله هذا بسرا بفتح الباء
وقد بكذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر لو بان
يضم
المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى
الصائر ما عليه رطبا وح صفة لنخل فوجه قوله لا حاجة الى تاويل
البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع
اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد
واذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض

وخلو نخله

ابر
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من النخل فيدل على انه جاء البسر لكن
صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه
وهو غير ظ لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا
من غير تاويل كما اشاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على
النخل والوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمناه
فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما
كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتفد الاشارة بحالة
البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخل بسرا اطيب
منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله
الحمد الاتم قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره
لقيامه مقام الحال وفاه الحق شاة نحو بعت يدا بيد اي ذو يد
بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل
شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما الواو بمعنى مع كما
في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب هنا الجزآن لقبولهما
الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة
بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان
يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو

الا على ضعف **قوله** فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها
لمجرد النفي ولا تدل على الزمان فهو (على الاصح) كنفي داخل على الاسمية وقد
تخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت
وكذا المضارع المنفي بكلمة ما او المضارع المنفي بكلمة لم او بكلمة لا في الاغلب
ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن **قوله** ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف
الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع اراده
في نظايره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من
الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيّنًا اي هذا الهلال
بيّنًا ولا يقال في حسن قوله قرينة حالية والمراد بالراشد مهديًا هو
الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذ لم يكن الرشد بدون الهداية
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديًا وكونه حالا
بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه
كما اذا كان صفة **قوله** ويجب حذف العامل (التداخل باه) في بعض الاحوال المؤكدة
وكذا في حال مبيّن لازدياد الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته
بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة
في الصعود **قوله** والمستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت
المؤكدة التي تقارن قد الحال نادرا يعتبد العامل فلا يصح

الطلاق

129

اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها
فيكون مؤكدة لا مقيدة **قوله** اي تحققت ابوته دفع لما ذكر المحقق الرضي
من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح
ان يكون المعنى اعلمه حينئذ مفعول ثاني لا حال ووجه الدفع ان احقه — عطوفا لكن عطوفا ؟
في تقدير احق ابوته بخلاف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف
اليه مقامه وهكذا اثبته **قوله** ان يكون مقررا للشيء ومؤكدا له فلا — مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه
يرد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما — او بالاستدلال عليه لان الدليل
جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق
من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما
صرح به الزمخشري ومنه قوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف
لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة
مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو امدبرين
منه فان اردت له اسما فلتسمه دائمة **قوله** المضمون جملة احترز به
عما يؤكد بعض اجزائها او يزيد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال — الله تعالى اذ كون الشخص رسولا
لا ارسال الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد — لا يبطل ح
بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو بعثه الله
تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال
الله تعالى **قوله** ولا بد ههنا من قيد آخر وفيه نظر لانه يصح ان
يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية

وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله
الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة
ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله
في الله شاهد قايما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود
ما يعمل في الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام
احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع
الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني
شي حسن زيدا او اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه
او وجهه بالنصب لانه يرفع كوجها مع انه ليس بتمييز عند
البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا الابهام بل هو شبيه بالمفعول وكذا
يشكل بعجبني زيد رايه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها
ليس بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان
بان المعنى غبن في رايه والم اشتكى بطنه وسفه نفسه بالتشديد
على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان
اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه
نفسا والاوجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه
الامثلة فالاولى ان يعتبر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب
تنكير التمييز قوله في المعنى الموضوع له ما يكون من حيث انه موضوع له

التمييز

رطل

عن المعنى المراد وهو الموزون ح

بيا زيتا

رطل زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ليس
بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان
الخلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل
وهو ابهام موزونه وانه ليس الموضوع له مراد فخذه لئلا تزل فانه
من مزال الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل
باطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه
ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر
بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة
الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت
بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل
بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا
جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف بحمله بالتوزيع
وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام
في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في الانفس
فالابهام ثابت في ... القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا
جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام به من غير
قصده فازاله لكان حسنا قوله والابهام في هذا المفهوم يتجه
عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما

ما اتفقوا عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال
مجازي فلا ابهام وضعا الآن يقال تعارف ذا مع حب في المبهم
بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا فيماذا اراد الله بهذا
مثلا انتفى فرق بعد ماذا في المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين
النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع
الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان
صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت
وذلك فرق اوضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس
ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل
زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا
بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج
تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن
الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الآن يقال التمييز
اخراج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا
التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه
انه لا يناسب في كون زيد بدلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب
اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير الشيء منسوبا

وجعل

رطل / سا

وجعل زيد بدلا قوله ويعني بما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل
هذه الثلثة وكأنه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان للمفرد
قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة
في جملة او شبهها او اضافة فالمعنى ويتجه على ما ذكره على النزرة مثلها
زيدا فانه مضاف فقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه اراد بما
يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد جعل ظرفية العدد المدلول للدال فان المفرد المقدار
مستعمل في عدد وغيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال
نصف المنا كان بيان المؤلف ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح
من المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية
مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال تسع صاع ونصفا او نصف رطل الى ثماني
اواق او نصف الويبة او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا
رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار
وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصفه والمثقال درهم وثلثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدوانيق قيراطان والقيراطان طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم
وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة
وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء
كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك

للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية

بيان من

فوجدته صحيحا انقلبت جميع ذلك من القاموس **قوله** واغاد
اقتصر المص على الامثلة الثلثة اى من غير العدد والافقد مثل للعدد
ايضا والاولى ان يبدل سمنا بقفيزان برا وقوله **وقوله** وهو التنوين
محققا او مقدرا كما فى خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد
ما يتم به المفرد تمام ينصب التمييز والاولى التنبيه على المعرف باللام ايضا
بقى ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتى وانما تصدى
لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوى على
معرفة اقسام الاسم التام دون المقدار وهو ما اشار اليه بقوله ثم
اذ كان بتنوين ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام
للاسم التام لكان ادخل فى الانتظام **قوله** لان المضاف لا يضاف ثانيا
اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم
عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك
فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب
رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب
ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه ماول بحذف العاطف اى فرد وفرد **قوله**
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضى قد يتم الاسم بنفسه كالضمير
فى ربه رجلا وهذا فى ماذا اراد الله بهذا مثلا **قوله** عندى راقود
خلا فى القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع
داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ

اى اسم الكتاب

اربعه

اربعة وعشرين صاعا **قوله** وهو ما يتشابه اجزاؤه اى تشابه اجزاؤه
فى اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ولك ان تجعل تشابه
مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالابوه
لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على
القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم
تقصد يلزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول
عندى ثوبين لانه يمكن المناقشة فى كون ثوبين للعدد بخلاف
جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل
التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج
عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها
جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من
اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارق
بين الجنس والواحد فلا ينافى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير
من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان المناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس
مما يستحسنه ارباب التدقيق **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس
بدل الحصص لان الحصة لا تطلق فى المتعارف الا على الفرد الاعتبارى

قوله ويجمع

الذى يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا تطلق
على الفرد الحقيقى فى غيره اى يورد التمييز على ما فوق الواحد فقد جاوز حد
التكلف كيف والجمع اذا فى بل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع
انه لا حاجة الى التكلف لان المص لم يجوز فى قصد المتعدد الا صيغة
الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا صرح به فى ايضاح المفصل ويرد
انه لو لا المراد بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه
اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق
ان المراد غيره والجنس الجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان
المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد
الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المعنى ان وجد
التمييز لا موجب لجعل كان فى التوجيه الاول ناقصة وفى الثانى تامة
وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه
الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا لفظ بتوين المبهم او نونه
ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس
بالتنوين لا اضافة الشئ اليه ولا داعى اليه الا مراعاة مشاركة
ضمير يفرد لفظ وان كان فى المرجع لفظ والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف
بثم فانه ليس ههنا للتراخى فى الزمان بل لتفاوت الحكمين فى ان
احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز قوله اراد عشرين رمضان
يجب ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف

للعلمية

133

للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا
لوجوب تنكير التمييز وح فى الالتباس فى هذا المثال ايضا نظر لانه فى
صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفى صورة الاضافة الى
غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرون من رمضان
لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث
يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع
الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريفا التمييز بقطعة ذهبا لان ذهبا
برفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه
لا يجوز نصبه كما فى ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض
اكثر فى الثانى فتامل قوله لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما يرد
ان قولنا عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيه انما الابهام فى الطرف
وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب
رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله الابهام
فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذا كل
ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل

الا ... من التمييز الثانى فيها برفعه القم

وكذا ما كان وليست شبه جملة بل جملا واعلم ان فى قوله وهو اسم
الفاعل اه مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغى
ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا انما ليست جملا ذكرتها
لكن جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك والاولى فى قوله حسبك زيد رجلا حسبك
رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من
حسبك لا من حسبك زيد **قوله** لله دره فارسا قال الشيخ الرضى الدر
فى الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شىء عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا
ما اعجب فعله فى القاموس وقولهم لله دره اى عمله فوقول الشارح اى لله
خيره بحمل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة **قوله** ثم ان
كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع
ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله
لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط به
ههنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا متناولا لطاب زيد نفسا
فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه
انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام
اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد
الا

الا فى القسم الثانى فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان
التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا
معنى لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ثمه
ولمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب
عنه يكون لمتعلقه بلا اخفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء
وقد خصصت فيه بمزيد فضل يعطى اجلة تقدير وتاويل لكن جعلته
من خصايص شرحى على الكتاب فلو ظفرت به لجنيته مع ما لا يحصى
من العجاب **قوله** بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام
فيما انتصب عنه بل فى الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن
مبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله** فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
دون عين زيد وقوله اعنى الشىء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
التى حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة
الى تقييد الشىء المتعلق المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشىء
المنسوب الى زيد بكونه هو الذات المقدرة التى قد تكون عين زيد كما
ظن **قوله** فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز اه الظاهر ان ضمير فيهما الى
القسمين المذكورين فينبغى حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه فتكلف فى رجع
الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا با لا اجدادا ما فوق الواحد **قوله**
فانه اذا قصد اثنينيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافى
ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يختص فصد الانواع بل امر مشترك

ولمتعلقه فيتجه الشرط والجزاء
وكذلك يتجه على قوله المص والا
فهو حج

الاغنياء وشرحت عبارة المص
بحث لم يتجه عليه شىء ولم يحتج الى ح

اى المتعلق ذات المقدرة

ولا يخفى انه تعسف جدا اذا اردت
ابا او اجدادا الله المراد

بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف
بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما اعجل نسيانه لما تشيد عن قريب
بيانه قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لصاحبة فاعل
كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضى
منه العجب انه جعل مفعولا معه لصاحبة خبر كانت فاحتيج الى جعله فاعلا
معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتأويل ثبت للاسم فاحتيج الى الادلة
لصحة جعل الخبر فاعلا معنى بمعنى أوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى
بما هو اخرج الى الثبوت قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه يعنى الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول
والاول اظهر لسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب
عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقا له وان صح العكس
ويكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنى له قوله ويجوز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه
مبنيا للمفعول فى التوجيه السابق قوله واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال لا معنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل
كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من فيها زيادة من
فى التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز فى التمييز عن الذات
المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر
المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول

من على

من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز عن الذات
المذكورة عاما لم يخصه بهذا الحكم فتأمل قوله يؤيد التمييز قلت
بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من لا تكون تنصيصا على
ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول
فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما بمعنى ان التمييز فاعل لهذا
الفعل او ما ينوب منابه فى تركيب يؤدى مضمون هذه الجملة فبهذا
الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجرنا فيه
منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة لفظ
الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال او فاعلا لما هو
بتضمنه وكذا الحال فى امتلاء الاناء ماء فبنى الكلام على تضمين المثالين
فضمان تصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث واردا
لان تسر وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا
[illegible] لو ردّ الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازيا اذا لم
يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفى
من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز الخ
قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل فى المعنى ولهذا ه

المستثنى

احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المص فاسد لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعل شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره بشيء مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راى المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل اللفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض

بادخاله

بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواء ولك ان تريد انه يخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فيأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد الكلام لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس بنفي هذا هو المعنى

الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون قوله بان يكون تفسير لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب
المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا **قوله** لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب استحقه بذاته لا لكونه
نائبا مناب المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليتم الطابطة **قوله** الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا تقتضيه المص بقولنا القوم اخوتك
الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون
مصنوعا **قوله** او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاد
في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا مستقر
بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشاركه فيه المعطوفين على خبر
كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة
فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب
في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاء القوم غير حمار
الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح
ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواء كان
في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم
ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان
ويجب نصبه لوجهين **قوله** اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان

المنقطع

137

المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا
مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها وان
لم يجز فعطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني
القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو
بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع لا
ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان
او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** او الى بعض مطلق من المستثنى
منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت
نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض
منهم ولقلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير
راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق **قوله**
وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف
اي زمان خلا زيد اكما في مذ سافر فيطابق في المعنى ما خلا **قوله** اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع بخلا
مما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم
لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون

قوله في الاكثر متعلق بمنصوب

والمستثنى

في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره حلوه زيدا على
ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او البعض قوله اى وقت حلولهم
الظاهر حلول بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم والاوجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما
سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل او لم يذكر
لعدم صحة ان يكون زيد اخبارا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر
هنا احتمال الرجوع الى المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد
عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير
الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء
زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف فيها
ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان وما لم يكن قوله حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا اخفاء في هجنة هذا التوجيه
اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان
يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح
فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقتضي
منه العجب انه قيل توجيه الشارح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
واذا جعل بدلا كان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا
والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل
بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يحمل على هذه

النسخة

النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى انه لا بد من اعتبار
ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة
جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال الاحتراز
عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العايد
الى الموصوف في قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام
قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما ما ذكره من وجه عدم
التقييد ضعيف اذ عادة المعنى استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافي
للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق
ولا يقتضي تقدمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم
المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر
قوله او مقدما او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما
سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه اذ يتعذر
اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز
تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن
الغلط في الاستثناء لان معناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج
الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من قوله ذكر
المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد مما يخرج
المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما

ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم
الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام
القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين
يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام
اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب البدل بالاصالة المراد
بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل اى
على قدر العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فاعرابه على قدرها
فان العوامل
كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد
ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب
بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب
عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد
عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل
المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله
الفعل بواسطة الباء فقد سهى **قوله** فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني
المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن
هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل
المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى
مفرغا والعامل مفرغا له **قوله** اى والحال ان المستثنى جعل الواو
منه مفرغا للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى

وفي هذين التوجيهين
التكلف ازيد من تكلفه للا
يغني التوجيه الثاني تدبر
مصلح الدين

و في

وفي غير الموجب عطفا على فيصح استثناء قوله الآن يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اى لا يعرب على حسب
العوامل في الموجب وقتا من الاوقات الا الآن يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فائدة
صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى
ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب
لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما سيحققه **قوله** مثل ما ضربني
الا زيد يحتمل ان يكون فاعلا ليفيد **قوله** نحو قولك كل حيوان مثال لما
فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه **قوله** الآن يستقيم المعنى قيل
لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته هو بيان الكيفيات
التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل
بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب
فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث
عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحوي **قوله** اذ معنى ما زال ثبت
الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل في بيانها
وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد
دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء
ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لا
لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء لا في حيز النفي عام فمعنى زال
وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت

غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل
الضمير عائدا الى المستثنى منه بل هو في غير الموجب
حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه
ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه
ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة
على ما يستقيم يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد
الكلام الآن يستقيم المعنى بلا تكلف في بعض
عدم الذكر في الموجب

قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يوفي بنفي النفي الا الاثبات
ثم قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان
نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد
غفل قوله فيكون المعنى يزيد دايما الى المعنى الدوام المطلق بل في الماضي
مذ قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي المبالغة
ثم ان يقال امكن في جميع الصفات المتقابلة الا العلم لجهة جعل العلم احق
بالانتقال لانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى
ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها
ببحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على
معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا
قايما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر
البدل على المستثنى المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما
لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه
فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار
البدل على الموضع اختيارا او فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم
يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا اما
يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا
وما زيد شيئا الا شيئا لا ابهام فيما جاءني من احد الا زيدا او
قد يفضي خوف الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع النصب ولهذا

امتنع

امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر بينه
وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يتوهم استثناء الشيء من نفسه
لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على
التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
قيد من بالاستغراقية ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في الاثبات
عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا والامتناع زيادة من
الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية
لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على
مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا لو ابدل عمرا عن لفظ احد لا يمكن نصب
عمرو بل لا بد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله
قوله وما ولا لا تقدران حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل
ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل الا بتكرير مقدر وفي
ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع
فيه وبعضهم الى ان البدل والمبدل والمعطوف كساير التوابع فاشار
الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدران على ايهما شئت واشار
الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول
المص عاملتين بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين قوله فهو مرفوع

اه النواسخ اذا دخلت على المبتداء والخبر غلبت عاملها لكن يبقى
تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير
معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت
اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جايز نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف
جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشا بلا نون الوقاية وعدم
صحة دخول ما المصدرية عليه الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه من ان النصب بعده
شاذ واعادة بعد فى قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى
الاكثر به قوله ومعناها تبرية المستثنى فلا يستثنى بها الا ما نسب اليه
سوء قوله يعنى براه الله تع يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر
من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور
وافضاؤه الى زيد على وجه التبرية من غير ملاحظة تبرية الله اياه فالا
ظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برا المجى زيدا عن نفسه جعل
امتناع المجى وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئته اياه قوله اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءنى
غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه
بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب

المستثنى

المستثنى بالا وجوه وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه
كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيدخل نحو ما جاءنى رجلان الا زيد
قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين ... اثنين ٤
وليس زيد اثنين قوله منكور اى منكر لا يعرف باللام يشعر كلامه ان
المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو
احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح
فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءنى هؤلاء الا زيدا او اسم
موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله
تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غيرا لا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا
المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءنى رجال الا واحدا لا فائدة فى هذا
الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال
اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف فى بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص
بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل
المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت
اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا او تسامح فى حذفه فان
قلت قد التفت المص لمجىء الا صفة فى جميع محصور حيث قال وضعف
فى غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين
الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التقدير فى المحصور جعل استعماله

الضعف بياه

الفصيح

صفة فيه ضعيف والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير
ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سيفيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر
الاستثناء **قوله** ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين
فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل
على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها
بيقين قلت نفي الدخول بيقين افادة الدخول بشك فافاد ما ذكره
المطلوب وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق
الظن ويكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت
تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص
قبل بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من
كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو في قلما واقل
وابى ومنصرفاته ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد
ولا يجوز الاستثناء **قوله** لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد
غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان
فيهما الهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر
من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منها غيره لان الجميع
من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد
فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة
يكون

ای

منه غير ذلك الشيء فقولنا جاءني رجال غير
زيد يقتضي ان كل رجل ... غير

142

يكون كل منهما غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منهما فلا يكون
شيء منهما الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة
يستلزم كون وجود الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن
التامل **قوله** الا الفرقدان ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى
به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي
الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب **قوله** وقال في البيت
شذوذان آخران الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران
احدهما وقوعه صفة الا الفرقدان لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان
البيت مما يتحاشى فيه عن استعماله الشذوذ ليتاكد كون الا صفة
فيه شاذا او كان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا
رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول
يحتمل ان يكون الا شرطا اي الا يكن الفرقدان اي لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد جد
الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا
خذ هذا واعرفه من الله فضلا **قوله** وعند الكوفيين آه يعني في نصبهما
على الظرفية خلافا فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير
وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرف
مسامحة والمراد الظرفية ليست بضرورية فان سوى صفة الظرف

بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء
على الظرف ح

في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف
قال الرضي ما تقديره ان سوى في الاصل مكان سوى قال الله تعالى مكاناً
سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل كما استعير له
لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا
التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء قوله وستعرفها اي
اخواتها ولهذا لم يبينها المص ولك ان تجعل ضمير ستعرفها الى كان
واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم تعرف بعد قوله والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على
اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد
فيه نظر لان كون هذه الافعال من داخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون
الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله
وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني
المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه
المتبادر بعد ذكر الاحكام لشيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا
يشاركه خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل
وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع
قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا
لأن

لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالفه في ذلك فيجوز ان يكون المص
معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال
ولا زال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام
فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه
للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستمر الاطلاق هو الجامد
والصفة والمضارع قوله ويتقدم على اسمها حال كونها معرفة لما كان
يتجه عليه ان المخالفة لخبر المبتدا لا تختص بذلك بل يتقدم نكرة مخصصة
ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا
كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي
ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى
عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام
الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس
من احكام الخبر بل احكام الفاعل والمفعول والابتداء يقول وذلك اذا
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين
الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق
خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان
واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل

ويجعل الى قوله في مثل الناس قيد اليه يخصصه بكان قوله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خبر الخبر اى بعد ان اذ الم يشتبه اسمه بحيث
يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفسرا نحو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلب العلم ولو
بالصين اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض
والثاني فائض قوله ويجوز في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه
الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة واما قال المص في مثلها وارتكب
فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة كانه لم يتمثلها
ثانيا ما اراده او للدليل هو احص منه وهو ما اشار الى تغيير الشارح
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجئ
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان
راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه
الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف
والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير اسير كان والمعنى المتبادر
ان تسر راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجئ بعد ان اسم
وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اى
الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يجئ بعض
مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح
رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به

ان سيف

ان لا صلح

ان سيف فسيف ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف نص عليه الرضى
وحكى عن يونس مررت برجل صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بطالح بصالح فالمرور
هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك
في استخراج ضروبها قوله اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي
ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاؤه ذلك
الخير خير فاندفع به ما قال الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله
خير بل ان كان عمله خيرا لانه فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده
لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اى فقد
كان كانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء
لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس
مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات
التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن المبحث وكلاما تقريبيا كما شاع في نظر الناظرين قوله اى لان
كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا الخلاف في مجرد
توجيه التركيب بل اختلاف في معناه لانه اذا كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين
فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضى
لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا

لا يفوت مقصود المتكلم وما هو مقصوده ح لو جعل مراده ذلك

فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان
قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد
الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفخرت والكوفيون مستغنون عن ذلك
ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد
من اثبات ان التركيب فيما بينهم استعمالي قوله وزيدت لفظة ما بعد
ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم
لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما
ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان
الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا
لحذفها غرض يمنع زيادتها قوله واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي
مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا
بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح
مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يشك
منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان
وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب
والسلب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فتركك بيانها لا ثباتها
في قسم الحروف قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن
التعريف جامعا او مانعا قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه
يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه

ويمكن ان يقال

ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه
الى تقديره معطوفي بل اشار الجبيان معنى نفي صفة الجنس من ليس انه
بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكمه وهو ثبوته للجنس ولك ان تنفي صفة الجنس
على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك
قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن اكثره منه في كون المفعول له وفيه
وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر واقع موقع الفاعل
كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما
بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الجبيان هذا الاسم
وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم
يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق عن ان غير
المنصوبات منها اقل قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه
قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله
يليها لانه لما تقارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى
خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع
ما قيل لا حاجة اليه في هذه التعريف لخروجه بقوله يليها وكانها تكلف
ليصح قوله وهذا القدر كاف اه قوله او مشبها به هذا مما اختلف
فيه اللغات في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا
عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول
خبر والثاني في الاولى متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام
اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كونه من امر الله خبر لان المجرور بما هو

صلة للشيء لا يكون خبرا منه الا اذا كان المبتداء مصدرا كما في الاول
قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال
لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا
وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف صح والكسر
في جمع المونث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في
تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره بتنوين
لانه ليس بتنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المونث يبنى على الفتح
قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبات
لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضادعان المضاف والانسب
ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع
لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية الاضافة الى المعرفة قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة
المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس بنصب الاسم او بنائه
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليه او لا ينتقض به تعريف المنصوب
بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت
من معناها قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف ايضا
بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل
فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ابو الحسن بحذف اللام تنزيل
حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والماول بالصفة المشتهر بها منزلتها

واجب

واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في مكان من التنكير فلذا
جعل حذف اللام مقويا له قوله اي فيما كررت فيه لا اه لا يقال يصدق
على مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني
فيجب ان فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخر واحد وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني
على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم والخبر على الخبر
قوله فانها بحسب التوجيه تزيد كما في اثنا وتفصيل الوجوه تستفيد
قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية
زايدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على
مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر
واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا
قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ما له
لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل
موجودان فمن اعترض عليه بان الظاهر موجودان لم يطلع على باطن
الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود
فبينهما تناف فالاولى ان يقال سابقا وخبرها بالله قوله حملا على
لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان لا
لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان

لازايدة جوّز الشيخ الرّضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها
بشرط التكرير والتكرير ولايجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوزان يكون رفعه لالغاء عمل لا الاوله وجه ضعف اظهر مما ذكروا
وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس هنا مايدل
على عملها من نصب الخبر والضعف عملها لا استعمالها **قال** وضعف وجه
ضعف الاول ولم يقل وضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص
ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف من توجيه الضعف اندفاع
الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته **قوله** واذا
ادخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا بيان ان الهمزة لاتغير عملها لان
لا التي لنفيها في المال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء اشربه على
نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مرّ انه اذا بطل النفي في كلمة
لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا الّا ان يقال
اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب
دخولها على الفعل وخلاف السيرافي في تمني حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني
يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الاغلام اغنى الغلام اولانه
لما كان تغيير عملها بدخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم
التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى

لفظها

لفظها كما يبنى مع لا الزايدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة
الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة ومنع
كونها للمعاني الأخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ
والتقرير وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكان الاختلاف
فيها دون ماعداها فانه لا اختلاف فيها **قوله** فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد
كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الدار ان يتكلف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** الا
رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المراة التي
تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا **قوله** ونعت اسم
لا المبني اشارة الى المعهود وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه
لا ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم
لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا **قوله** مفردا حال من ضمير مبني اي
بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع
وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولك ان تجعل
مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع **قوله** اي فحكمه
الاعراب لا غير الا وان يقدر فيجب الاعراب **قوله** وان المعطوف

كان

والتوبيخ

نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة تعين العطف
على المبتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا
يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يحتاج
التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام قوله ولم
يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي
في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ
هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف
واحد الاحرفان قوله حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه اخويه قوله من اثبات الالف
في نحو اب اراد به الاسماء الستة الا ذا فانه لا يقطع عن الاضافة
هذا عند المص واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة
الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى
والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى
ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو
انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي له مع
افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما
حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من
غير تقدير سوال قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين

النتن

148

التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير
مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميرله الى المضاف
في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد
وبارجاع ضمير مشاركه الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميرله
الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان
التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الان بين
الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل
ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج
الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاختصاص بالاضافة لان بين
الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الان بين الاختصاصين
تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ويحتمل ان يراد
تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه
اختصاص تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري
وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله لو لم يجز تركيب
لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة
النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا
يجوز لا ضاربا في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضاربا اليوم
في اصل اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى

قال المص ولانه لوكان مضافا فالزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكر
في المتن لانه معارض بانه لوكان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون
وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان
ان يعتذر عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه
المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف في شرح
الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق
الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلا له قوله اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة
قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر
قوله وهي اي خبرية خبر ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى
بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية
ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية
والخبرية متلازمتان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان تجعل
نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما
ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وليست ان النافية بل التي

تزاد

تزاد مع لا وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر ان زيادتها عند البصريين
ايضا نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فالنفي على النفي اثبات قوله وانتقض
النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما
طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا
بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دوران
منجنون قوله او تقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على
الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كما نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ابراز
ان النافية في معرض العامل قوله اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب
والجر لانه خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها
بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه
بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد
لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد
في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع
لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم لتوهم
بطلان عملها ولا وقيل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم
اشتمل ليخرج اه جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عنده سماع
فاحتاج لاخراج الحروف الاول لغرا الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو
جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا مذكورا لافادة معنى فيه

المجرورات

لم يحتج له اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة
بل لكلا مجموع من الحروف الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم
قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا
متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا
لانه غير مشترك بين الجميع **قوله** وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى
جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه
من وضع الظاهر مقام المضمر واما على موضع توجيهه فهو من وضع
الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف **قوله**
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به
الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه
بشيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات
العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال الحقيقة
او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور وعكس
ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا
بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه

ليس

ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة
الوصل **قوله** وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكأنه اختاره ليصح
قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف **قوله** فالتقدير اي
التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط
بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة
شرطها **قوله** اي منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم
معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل
من قبيل تضمين معنى الانسلاخ **قوله** تنوينه او ما قام مقامه هذا
في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحقة بالاضافة فيه بحذف
متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد
بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها
لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام
ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه
تنوين لسقط لاجل اللام **قوله** التعريف او التخصيص او التخفيف
كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر
من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية
الى مفاد الاضافة فانها لما افادت معنى للمضاف في نحو

عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى
ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا
للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله
علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهود العام في مثله [النصوب]
تقديره فوولكن تقدير العلامة اجزل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل
او المنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان
يكون المضاف ايضا آه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق
المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام
قوله وانما مساوٍ له كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم
من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما
وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال الآخر لا يلايم المقابلة
بالاعم والاخص والباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم تكلفات [استوى احدهما كما يصح في]
كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي
ان يقيد عبارة المتن فيما عدا جنس المضاف بان لا يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة
اللامية لا تحسن في ثلث رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل
بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا بيانية لانه

لا

لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيانية والظاهر
من فيها خاليا عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر
ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل
هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل
البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا كلام ظاهري
اوقع او من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون بمنعهم ربقة التقليد
عن التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما
ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا
التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا التوجيه
جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر
ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره
تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا ان خص
المستند بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين فذ تبع في ذلك الشيخ الرضي

ونرك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم
مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم
مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال
اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة
لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه
يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة من قبيل
مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق
بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو
غير ومثل ونحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون
فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم
افادة الاضافة التعريف فيه مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف
وصف الاول دون الآخرين قوله بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى
به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم
واحدا منها او اقله المسمى بهذا الاسم وقد يختص في بعض الاعلام
لمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم
فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير
العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهار اوصافه فبيانه
بتنكير العلم تضييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد
من

تضييق

من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة
بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين
ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من
التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه فالاظهر ان المراد بالتجريد ابراده
بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف
اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما
هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضييع الاضافة
قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المجعول علما
هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير
وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع
علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل وبين بينه
اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
لجعل التعريف لازما باقيا فلا يبقى تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل
واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل
لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة

واحداث التعريف بطريق آخر قوله واما استعماله فلما ثبت من الفصحاء
من ترك الادغام اى ابدًا والاصح الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء
قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام
عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع اى يرد جواب السلام ويكشف
العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهو واحد
الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي وفيه
ان الاثافي غير الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير
الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب
الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل
الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز هذه
من الاضافة دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم
العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم
قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد
وكريم العصر فيما لم يعتمد او ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان
يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله
جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال
اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق
العامل بالمعمول اضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف

معتبرة في الاضافة المعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشتراط
الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن. وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي
الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى
غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز
لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاول ان يقال اى تفيد
تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى
اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى
لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يحمل الحصر بظاهره مضافا
الى خفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال انه ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه
التسمية قريب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال
لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على
قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله
في اللفظ اى في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله
كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على
مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولانه لا تخفيف في المضاف ...... اليه

الابتداء بحرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه
بعد حذفها الضمير قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها
بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع في الصفات
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية
مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل
مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف
اليه الصفة محل الرفع قوله والمراد ان المشار اليه بثمة [illegible] لا يخفى ان هذه
العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق وتثبيت لا في
المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم
افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة
يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في
التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
قد عرفت رفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترقا الضارب
زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة
التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع

على

على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب المذكور
في الاستدلال مرعي فيما فعله المص قوله واما ما وقع في شعر الاعشى
اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس عشرة قبائل وتفصيله في القاموس
قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف بمعنى ضعفها الفصحاء
فلم يكون موثوقا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه مصادرة قوله لما
عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا
يمكن ان يرد بقول الاعشى وحينئذ لا تشوب للمصادرة قوله اللهم الا ان
يقال اشار الى ضعفه الواضح بوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله
ضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال
على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا [illegible] لنظايره فاعرفه
بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لانه مدار
الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولو لا يحتمل المائة الهجان النصب
على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله
يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله
او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه آخر لضعف البيت
وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح الممدوح
بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات النتايج مع
اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف

غل هذا العبد قوله واما لأنه قاسه عطف على قوله اما لانه توهم
عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالاسم
لايكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف
اليه للاضافة كما في الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب ولئن كان مع النصب حسن ايضا
لكنا انه مع الجر كان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه
نظر لانه قد سبق من هذا القايل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد
تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار
في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين
فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن من
الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور
انه لم ينقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القايل بالاضافة الرماني والمبرد
في احد قوليه والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال جعله بتقدير
المضاف لان المجاز هو القول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال
لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه لا يتم
جوازه الحمل اشارة الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس
المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا قوله اي المحمولية
على ضاربك فانه فاعل المفعول له كانه غفل عن قوله حملا على المختار

فاخر

فاخر التاويل الى هنا لحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل
هنا ان يكون مفعولا له لقال انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من
غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله ثم حملا لا بقوله مضافا يظهر
بالتامل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه قيل ينبغي انه لم
يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب
زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشا هذا الاشتباه عدم
التامل المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمازين
فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه
والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف
اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل
الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتها في تخفيف المضاف اليه
بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا
ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق
بالتخفيف بالحذف قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لانه لكل من هيئتي الاضافة وتركيب
الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة من الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبرة

فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد
المتباينين وبما يقضى منه العجب ويعرف نقصان البشر ان كان المنتجب ماكتبه
فى هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا سائر الامثلة فياس
فيكون قياس تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة
الكوبرة وجانب الغربى قوله بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة
بعد زوال الشمس اى اول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحبة
الحمقاء فى الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بزور
الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفها بالحمق لانها تنبت فى مجارى
السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب فى الحاشية
جرد جرد ريشه از كهنكى وفرسودكى قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون مدلولاهما كليين
يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة فى الخصوص
ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاحضر والاوضح ولا يضاف المترادفين
او المتساويين الى الآخر وينبغى ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف
الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع فى اللغة ما يوهم
وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشئ وسعيد كرز فاراد دفعه قوله
والجث فى الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص
من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة فى انه يستعمل بدون

الموصوف

156

الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن
الوصف فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لانه ليس فى المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ولا فى الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف
احق قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا
بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم
والعين ليس مماثل الشئ بل يختص بالاضافة قوله فانه اى المضاف
فيها يختص بالاختصاص التعريفى او غيره واليه اشار بقوله سواء
قوله واما اذا كان للجنس ففيه خفاء يزيل الخفاء صحة عين الاشئ
او نفى اى اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير
الموجود فى الخارج كما هو اللغة فان الشئ فى اللغة ما يصح ان يخبر عنه
فمن قال الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة
فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسى اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به
الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث
هى قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم

والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطها تجريد المضاف
المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن ورود ثمة فاخره الى هنا قوله
فاجاب عنه بانه متاولهما احدهما على المدلول والآخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز وقلت جاءني مدلول هذا اللفظ
يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير
العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى سعيد
هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد
بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ
فاعرفه قوله ويقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتخصيص
اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح
سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع
من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن
الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقة وابن وبرة وابن
جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء
من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به
عن عرف غيرهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله

قوله واختلفوا في ان ايتهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان
الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل
تأمل قوله اوحكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله لمشاكلة
ياء المتكلم لامشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها
قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان
الظ ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي
ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما
انقلب ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي
ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس ما فيما يلزم الالتباس فتبقى الضمة
كما في جمع الوي على افعل الصفة ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعلي
قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال
الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي
كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان آخره الف ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت فانه كان في آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال
الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى ياء المتكلم يجب ان يكون على
الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناها ببيان حكمها وبمنزلة

الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها الحذف اعجازها نسا منسيا
اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في ولحيّ وانّى
على ما اجازه المبرّد ويتجه ح انه ينبغي ان يتعرض بمجرد اخيّ وانّي وفيّ والتعرض
بالباقي عار عن الفائدة قوله فاخي واني قدّم الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخيّ بالتشديد وانما اجازه المبرّد
حملا على ما ورد من انى كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدّم الاخ لتوقيه
في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب قوله
واراه اعجب من كل العجب قوله بردلام الفصل فيهما وهي الواو في حال الرفع
وفي حال الجر اليا فقياس المبرّد ان يقول في حال النصب اباي قوله وانّى
مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوّله قدر
احلك ذا المجاز وقد ارى قدراي قضاء ذو المجاز اسم سوق بمنا
ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول قوله واجاب المصّ بان
ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر
قوله وتقول اي امراة قائلة جعله صيغة غايبة مع ان المتبادر
من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب
وتقولين واحترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حمو
زوجتي ولو قال المص ويقال لكان اوضح قوله وفم بالحركات الثلث
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور
لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح قوله واذا قطعت قيل اخ هذا

بحث من غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ان ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا
دلو وعصا ويد وحباء ولغة ادنى منها هي كسواء قوله وذو اصله
عند الفراء ذوي كعكسي وعند غيره كغرس قوله وكانه حقق المضمر بالذكر كان
ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لا ثبوت بعض
الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشتمال كان المناسب اداء
حق الشمول قوله كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى
وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع
تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل ويصح تانيث الرا
الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل
ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي
هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل
التي هي معطوفات على ماله اعراب قوله فلا ينتقض حدها بخروج
ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب والا يحتاج
والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل
عليه تعرض قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها
وارى ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع
اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث
فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر واعتبار

ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر فالصفة الثالثة
فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا فى الذكر واول كلامه
ناظر الى الدفع الاول واخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانى
فى الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك
ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل
ولا يذهب عليك ان المصرح بقوله كل ثان باعراب سابقه ان يجىء
بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى
فى اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع فى الذكر لان كلا
ثان فى الاعراب قوله اى بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد
بالشخص لا يمكن ان يجرى على كلمتين قوله ناش كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءنى زيد العالم اه لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر فى الصفة المادحة
والذامة والتى للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى
الشىء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح
فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة
شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا فى الرتبة
بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تاخر عن الآخر فى الرتبة ومن قال
باعراب سابقه يعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب
سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظاهر فى محلين

فقد الى

159

فقد الى بكلام لا يتجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على
بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله
مقابلا له قوله يشمل التوابع مؤخرات كانت هذه الامور او لا يجعله
او مقدمات لان المراد الثانوية فى الرتبة على ما عرفت قوله اعلم
ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع
فى الاعراب ولما لم يكن يرض باحالتها الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة
كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه
فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده
ولم يقل ان لفظ التوابع ليس فى موضعه لانه ليس معرفا بل هو على
وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف
هو المحذوف وهو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع
ايضا ليس فى محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل
لفظة كل مقحم زائد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا قوله والظ
انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له
حظ او بأساليب دقايق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء
الصافى الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد
متابعة واكثر استعمالا واوفى فايدة قوله يدل على معنى فى متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه

فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار
الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف
بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحالة قائمة
بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل
على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق
ان يقال حسن وان دل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائمة
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل
باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن
غلامه قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في
متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه واعجبني زيد علمه وجاءني
القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه
على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته
الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه
مع زيد بل لاضافته الى ضميره ~~وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم~~
~~ليست بهيئة تركيبه بل الاضافة الكل الى ضميره~~ فلا فائدة لقوله
مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة جعل
مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب تأنيث مطلقا
الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له في الدلالة

على معناه

على معناه من [illegible] قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
في المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد
مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو لا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته اراد الفرق بين
النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف
الاعلام بحصول ~~فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض الوصف~~
المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما
توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها
المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح
بمجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع
الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد
ما يعادلهما بالقلة كما يستفاد من حروف التعليل قوله ولما كان غالب
مواد الصفة هذا حاصل الكلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان
جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق واستضعف سيبويه مررت
برجل اسد وجاء زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مدفوع
بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر قوله
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتي لما اي ولما لم يكن اه وفي
صحته نظر والاظهر ان تركه لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله ولم يكن
هذا مرضيا رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق

ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة
التى ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان
كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق قوله ولا فصل اى لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله
فى صحة وقوعه حصر عدم الفرق بعدمه فى صحة الوقوع لانه لا يصح
عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان
وضعه اى وضع غير المشتق يعنى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض
ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده
العقلى او الخارجى وترتب وجود المعنى فى العقل عرض من وضع النعت
فى التركيب والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى قال الشارح
لغرض الدلالة على المعنى كالتقدير الدلالة صنى يتجه انه لا حاجة الى
التقدير الذى لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض
متحما من باب الاقحام فى الكلام واما قوله فى المتبوع فالاولى تبديله
بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضح
لغرض المعنى عموما اما فى مبتداء او ذى حال او موصوف او غير ذلك
قوله مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء او ضمها
على ما فى القاموس اى اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا
عن الكمال فى حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب

ذلك

ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب بشئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى
يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت
بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفى نعتها
الاخر التى لا تدل على هذا المعنى اى دلالة مقصورة قوله ولوصف النكرة
اى النكرة وما فى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله امر على
اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة
وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة
التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة
للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل
الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها
موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة
طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز
عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة
الخبرية بل لانها لا يوصف بالجملة الخبرية اصلا فعبارة المصنف غير واضحة
قوله لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل مشترك بينها وبين
الجمل الخبرية اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد مسبوك
منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى
انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها

الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية
لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة
ومعمول لها قوله اى مقول في حقه اضربه فان قلت هنا تأويل يقرب
من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تأويل رجل مطلوب ضربه
مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما ناله درجة الاشتهار قلت
كأنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل المحكية لا
يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه فلو كان المعنى على التأويل الذي
تذكر لجاء استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي
بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اى مستحق لان يؤمر بضربه
ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه
لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما حصر بالجمل المحكية فتقدير القول
على حقيقة صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقة
بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام اظهار
الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل قوله واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية اى في بادى النظر فالتزم الضمير احترازا
عن يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يجتزء عن
في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
فوق توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد
توجه ولذا بالغوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة في رابط

الخبر

الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في خبر المبتداء قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان
مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة في
قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل
حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال المتعلق ما جعل
حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد حسن
نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم
بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائمة به قوله يعنى بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه اه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول
قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان لا يكون النعت في جاءني
رجل حسن غلامه الحسن بل هو ما اول به اى كائن بحيث يحسن غلامه
ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب
المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل
نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوز الكوفيون

بحال الموصوف وان الحسن
الا وجه وكذا المراد بالوصف

النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع
هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل
بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه
او فعول لا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيلا بمعنى المفعول
كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من
هفوة الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف اه فيه بحث لان الالف التي يلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل
مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن
وان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها نعم بل الاحق انها اتما
لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع
ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه
على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي
ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع
رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال المراد
المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة
بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع
قوله ولحاق علامتي اه اللحاق كاللحوق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن
ولا

لو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه

ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم
لحاق علامة التثنية والجمع ومقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم
يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته
لموصوفه ح قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى
تركه في الظاهر ليتصل الاستثناء وبلا تكلف ولئلا يتجه ان جعل الاسم
الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون اجتماع فاعلين
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء الا وجه او يجعل الجملة
ووجه ما ذكر ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال
المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل قوله فلا حاجة
لهما الى التوضيح فيه اذ اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد
ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم
عدم حاجته الى التوضيح لبترقي في الوضوح فلا نم عدم حاجة المتكلم
مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة
للواحد المتكلم الى التوضيح حمل عليه باقي الضماير قوله وحمل عليهما ضمير
الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو
فيه تعالى اسم ظ كما لو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
او رد عليه ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى ويمكن ان يجاب
عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى

في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح
وصف غيره به ففيه ان الشارح لو ترك هذا الاولى بل عرضة من نقل ملو
الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمر الغائب للدلالة
على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف
فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام والموصولات بقي المضاف الى المعرفة
ولم يتعرض لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير
المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه **قوله**
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول اما ان يراد
بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى
قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على
مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة
في كونه ذي اللام وح ينبغي ان يقال الاحسن الاوضح لم يوصف ذو اللام
الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا تكلف
بان المراد بمثله مثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف
المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله بجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان
المضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من

الاعرف

164

الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام **قوله** اي باب اسم الاشارة بذي
اللام يجب ان يراد بذي ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي لا يوصف
اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل بهذا الذي قال
كذا او بهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد
بهذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل **قوله** مع ان القياس يقتضي جواز
وصفه بمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله **قوله** بل رجل
متصف بالعلم **قوله** اي قصد نسبته المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة
التقييدية ليشمل علام زيد وعمرو وجاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل
والعاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف وقوله وانواعه
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة بنفسه
لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه
النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصود
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء
او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان عن قصد نسبته
اي المفهوم من لفظ المقصود او المقصود منه **قوله** فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء

الان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد لبيان لقصد الاحتراز
عن غير البدل بل البيان المشترك بينه وبين البدل فالفرق في القصد ولا غير
قوله ولجيب فهم هذا المعنى من كون المعطوف مقصود بالنسبة مع متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا
المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني
زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون
الاخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
يحتمل ان يكون قوله بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما
اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز
حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد
الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة
الحروف موقوفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين
فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما
ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط
حتى بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من
حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف وقيل قد جوز الزمخشري
يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بنفسه

كما

كما سيجيء والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء
قلت لا خلاف في جواز دخول بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ح
قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول اذ وجه الاول
جعله صفة لاستحالة غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل
فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة
على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى
البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال
فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعي
على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد للباب والا فزيد ضرب
هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل
تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا
في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله لحسن
الاختصار ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين
التأخر يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله
اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو
كالجزء من الفصل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين ينبه على ان المسئلة خلافية والتاكيد
استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة الكد مع جواز التركيب وما

وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين مثل جئت

وزيد **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي

الا اذا لم يشتبه انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا

لا يتصور الا بين اثنين فان اشتبه نحو غلامك وغلام زيد وانت

تريد غلاما واحدا اي لم يشتبه انه لا معنى له ولم يجز الا اذا قام قرينة

دالة على المقصود **قوله** والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى

فبما رحمة من الله وبقولهم ضربني من غير ما جرم **قوله** بدليل قولهم

بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد هذا انما يصير دليلا لو لم يكن

زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل

بين زيد وبين عمرو الا في صورة العطف على الضمير ان يقال هذا ايضا

من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير **قوله** مستدلين

بالاشعار فيه اشعار بضعف اشد لالهم لكن لا يقتصر اشد لالهم على الا

شعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به

والارحام واجيب بجعل قوله والارحام قسما **قوله** جاءني كلهم فيه

انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل

فالاولى التمثيل بجاءني كلهم زيدا او اعجبت جمالك زيد **قوله** وقوي الظاهر ليقوي

قوله من الاحوال العارضة بالنظر الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه

وغيره

وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة

له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التقديم محصورا فيه

القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون

من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة

ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون

اعتبار امور في عبارة المص لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح

قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه

ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحقه المعطوف عليه في التركيب

يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا

النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام

الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة

نظرا الى العامل ولما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة

بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان

للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما نحو رب شاة وسخلتها فحمول على

التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة من هذه الشاة المذكورة وقوله او

محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير يرجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة

سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر

السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه نشاذ فلذا قال على الشذوذ

وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل

جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا
اخر واندفع ايضا ما اعترض به من انما الضمير يكون نكرة اذا
لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يراد به المذكور بعينه يكون نكرة
ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من
ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح
ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب
ان يكون الاولى تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله
على الشذوذ وبقي شيء وان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير
وجها ثانيا التقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل **قوله** فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتداء وهو عمرو ولقائل ان يقول لو يتعين
لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء وهو عمرو ولقائل ان يقول
لو يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا للفاعل
هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا اجاز فيه الامران **قوله** ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منقضة يحتمل ان يكون قول المص
وانما جاز لمنع جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو عدم
بسنه جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** وانما جاز
التي جعل الجواب هذا السوال ثلثة احتمالات الاول منع كون
الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه
بما اذا

بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه يصير انذاك بمنزلة
امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء
السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف
عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن في جواب اخر بتقدير
الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة
واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولولا استفادة ما هو رابط
للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء
العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية
مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب
طيرانه **قوله** بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه **قوله**
اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل
حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل
مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى فلا ينبغي ان يتجاوز
قوله مختلفين اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب
ان يقتضي منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقرر
في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف
الجنس لبيان عموم الحكم وشموله للجنس ومنه قوله تعالى ومن دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم
ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان

فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين لانهما ضرب واكرم على ما
نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما
لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول
قوله اكلّ امرئ تحسبين امرأ اه تحسبين وقع بين مفعوليه فكلّ
منصوب وليس مرفوعا على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص وتوقّد مضارع التفعل
حذف احدى تائيه والتوقّد لازم ومتعدٍ وهو ههنا لازم لعدم جواز
حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظ جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء
على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا
والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب
الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا اعطف بمعنى
اذا اريد العطف فلا يخلو مانع من الترتيب على الارادة ورد بان
عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو
مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا
اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان
للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى

متعلق

متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه
عليه ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا
التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز
ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه
اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل المسئلة اتفق المتقدمون
ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف
والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون
لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه فعلى هذا خصوص
المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظه قوله التاكيد
بما جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشدّ مناسبة بالعطف فكان
احقّ بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف فكان
نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب لكن لو اخر المعطوف عن ساير التوابع لكان ترتيب
التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر
المفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده وتحقيق الطافيين وتحقق
قوله او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع اه نبه بذلك على

ليس لغوا لظهور ان جاء كلهم
على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة
ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه
وهو مفاد التثنية ان تقرير امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في
التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول **قوله** تقول
جاء في القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان
يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف
في نحو جاءني رجال ثلث **قوله** فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة
او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع
الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فقوله اخرج
المص الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله افادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالموضع لو تعرض لتاكيده
متبوعها لكان انسب **قوله** لفظي اي مختص بالمعارف الا في المحكوم
به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه
منه عند الكوفيين **قوله** او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وقصد به الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعد لعدم

الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع واعلم ان من قال ان الضمير
في انت هو التاء وان عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير
اللفظ الاول حقيقة **قوله** في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام او باخر نوع
منها يكون بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم
قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل
باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول
المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص **قوله** ونفسه
وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد رتبه
المص ترتيب الفاظ التوكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع
والزمخشري متفرد في تقديم ابتع والمص تبعه **قوله** قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث وعلى هذا لا وجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان
التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولذا لم يذكر المص مثل ما
يسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من
المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في
كلام العرب فلا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب
ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد

الاول والثاني ان تقويه بموازنته مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا
مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن
له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه
واستفيد مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ
الاول لكنهما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه
ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا
جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات
خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم
المستلزم لتمام النسبة قوله اي يقعان يعني جعلا عامين لشمولهما
والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفسهما اي بايراد صيغة
الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير الاتصال
التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما
لفظا ومعنى فيقال انفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما
بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل
ابن مالك قوله وهو اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في المذكر اي العاقل قوله
او الجمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم

قوله

قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوز الاندلسي في العاقل ايضا السالم ايضا قوله ولا حاجة الى
ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير
ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المص في او اجزاء بنا ويليه بذي
متعددا افرادا كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي قد ذكرها لغو وفيه نظر لان المص
حكم بصحته في المفترق الحسي ولا يحتمل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية
بناء على انه يلغو التاكيد بكل من المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه
يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الرأي
التاكيد بهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان
كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد
هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق
حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
قبل التأمل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا لانه دل عليه المص
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين
بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع
وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة
اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على اجمع قوله واكتع واخواته اتباع

لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان تقول فتأمل
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب
نحو ضيفي اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون
متبوعه قوله اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البيّن
ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاء نحو جاءني
زيد اخوك اخاك تكلّف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبته بنسبة
ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة
بنسبته الى زيد بل زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد نعم
الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلابدّ من زيادة تمحّل وهو ان المقصود من
النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى
المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا وخال نسبته من تقريره
وتمكنه فى الذهن كما فى البواقى قوله دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال
من المستتر فى المقصود اى متجاوزا عن المقصود فى كونه مقصودا نعم
غفل عما نبّه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر
فيه اى متجاوزا من المتبوع فانه ح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى
المتبوع فى انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب
المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا النسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما فى بدل الغلط

فانه

فانه فى حكم وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه فى حكم التوطئة
الساقط وموجب التقرير والتمكن فى حق البدل قوله وليس نسبة ما
تنسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقول
على طبق ما ذكر فى شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد
بنسبته الى احد ففى الكلام قلب وليس بذلك والقلب فى امثال هذا المقام
بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة ما تنسب اليه اى الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب
تقرير النسبة الى زيد لو نسب زيدا ولا القيام الى زيد بان يكون قصدها باعتبار
زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بمثل ما سمعته فى تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة
دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق
آخر فى الدفع قوله اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية
الاربعة صارت اسماء الاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى
وهكذا فى اخويه وهذه مسامحة شاعت فى كلام المصنفين ولا
يكاد يحترز عنها فبيان ان الاضافة فى الاولين بيانية فى الاخرين
لامية لادنى ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد
فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على
المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه عن الاضافة ان

ان في الاولين ايضا لامية فهو بين اذا المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور
باللام المقدرة على المجرور عن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن
المذكورة اذ لا يحصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل اه منه يخرج
منه جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل
وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه
على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه ذا لا عليه اجمالا بحيث
يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف
ومن قال ينبغي ان ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن
قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحمل قوله
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى
جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فتكون
بملابسة قوية انه هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جينا
بها لمن هو اهلها افضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل
الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه
بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان
الاول وجيء بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل
فاجيء به من التابع بدلا عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل

الكل

الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل
قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا
لليد المبينة له اجمالا باليد المبينة تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله
فهو بدل البعض اذ اعتبر البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يبق شيء من
المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل
منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه
المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه
المتروك فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه غرق
ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاكها في كلمات من سواه قوله فالاول
مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني
غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة قوله
يعني متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا
مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف
مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني
جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم
في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد
تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله
جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول

الاول كما هو الظ والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون
ماهو شرط جوازه عند المص قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا لا زيادة قيد في عبارة المص لابد منه لاخراج
بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله
بغيرهما الاولى والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما
ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة
الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل
الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب
ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا
وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد نعم
رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع
ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل
قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان او سبق
اللسان فكانه اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل
يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل
بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اى نعت بدل المعرفة واجب
قال الشيخ الرضي هذا الا في بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل
على فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس
طوى اى مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه

مطرد

مطرد في الكل فعمل باطراده ولم يخص ببدل الكل كما فعل المص وقال في بدل
البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل
بالاضافة اليه او بوصفه هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان
الاضافة ايضا كالوصف جايز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل
مقتضى العقل فلذا خصص قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي
ان المثال هذا تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه
تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى
المنفصل وذكر المتصل توطئة كان تاكيدا قوله دبرآ بشت ريش عجفاء
لاغر نقباء سوده پاى وقوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر قوله
قال اللهم صدق صدق الظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا
مضارعا قوله وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني سهيل ابن مالك وجعله
بهذا المعنى من دواخل المبتداء والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون
بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى
الجعل قوله وهذا الحد لا يتضح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
اى هذا الحد للاسم المبني كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبني فهذا انما
يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه مم
لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم
المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني

كمان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشيء بنفسه
هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم
انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى
فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى
المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب
مبنى الاصل **قوله** مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي او بيين مفهوم المركب
الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف
المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة
الا بغير اللام **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذا المناسبة
الاولى هو المناسبة فافهم **قوله** او غيرها وهو الاشارة الحسية **قوله**
فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها
مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة
موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب
ولا خفاء للبناء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس للشك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت
يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم
المبنى كانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا من كونها اسما
وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها **قوله** ايثار التقديم ما
مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة

مانعة والمقتضي مقدم على دفع المانع شرفا وفي المبنى المناسبة
مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق
بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام
ثم اعقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب
فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل **قوله** من حيث حركات اواخره
لا من حيث انفسها فانه يقال للمبنى الضم والفتح ولا الكسر بل المضموم
والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبنى على الالف ويا زيدون
على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر
قوله والمراد ان حركات البنائية لا يعبر عنها انبه به على ان المراد بالنفي
ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة
وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية
والبنائية وغيرهما **قوله** وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه
لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد
معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه
نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذي
بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل **قوله** وبعض
الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اي معربة
وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان
معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى

من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قبل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات

ليخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية

يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة

والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد من الموصولات ليس

بمجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات

كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لانها باسماء

الافعال ليس بمجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية

ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم

يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية

ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل وغيره مع ما وان وان لدخولها هكذا

في بعض الحروف **قوله** المضمر ما وضع المتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه

الضماير لمفهوم المخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة

لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما

تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة

النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه

او مخاطب او غايب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب

هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخواته

على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة

ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظ

175

لفظا اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم

و لم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة

الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما يخرجان فلا يرد

النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان لصحة خروجهما به

مع انهما وقوله داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما موضوعان

للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه

يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظ واما

الاول فامر المتكلم ظ واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب

من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه ج

اليه الخطاب الآن يراد يتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع يتوجه

اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث

انه يخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج اه متعلق بالتوجيه الثاني

واما خروجهما الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظا

هما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد

اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية

كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الحقوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم

واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشاهد القا يل

من تلامذته فلعله سمعه انه منه لان شهادة البيان اصدقه

وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق **قوله** او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد

جعل المتقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديره لانه انسب منه بسياق الا
قام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا تحته مجنس
مخل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراده بالذكر من حيث اللفظ
ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه ولا نعنى اللفظ باعتبار انه مدلول
اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم من
اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى
ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه
تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا
الى علة المجئ كان قوله لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة
المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا
للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور و
الثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربني وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت
واضرب الى ضربني ويضربني ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار
الى بيان الضماير المتصلة بانها دايرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي
والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون
مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل قوله المتنهيين او
ليهما بدل من المثنى في المتنهيين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى
للاسقاط لا للتحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم

والمرفوعون

176

والمرفوعون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف عن ضميري المتكلم الواحد قوله
هو انا اجماعا هكذا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي
الكوفيين ... ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد قوله وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق
انه مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا
دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط
ايضا بخلاف ضمير المثنى قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة
وهو حال من فاعل يستتر او من المبتداء والتاء للتانيث اي طائفة خاصة
وفي الهندي التاء للمبالغة الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص
خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد
خصوصا قوله كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ظاهره يدل على ان
الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص ... وقال الا ان
النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا
كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله
تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله اذا
لم يكن مسند الى الظ لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار
المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظ لا في بيان وجود
المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب بهذا القيد وفسر عليه

نظايره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد
كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر
واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص
والمجموع على ما فوق الاثنين بل اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح
مثنى او مجموعا او لا وقوع بالمشهور تفسير مطلقا بواحد ومع الغير وهذا
يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا
منصوب بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اي الضمير مفردا اه لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان يقال
سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح
ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان
زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع
المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت بيان تعميم لمطلقا بمعنى زمانا
مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضماير لا تتغير الصواب لما تغيرت
وكانه سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع الظاهر فا التثنية والجمع قوله لاجل شيء ينبه على ان اللام
في فوايد لا لتعدد المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا

لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن
جوزهما هنا على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم
قبل تفصيله قام لانه لو يشتمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم
داخل في الفصل الغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه
للمخاطب او الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول
الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال
في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند
عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد
فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض
لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفعل
بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي
ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك
زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن
الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب
لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول
المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان
ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على
من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى

الى قوله او بكونه صفة جرت غير من هي له بعد قوله او بالفصل لفرض لان
الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ايتهم
وجه قوي لاختيار التمثيل فيما لا التباس وانما قال صفة لان الفعل الجاري
على غير من هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه
لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
الى ما هو خلاف الظاهر وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة انه خلاف
الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر
في مقام الالتباس والضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لاما
هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يشفي
ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء في جريان الصفة عليهم مما انه الاصل
ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه قال سيبويه
ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غايبين لم يجز خلافا للمبرد وقياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم
احد المساويين من غير مرجح قيل نرجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا
في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم
بلا مرجح في بادي الراي والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التاويل قوله
وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن
النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه

تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير موضعها او استجار المبرد مذهب النحاة قوله وان
تثبت اوردته منفصل قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال
وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول ولم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية
احديهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيتهما الاشارة
بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية
تشبيهية قوله والاكثر لولا انت اه لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها
فيكون اخصر لئلا يوهم انه يجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم
جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود
بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره
الى ما هو المتعارف في التصريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة
ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر كانه جعله في حكم حرف الجر وحمل لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية
كان قولك لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا الوجود كذ قوله فهينا كما
الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل
التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة
قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتداء مع الياء في المتاخر
خبره لازمة حال من ضمير الظرف في قوله وانت مع النون الى قوله

ويختار فى ليت وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله
ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات
ان عدا ليت ولعل **قوله** لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى
هى اخت الجر وهى كسرة تكون فى آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش
عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الجر لانها
لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت للجر ومن ههنا ظهر انه لو قال
لتقى الماضى عن الكسرة الى آخره لتم وان ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه **قوله**
ولهذا سميت نون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية او نون هى للوقاية
تأمل **قوله** بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما لشدة امتزاج
ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة
الاعراب بعد الياء المتاخر عنه **قوله** وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل
الياء وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه
كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين **قوله** وليت
لا تخيير فى ليت ولعل لانه عبارة عن مساوات الامرين بخلاف الاختيار
فالاولى اختيار اذ ليت ولعل مستثناتان عنها **قوله** تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما اه او يحمل لعل على لغاتها **قوله** وبتوسط بين
المبتداء والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع
بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة

اليه

179

اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل
مبتداء وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء
والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهومها حتى تعلق
الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه لانه
تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك فى كون ما نحن فيه
حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين
والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز **قوله** مطابق
للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما فى الضمير فلا يصح كون ضمير
المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتداء فى
تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله** لم يقل ضمير
مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف فى كونه
ضميرا وبعد كونه ضميرا فى كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله
صيغة مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع
واما متفقا فاختياره للتنبيه رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع
فصلا الاولى تسمى صيغة هذا المرفوع فصلا فكان الشارح تسامح لظهور
المراد **قوله** وذلك التوسط لفصل اشار الى ان قوله لفصل متعلق
بقوله بتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كى ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون

المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا التسمية **قوله** لان الفصل انما يحتاج
اليه فيما اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل
فيما هو الاصل من المبتداء المعرفة المخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء
النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل **قوله** او افعل من كذا او فعلا
مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه
يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر
بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص **قوله** اقتصر على صيغة
افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء
فيكون فيه ايضا الضمير بطريق الاولى **قوله** وبعض العرب يجعله
مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم به النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى الجعل
مبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه
كما هو الظاهر يجعل في الاستعمال من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا
التوجيه لان حمل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء **قوله** وح الرفع متعين ولم يقل الرفع معين بالخبرية لتعينه
بما سبق **قوله** ويتقدم قبل الجملة اى الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا
بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار
قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه في هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى

التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج
التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان
التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن
متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع
ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان
يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز
الفصل بين ضمير الشان والجملة بتميز للضمير او بجملة معترضة **قوله** قبل الجملة
اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده حصة
منه فيغاير ان ردا على من قال وضع الظ موضع المضمر لان تفسير الضمير
بالجملة خلاف ما هو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما
قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن التدبر **قوله** ويجيء ثانية اذا
كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما ثانيه
بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا لمجرد قياس خال
عن السماع كما حققه الرضي **قوله** والظان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسره اه **قوله** فانه
لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له
دخل فيها وعليه لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغايب وتعيينه **قوله**
وايضا يلزم استدراك قوله فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب

تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من غير او حرف تفسير اعلم انه يجوز
ذكر الضمير من سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون
ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان والقصة لتعينه في المقام فيكون
ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين
في المقام وذكر على الابهام فتفسيره دونه خرط القتاد قوله فصلي هذا لم يحمل
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما راى
ان توجيهه السابق لقوله يتقدم بعيدا ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه
اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا
الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا
التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم زيد فلا مبالاة بانتقاض
القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى
عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان علة معنويا
لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع
كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها الا استقلال ما بعدها
والا فالمبتداء مع كونه عمدة قوله ومثاله اي مثال الحذف الضعيف ان
من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على
كلم المجازات كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع
جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليس

حذف

حذفه جارة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى
شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمدرجة وان المكسورة
كفرف فتامل قوله وهو ذا اي اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا
بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو
المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة
وقيل هي محذوف فاي خمسة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه
ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية
ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتداء والثالث
ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وته وذه بقلب الالف والياء اي الالف
من ذا والياء من ذي فالاظهار والياء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع
او من ابدال الالف بالهاء والياء معا قوله ولا شيء من لغاته اي لا يورد
على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين
ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير
قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال المعرفة لا تثنى
الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس اولى بالى حرف جر
ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا تظن انها
تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة
منها يعني من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه
على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته لحروف الكلمة ولم يلحق تم

ولم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذا مع انه
بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء **قوله**
لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل
ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصدق
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير
مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك ابنت بسكون التاء ومعنى ذلك
انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب
فيكون الكاف في ذاك حرفا **قوله** وهي اي حروف الخطاب خمسة ثابتة
خمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر
تانيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه
راعى المناسبة بقوله خمسة في خمسة **قوله** مضروبة في خمسة
حمله جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو
ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم
الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع يعني
برنوع ما يتصل به حرف الخطاب بلا اخلاق الى ستة فلا يرد ان ما عد
من الواحد فسبعة **قوله** وذلك للبعيد وذلك للتوسط لا يستعمل
الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد **قوله** ولما
راى المص ونحن نقود نبه على ان حكمه هذا مستند على تتبعه
ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب

182

قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يبعده ان كلمة ذلك
هنا مشار اليه متوسطا يستحق ذاك **قوله** على سبيل التشبيه بالمكان سواء
كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الحق او غيره وقوله واما ما
عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ
وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها
وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ
لا تكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا صح
او لا يصير جزء تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة بني تفسير الكلام على
القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انها
منحصرة فيما ضبط وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال
تامة لا تنفك عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال فقدم ما هو الراجح
في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان
اوفق بما تقرر في محله وجعله بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو
غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد
بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتداء او الخبر او المفعول
مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له
ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها لا
الا ماخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال
لا يتم الدليل ولا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب

كناية عن نفي البيان والدليل فالمنفي هنا ما لا يكون جزء الا بصلة
قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة
يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضرب به وما تفعله افعله
الى غير ذلك لانا نقول ان في قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء
بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على
الاصطلاح والا لزم نقض الحد بالشرطية فقد سها سهوا بينا قوله
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة لا يخفى انه تكلف ومع ذلك
يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله
ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة بما هو ظاهر السوق حتى
يرد ان التعريف غير مانع قوله عينتها بقوله وصلة اى صلة ما لا يتم
جزء الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزء الا
بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله او ما في معناها لا حاجة
الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبان
تامان خبريان قوله والعائد ضمير لا غير لم يفرق المالكي في التسهيل بين
العائد الى المبتداء والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب
منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى اسم فاعل
مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول
يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها
لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص

لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول
مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول
لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما ابعد هما
عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لا ياولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة
وهي اى الموصولات يعني المرجع ماخوذ من السياق واى اى مضافا
الى المعرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وزعيه وكذا قوله واية بمعنى التي بزيادة
وزعيه المنسوب الى ابن طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والاخرى
همزة تحرزا من اجتماع الياءات وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا
وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون
الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اى من الذي فان ذا زائدة اذ بعده
موصول والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه
لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها الا اذا كان فاعلا
يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم
المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان
الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتداء يجوز بشرط
ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او بطول الصلة
كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة
بالعطف وحذف المجرور بشرط ان ينجر بحرف جر متعين يطلبه الصلة او باضافة

صفة ناصبة له تقدير انحى الذى انا ضارب زيدا اى ضاربه قوله
باب الاخبار بالذى فقيد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات
ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار فى كل من الموصولات فنقول
من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف
واللام وح المراد بالذى الذى وفرعه اذ يلزم ان يخبر باللذان مثلا
ولك ان تدرجه فى قوله او ما يقوم مقامه وقوله فى التعلمه ماضى
التعلم لا مضارع العالم فاعرفه قوله بعد بيان نحو طريقة الاخبار وذا غير لازم
لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة بتصدير الذى ووضع
الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعها تهم
فى هذا الباب تامل قوله اى باستعانة الذى او بما يعبر عنه بالذى فالباء
صلة الاخبار قوله صدرتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب
تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر فى موضعه شئ من كتب النحو فلعلهم
ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل فى باب المبتدا قوله اى فى موضع ما هو مخبر
عنه بالذى يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل ولك ان تريد بكلمة عن
التعليل اى المخبر عن جهته وسببه قوله واخرته اى المخبر عنه عن الضمير اعتبر
التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا لتصدير الذى فيكون بالنسبة
الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشعر كلامه بان ذلك
فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول
الضاربه انا زيدا او تقول المضروب لى زيد فتنبه ونبه بالتعليل على ما صرح به

الشارح

الشارح من شرط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه
تعليل المسائل كالسين وسوف وحرف النفى فيه بحث لان السين يفيد
التاخير كما ان صيغة المستقبل تفيد وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا
لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز
ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه
يجوز ان يؤخذ من الفعل النفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار
عن زيد فى لم يقم زيد اللاقائم زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار
عن زيد فى زيد قائم بالالف واللام فنقول القائم زيد قلت القائم الذى
جزء الذى جزء الجملة الاولى مفرد والذى فى القائم جملة وفى معنى الفعل
فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع عايد الموصول موضعه
هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل للموصول
فى الموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح جميع
ما ذكره قوله فى ضمير الشان قبل الانفع فى الضمير المبهم قوله المصدر العامل
الاخفض الاوفر والعامل قوله والحال الا قد عما يجب تنكيره فاعرفه به ذلك
غير افيه لطافة قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيانه انه
ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكره فى اخواته فليس بيانا لما
ليس بموصول فى بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة
مشترك بين المعنى الاسمى والحرفى ايضا ولما اخر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه
الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال عن اسم الفعل فى
باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم فيه انها قد يكون

مصدرية وقد تكون زايدة ايضا قوله استفهامية باقية على معنى
الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان مناسب الاستفهام كالتحقير
والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم تكن
مع ذا واثباتها قليل قوله ربما نكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة
قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف واقامة
الجار والمجرور مقامه يعني من الامر ذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى
ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف الياء...
او تضمن نكره ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض
والمتبادر عند البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جمله فعلية جعلها
صفة الامر بنا وبله بالمنكر تكلفوا ما لا يعنيه قوله وتامة قيل اي غير
محتاجة الى الصلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة
لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولذا ان
تجعله بيانا للمعاني ما سوى الموصولة ويحصل الفائده السابقة ضمنا
قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما
او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير النوعية وتتفاوت
معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم
البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزايده لعدم
المبالات بها اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في التام رد على ابي علي حيث
ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان من في
وجوهها لذوي العلم ولا تقع على ما لم يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا

والصفة

ولصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفة وللمجهول ماهية وحقيقة
ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية نسبة الى لفظ ما والهمزة تزاد
في ثاني مقصور اريد به نفسه فيقال لفظ يا ء ولا ء وقلبت الهمزة هاء او نقول
انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة
نحو يا ايها الرجل حص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها
نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نص المص بقوله
وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح ما قصده
بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها
وكانت مضافة ويكون الصدر عايدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز
اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قرا بالضم
اي عند بعض من قراء بالضم منهم من جعله استفهاميا وجعل الجمله
صفة شيعة بتقدير مفعول فيهم ايهم اشد قوله وفي ماذا صنعت
وجهان ذا لا يجيء موصولة ولا كذلك زايدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والاولى فيما ذا هو ومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذي واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في
من ذا الذي ان يكون زايدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى
امن هذا الذي فان هاء التنبيه لا تدخل الا اسم الاشارة والمقصود
من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة
مبني على الاحتمال وليس ثبوته بمحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت

فما وجه رفع الخبر قلت جعل صفت خبرا بحذف العايد الى المبتداء
ولا كان قليلا وانما قال فيما اذا صفت احترازا عن مثل ماذا كان
الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك
ان تجعله فعلا مجهولا **قوله** ما كان اى اسم كان الظاهر اى اسماء كانت
يقال كان هذه تحتمل التام والنقصان والضرورة والزيادة ولا يخفى
ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب
كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتداء فاعل سد
مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص فى
المفصل وان فاته بيان المبتداء فى هذا الكتاب وقيل هى مصدر منصوبة مصادر
بافعال محذوفة وبنا فى تقدير الفعل كونها اسم فعل **قوله** مثل رويد
زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدى لكون هيهات
مثالا لما هو بمعنى الماضى او للازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما اسم
فعل فقط او لما استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه فقط وزيدا ما هو
تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى
الى المفعول لتضمين معنى الامهال اوجعله بمعناه الخ فى الحاشية الفح
الخالص فى القاموس الفح بالضم الخالص من اللوم وفعال بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكاين اعرف
ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كاينا من الثلاثى ولا يخفى ان كون
الشىء قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب

التوقف فى اخذه عن السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه
من العرب فكون فعال قياسا يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام
وان لم يجئ فلا ينافى كونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان
غير متوقفين على السماع فافهم الا نادرا قرقار بمعنى صوت من التصويت
وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار
حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا
تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعار عار وفيه ان معناه انه امر
بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة
واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا معناه اسم الفعل بمعنى الامر
لم يوجد من الرباعى الا نادرا لا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا الا ان
فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعال
كما لا يخفى ولم يقم الى الحال الان دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان
مذهبه فى جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنث فلكونها
فاذا استى بها مذكور وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة وحال كونه صفة
لمؤنث لم يجئ فعال صفة فى المذكور وجميعها تستعمل من دون موصوف
وهى اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على
ضربين احدهما صار علم جنس بالغلبة كجياد للمنية وهى فى الاصل لكل ما
يجذب اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى

على وصفيتها نحو قطاط اوقاط كافية كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث
عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة ليست بتمامها اسما بل لفظا مركبا
من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل
ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما الناس منه اصله علما للاعيان
حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به بجعل ضمير راجعا الى
فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبنى اى يختلف
فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما
عرفت في باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه اه فان قلت
الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم
مؤنث لان الزايد على الثلثة لا يخرج بتسميه مذكر به عن التانيث بل ينبغي ان الاظهر
انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما
مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا
الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير
العلم وح يتم كلام الشارح ايضا انه قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل
كقطام وغلاب هما علم امرأة فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل ففي قول
المص معرب في بني تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند
اقلهم وجه الاكثرين ان الراء اه هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي
واوضح

واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في
ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب اما لزجر او دعاء
او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير لانتفاء التركيب فيها في داخلة في قوله او وقع غير مركب
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل
الحكاية قال الفاضل الهندي لا انه ح اسم الاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت
ح بين القسمين فيما قال زيد نخ ويقال قال فلان غاق فيصير القسمان قسما
واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته
اما ليحكم عليه المحض او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى
كل تقدير فهو صوت وليس باسم الا ان يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء
يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا
عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى
قسمين بهذا الاعتبار ان يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها
بهذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات
وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يستعمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل
كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت او صوت به

للبهائم يعني مثلا الاولى ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها
بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب
او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد
لا بد منه لقيد دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل
الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان قايله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما
في تصويت البهائم فان الصوت يلتفت الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه
لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة
وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير
في غاية البعد من التركيب مع الغير واذا فات ان لم يكن ما هو اقرب الى الغير
معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب
لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون
ملحقة بالاسماء المبنية ايضا   المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم فلا يصح التعريف لتوقفها
على صحة اه عليها الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا
لمحذوف اي المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو
ظاهر كلام المعرب بان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لا يلايم
جعل نظايرها معهودات فهذه العبارة من المصداعية الى حمل المذكورات
على الاجناس لا المعهودات   كل اسم اه صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو

هو اعم اعتمادا على تقييده بالوضعية كما في اخواته لان الوضعية مخصصة بالاسم
اه صرح المبني كانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا يرى
ان بعلبك معرب وبهذا اسقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان
قوله اسم غير محتاج اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان
ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح
كل اسم فتامل بقي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان
يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم   من كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين اه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من
اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه
مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت يعني الابن وجد عندهم صنم اسمه
نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس كذا في القاموس ونصر ما في التفصيل   ليس
بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد بان الرضي حيث قال اي
ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عدم العبارة
بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء
النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله
على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن
من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر   ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت والاولى ان
يقال في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا

اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس متعذر
ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد
ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم
يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم
ويزيد لسن على وجه يخرج نحو خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
معهومه يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة
ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه
والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما
نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة
عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما
ان خمسة عشر ينوي بها بخمسة وعشرة فبهذا الاعتبار وجعل متضمنا لمعنى الحرف
وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك وهذا هو التحقيق الذي افاده
التوفيق وبهذا يظهر ان جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه
وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور
احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور وانما اورد
مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينتبه
على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان

لم

لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين
احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني
حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر
الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود
في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف
على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة
في كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره
ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي
الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق
ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد
لا يستحيل انهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا
هذه عبارته والا اعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب
على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء
الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق
ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني
المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير
المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل
التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص في الافصح اي اعراب الثاني

مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات تكلف في عبارة المص
تكثيرا للفايدة والاقالاوضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب
الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه
ما ذكره جعل قوله بجليك تقييد الاعراب الثاني لا غير فلا يحسب
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني
ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشيء وانت تريد غيره او
بلفظ تجاذبه جانبا حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه
معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان
وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغايب ومن وما ولا
كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو
من الناسخ وكذلك لم يقل بعض الكنايات يعني انه ما وجه الاصطلاح
في الكنايات دون الظروف لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت
ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني
على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام
وينصب ما بعده تميزا او للخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول
كم رجل كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الا...
الاستفهامية واخر لبناء الخبرية فتامل وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف
على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا
في

في القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل
هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام
وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل
والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز
بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف
وانما بنيا لان كل واحد منهما لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء
من قسم المبني لا من مشابهة مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظاير
يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل ثم رتبته في البناء منحطة عن اخواتها
لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة
لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يعول المص بانه
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله
كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه
طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم
الى ما قاله الفاضل الهندي انه الاكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل
في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه
ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين
دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما احدهما لالتبس
بكم الخبرية فجعل كالوسط تميزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على
الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف

مقدم على الوسط لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا ردا لقول
الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام
الزمخشري في تفسير الاية ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز
جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم
رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز
اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد من غير انشاء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل
من فيهما والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل
الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل السقم
بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء
التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع
الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري لو قال وكلتاهما
اه نعم ما فعل انه في تذكير كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة
النحاة تاويلية لتاويلها فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية
والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما نرى
ليس على ما ينبغي ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين
او الاسمين اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه
ان كلا كلا مفرد اللفظ وههنا وجه لطيف وهو تنبيه على ان كليهما واحد

بالذات

بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم فكل ما بعده فعل او شبهه
نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم
رجلا انت ضارب او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه
فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بتاويل
او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض
عنه بالاشتغال بغيره فلم يجز في كم جاءك مشتغل عن كم بضميره فلذا اعترض
الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك
ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان
بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى
المتبادر بهم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به وعمله لا يكون
الا بحسب التمييز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوم ضربت
لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل فعل بعده فانه يقتضي منصوبا كثيرة
وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا الظرفية
وملاك اقتضائه المميز نحو كم رجلا ضربت المفعول به قال الرضي وليس بمعروف
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا قال او خبر كان نحو كم كان
مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك اه وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله الا فرفع

اى يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ماذكره الرضى ان كم
رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف
او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها
مع اقتضائها صدر الكلام نحو من ابوك نظر الامثال وينتقض تلك القاعدة
بكم رجل مجيد فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا تكون مبتداء للمعرفة
بالاتفاق فيما عدا امثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه وكم هنا
منصوب المحل اولا هكذا ذكره الرضى فهو غير رضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة
الظرفية وهى النائبة عن الخبر اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية
جعل المتبادر اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه من قوله
ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم يجز الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام
وشرط اوله الشارح بان المراد بانه يتاتى تلك الوجوه فى جميع الاسماء
وجعل غيره التاويل فى التشبيه فقال معنى قوله كذلك ان مثله كم فى بعض تلك
الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان فى قوله وكذلك
اسما الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط
وباقى اسماء الاستفهام واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيها تلك
الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتداء ففى الاربعة مذاهب خبره اما الشرط
والجزاء او الشرط فقط وهذا ظاهر بيان المص فافهم او الجزاء فقط او اسم
الشرط مبتداء لا خبر له وفى بعضها وفى مثل عين كم عمة ويؤيده قوله وقد
يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز

اى ماهو

اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد هو تمييز بحسب الظاهر فان
قلت فليكن الاوجه الثلثة فى تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه
فلا حاجة الى حمل التمييز فى بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه ح اربعة
ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة فكان الاليق تاخير هذا
عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت للياقة تاخر الفرع عن الاصل
ففى هذا التوجيه مع التمحل فى التمييز بحمله على التمييز فى بعض الوجوه فوات حسن
التركيب فالاولى ان يقال المراد بقوله وقد يحذف انه يحذف مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه
اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا للحذف هذا
المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم
مالك فتامل فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعنى حذف لان اللام يغنى عنه
ههنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لابهام
كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ما اى ظرف جعل ما بمعنى الظرف
بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف
فى باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
كما فيما عوض عن المضاف اليه بشئ فانه ح كانه لا قطع فيدخل فى الظروف
ما اجرى مجراه لان غاية كل شئ يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية
الكلام كانت ما اضيف هى اليه لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان يكون المنسوب
اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون المضاف اليه فلما حذف

صرت غايات اى لما حذف بلا عوض صرت غايات واما ما عوض فيه عن المضاف
اليه ككل وبعض واذٍ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور
او الغاية [illegible] العوض وشبهها بالحروف فى احتياج الى المضاف اليه من غير
مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة
فان الاحتياج فيه معارضا وليس فى المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم
ظهور اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة مضمون
الجملة ومما لها من الظروف المسموع قطعها اليه عن الاضافة وهى على ما
ضبطه الرضى مع ما ذكره امام واسفل ودون واوّلُ ومن عَلُ ومن عَلُو
على وزن من قبل دون ما هو مضموف الاول وقوله ولا يقاس عليها اما
بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها فساغ اى سهل مدخله كذا فى
القاموس الكاد اغص من باب علم او فتح على ما فى القاموس لتشبيهها
بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لا حسب
بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير
والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا له
للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعين كغير ومنها اذا الحكم ببناء اذا
استدلالا من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم ببنائها على ما يشاهد
بناؤها مما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين واى وكيف فان عدم
التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط
سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى

والرضى يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى
الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو فى موضع الجزاء
وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن فرق
بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من متى ونظايرها فان اذا غير راسخة فى معنى
الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى و
اذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ويجئ جملتها
الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب
ولا يعمل فى المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله
وفيها معنى الشرط فتامل ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد
بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى كما نبه عليه بقوله وفيها معنى
الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها والذى يستفاد من
الرضى ان يجئ الاسم بعدها شاذ كما نبهنا عليه من قولهم فجئته فجاءة
بالضم والمد يعنى من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفَجْأة كالقرية
مصدر فجاءه من حد نصر بمعنى اخذه بغتة والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه
بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتداء فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير وقوله
زمانا وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لما جاءت لا مفعول به والام تبق اذا
ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغى
ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح فى المقام لانها عدت من الظروف
المبنية فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدان عند الجمهور

قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذكر لتنزيل
المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن
منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان
الاغلال في اعناقهم وفهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قايم في الرضي والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب
بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة فهي
الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا
اذ جاءني عمرو وفي اللباب اذ واذا مكانيتين للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية
والثانية بالاسمية ابقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية قوله اي حال
كونهما الاستفهام وشرطا كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة
بتقدير ذا الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المص جعله
ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء في زيد بمعنى كيف
واني القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء اني بمعنى كيف نحو اني يؤفكون ويجيء بمعنى
متى واو لقوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلثه ولا يجيء بمعنى متى
وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس كذلك قال
الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف
في اصله فقيل هو ابن زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة
حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى اوان حذف منه الياء والهمزة

وادغم

والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي آن حذفت الهمزة وزيفه
الرضي بانه لم يجيء الآن خاليا عن اللام ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة
وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة يعني
مذ ومنذ اول المدة وانما يتخص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان
الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن
المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول
مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص قوله اي اول زمان عدم
رؤية الضمير كضمير رايته وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان
عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه انه لا يصح ما رايته مذ
ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد
الواحد كما في قوله فيما سياتي وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما
الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله نحو ما رايته
مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه
لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من
المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجيء مثنى
بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد وجعل
المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فادام لا يلاحظ

هذان اليومان امرا واحدا الا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه
اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه لمجرد
ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان
لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين انه اي زمان
للمصاحبة قوله لحصول التعين المقصود الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه
في قوة يوم الملاقاة قوله اي زمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا
بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى
يطلب صلة الباء لما قال الرضى انه لو لم يؤل بهذا لكان العبارة فيلبهما المقصود به
العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون
مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود
بالعدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالواحدة نحو ما رأيته مذ يوم
ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من
تعيين الآحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد
هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة
احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول ما رأيته مذ سافرت
ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من
اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان
سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة
لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله او ان اى ما كتب على هذه الصورة اراد

اراد ان يجمع عبارته ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باسمها الدال على لازم
معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان تقرأ او ما كتب
ولا يشك ما قيل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار
الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون
قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم
او ليلة لو ساعدها القرينة فلذا نكر زمان ولم يقل فيقدر الزمان
المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة يمكن دفع العنا الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان
ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين
في ما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب
قوله لدى بالالف المقصورة وهى بمعنى عند فلا وجه الحكم ببنائها بمجرد
موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى
من عند فهو مستغن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد ولا يرد عدم الجهة
لبناء لبنا من لدن ح لانه يكفي لجهة المبناء كون لدن في من لدن على لفظ
ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز
ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات
لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقى من بيان الشارح من لدن
بكسر الدال الا انه يقال كانه اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر
معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال

بحركات ثلث معا لئلا يتوهم التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب
ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال فى جميع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد
فات شرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من
عند ولدى بمعنى عند على ما فى الرضى وغيره قوله ولا يقال المال الذى زيد اولدن
زيد لم نعثر فى كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكروه فى لدى وعند قوله وكذلك
يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب عدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف
قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة
قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا
فى القاموس قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضى استدراك ذكره
بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه البدليل عن حكم بجواز
ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه
مكسورا ومفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون
الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة الى بهما
معرفتان لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان لكثرة احتياج المباحث
المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه
اخرها لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام
قوله بوضع جزئى الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه
ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى
بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار

اليه ووضع لهم بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع
عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص قوله لشىء ملتبس
بعينه اى بذاته المعينة فسر عينه بذاته المعينة وهذا انما يتم لو جاء العين
بمعنى الذات المعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه
ذات الشىء او نفس الشىء كما فى قولهم جاء زيد بنفسه وجاء زيد بنفسه و
الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشىء نفسه لا لامر
متعلق به وهو ح بنا ولا كل لفظ موضوع لشىء انما من موضوع لشىء الا لذات
وهو وضع لذات الشىء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا
المقام بالتعين فلا يبعد ان يكون من موضوعات الادب وان لم يصرحوا به
قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج
به النكرة بعد النكرة التى كانت علما فنكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضى عين
هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق
النكرة عليه تجوز لما انه فى حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله وانما بدا بترتيبها
فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع فى ذلك الهندى وليس بذاك فان المبهمات
منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى ومنه ما يساوى المعرف
باللام ومنه ما يفرقه قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى متشخص كان
ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون
كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما فاز به بعض

محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حق المص فجعل معنى قوله لشيء بعينه
لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا المفهوم كلي يستعمل في جزئي من
جزئياته وشرط ان يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال
واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرض والشارح لما رأى امكان تطبيق
عبارته على ما هو الحق شرحه به تفطيا لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به
قوله من حيث معلوميته ومعهوديته يتبادر منه نسبا في كلا ميه في ذهن المتكلم
والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير المعهودية
العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه
لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص
بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم
وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما
فيوما فلم يتصور مسمى علم بتشخصه حين وضع العلم الشخصي فانه موضوع
له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي
وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية فان اللام منحصر في اللام العهدية والجنسية والا
ستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر
الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفس شيء
وقسمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في قوله ليس من امبر
كما لا ينبغي الذهني
الخ

الخ بدل من اللام في سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام
انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته
لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل
الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد الزعيم الى غير ذلك قوله
ولم يذكره لرجوعه الى ذي اللام وهو مذكور في المتون وكانه لم يكن في
متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي
اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي جدا فالاظهر
ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه
موقع كاف الخطاب قوله فلا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف
جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع
الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه
عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم الا هذه
الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير قوله ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى
من هذا الكلام جزاء والشرطية خبران ولو قال المص وما عرف باللام او النداء
او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى
الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى
قوله اسما كان اه هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة
مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر بالاب او الام اه

ار كان اللام

الحكم

قوله فهو مستثنى الخ

والمعنى الاول للاسم ان يكون الاسم
مقابلا للفعل والحروف والثاني
مقابلا للصفة والثالث مقابل
للقب والكنية

هكذا في كتب النحو قال صاحب القاموس ابو القباحية كراهية لقب ابي اسحق
اسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع **قوله**
واحترز به عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه
لكان اخصر واوضح **قوله** لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله
غير متناول لغيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج
لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام
المشتركة فافهم **قوله** اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح
به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين
اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح
به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
ويحتاج الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب كون المخاطب اعرف من النداء ظاهر
الآن يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن
اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية
لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب
ان واحد وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول
قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد
واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها

شيئ

شيئ عند نقول جاءني العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى
جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى
باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها
فلا اشكال وبما حققه الرضي ان الكمية كلمية نسبة اي الصفة المنسوبة
الى الكم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين
فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على
تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع لكمية
الشيء بحسب وضعه فرجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا
وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم
رجلا عندك بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم
بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه الاستطاعة بقدر الامكان ولا اشكل
بالتنوين لا مان عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال
عن العدد والا لم يكن المساحة كما لا ت ذلك من التباس الحكمي بكم اللغوي
قوله فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها جعل الاحاد
اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي
ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع
لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اي لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد
فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته

بخلاف ما اجاب الهندي فانه حمل الآحاد على كل واحد واحد بلا قرينة وهو خلاف الظاهر

من انه لا يفهم منهما الوحدة والاثنين فقط

الكم اللغوي هو الذي للعدد المعين ويختص فيه لا في الكم الحكمي الذي يعم العدد مطلقا ويعم الكم عامر كيفما كان الساحة والوزن والعدد المعين

وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن المفرد الاول عددا ينبغي
ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد والاثنين من الاصول
ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفه وكذا لم يجعله
فيما فوقهما الى العشرة منها لانها يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة
اصل وثلث فرع وقد اشار المص اليه حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد
والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول
في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد
اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها
ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد قال الجوهري اذا اوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود
هذا كلامه قوله او امتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه
في الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب
او تضمنيا مكان امتزاجيا قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا
اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع
المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد
اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ اسماء العدد فيقال
رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان التاء في اثنتان للتانيث

كما

كما في ابنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان
بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله
احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت
واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني واما
عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا
احدى الا في التنيف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد ولا
واحدة في التنيف الا قليلا قوله ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب اه وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى
ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزايد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه
تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف
في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل
او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما
على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جايز في الكل والعكس اكثر فلا يتم
هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله
مائة وواحد اه وواحدة واياك ان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة
ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه
مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة
يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك

عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل الاكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف

في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر

راجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم السياق المعدود في سلك السباق

اعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلن منها التاء عوضا منها كما

في عدة وثبه ولامها ياء كما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة

بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون

الجمع قوله كما في معدي كرب مثال للتثاقل بالتركيب لا يجوز الاسكان بالتثاقل

فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي

نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر

منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه نحو

ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع

في بيان حال مميز اتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد

ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع

الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المعدود راجع الى

بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية

قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز

مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان

اسم جمع نحو رهط بفتح الراء ويحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة

او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم

جنس

جنس كالتمر والعسل وقل كونه جمعا صحيحا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة

فيؤتى بها ولو لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى

بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث

السالم كقوله ثلث صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم

ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم قوله لانه اختلف في مئين فقال الاخفش

هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة

نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك

على ان قول المص وكان قياسها مآت او مئين غير مستقيم والقياس مآت

لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة

قليلا الظاقليلة وتحقيق هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة

فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها قوله في الاستعمال

جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال

ثلثة آلاف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مآت رجل من غير اضافة

عدد اليها لكنه جاء مآت رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها

ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا قوله مخفوض مفرد

وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين

عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان المعدود مؤنثا

تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا

ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت فلك

الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجل او امراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز
الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امراة لان مميزها المائة والا
الآف لما اضيف اليه المائة والآلاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود
مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا
ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث
لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي
الاقيس الاكثر قوله هب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء
لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون
مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد النحو
الذي ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنى رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمع
في مميز ساير الاحاد الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والمورد
في ساير الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
قوله وتقول في الحواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت الى
ان تقول صيغة المخاطب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي تقول
العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب
الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان التقسيم
ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة

لانه

لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدودة من غير بيان
مرتبته يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول
والا الثاني الى العشر فلذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
ينتقض بحادي عشر احد عشر ونظائره اذ اخذ اسم الفاعل من اول جزء تلك
المركبات وسنذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين
الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التقسير من عدد
اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمام ما اليه اضيق الحجة الى ما هو اقل منه
مرتبة واقتصر على مجيء الفعل فيه اذ ما يؤدى معنى فعليا لا بد ان يشتق من
فعل وذلك من اثنين الى العشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب
بمعنى التقسير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء حد فتح ايضا ولم يجيء مما دون
اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه
باعتبار حاله وليس في معنى فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من
نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة
من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هناك
اكثر بخلاف ساير اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان
والثاني اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه
فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين
بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة

الواحد الاول من عاشر العشرة ارادة المبتدا والمنتهى من عاشر العشرة لانها
في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتداء فينبغي ان يقول الا يلزم جواز ارادة
الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فيعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب
والبناء في اللفظ فيما ليس في اخره حرف علة او فيما اخره حرف علة في حال النصب
فانه في البناء ساكن الاخر في الاعراب ساكن الاخر ايضا الا [illegible] النصب قوله المؤنث
ما فيه يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذه [illegible] والتي وانت
وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر
ساحة بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم
اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامته اى علامة التانيث
التاء وان لم تكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها
الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي عندهم التي قبل
الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية ففي قوله والاولى ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف
بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة ما قبلها او تعريف علامة التانيث
بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد
الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث
التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة منها عنها
والبصريون على ان العلامة هي التاء والتعلا والهاء مغيرة عنها قوله ذكر في
جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر

فانها

فانها توصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لا اصالة ولا يبعد
ان يقال المتبادر من [illegible] الفصل ايضا المتعرف فلا يرد نعم المرء ونعمت المراة قوله
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس لظان
وجوب الاثبات مقيديا بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب
في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار
فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع
بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب
ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا
يتم استدلال الامام ابي حنيفة رح بالقران على ان نملة سليمان ع م كانت
انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر
كاستقلاله فنحو هند زيد ضاربته هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على
على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتداء فانه يشمل نحو اقائم
انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه ان يستثنى عنه بنون
فانه لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فنحو جاءت بنون قال الله آمنت به بنوا
اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون
وسنون وثبون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل
المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي لمؤنث غير الحقيقي لا بغيره المؤنث الحقيقي قوله

قوله في جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اى اخر مفرده ولا
بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمين ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير
اشكال باشكال قوله قولنا مع لواحقها فحينئذ يكون التثنية اذ لم يوجد المسلم
مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين
فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله واما ... التعريف الا
على مثل مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا
لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون
ملحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه
من كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا على الحركة او التنوين
في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق
الالف او الياء والنون الدلالة بل على مجرد الحاق الالف او الياء قوله اى مع مفرده
هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين
بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد
وكذلك الابوان على تثنيه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس
موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
به ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي
في حكمه ويحمل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد
بقوله مثله ما عائله في الوحدة والجنسية لاستغنى عن قوله من جنسه

هذا

هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة
بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال الدال على ان معه اكثر من جنسه فان
الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال
المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي وهو ما في اخره الف مفردة احترز
بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف
زيدا في الوقف فانه لا يصير زيدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها
بحال الوقف ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف
المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولكن ان تجعله
من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال
قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في مسمى بالى الالوف في الاسماء
المعرفة البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل
ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول
الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يعل وامل وكان لامالته سبب غير انقلاب
الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون
مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف
عن الياء بان كان مجهول الاصل وعديمه وقد امل لا بد من قيد
اخر وهو ان لا يكون لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء
كما عرفت كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك

من قراء اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء كرمان الحسن القراءة جمعه
قرائون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قرائون
وقرارئ لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب
في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة اما ان يسبقها الف او لا فالتي
يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء
وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن تأنيث كحمراء فهذا الاخيرة تقلب
واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة
المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا لا غير وتقلب
سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى
الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء ورخص في القلب وعبارة اللباب يوافق
ما في المتن هذا كلامه والعلياء عصب العنق كذا في الصحاح غير ما وقع في شرح
الرضي من انه قد يقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة
ان لا يحذف عن اخر المثنى اي عن اخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث
لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى المجموع ما دل اي اسم
دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلم مركب فالمراد بالاسم
اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة على جملة احاد
قيدا لاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
العدد في انها اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين او واحد

واحد فيدخل

واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد
مجراه في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية
قوله بحروف مفرده اي بحروف مادة المفرده ومادة لا ايضا فالقصد او الدلالة
بحروف بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستعمال اذ الهيئة ايضا لها مدخل
في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق فيه كما
في رجال ومن حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد
في الاستعمال وهو نسئ على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة
للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم
من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشيء
اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع
في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا
مجموع فالتعريف دوري قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء
الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس
او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فيخرج تمر مما الفارق بينه وبين
واحده التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد له من لفظه فليس بجمع الاتفاق
لما سيذكره ولا يخفى انه ح يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه
فان اسم جمع لا واحد له نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره
ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع

وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب
جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصف واعذب ولك ان تجعل
تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك
انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح عليه قوله لجامل هو جمع جمل او باقر اسم جمع بقر على
ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين
على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر
بتقدير مضاف اي فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح المذكر حيث
لم يقل فالصحيح المذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا المذكر الصحيح قوله
اي اخر مفرده فيه انه تصدق على رجلين ومسلمات قوله ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت
فينبغي ان يختص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين
لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها
وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين
بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء
وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي اخر الاسم جعل ضميركان لاخر الاسم
ولكن ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع
الى الاخير لعله قوله اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة حيث مثل
بقاضين دون القاضين والمصطفون دون المصطفون فتامل قوله

وشرط

205

وشرط او شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرط الى اريد جمعه والظاهر رجوعه
الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه في تأويل لكونه
مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضميركونه للبس المحل الجمع بل الى ما اريد جمعه قال
المص في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر
اما التذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل التوهم
ان جمع المذكر بمجرد تسمية كتسمية اسود وابيض قال الرضي هذا نعذر ان
بارد ان لا يبرد قلبا محروقا بنار الاشتباه قال الهندي مناط فائدة
الشرط انما هو وصف المذكر دون نفسه كانه قال الشرط ما جمع بالواو والنون
ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم كسنين وارضين وثبين
وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هولاء الى جمع المذكر السالم
في بيان الاعراب كما ضم الو وعشرون مثلا فلو لم يندرج في جمع المذكر
السالم لضم اليه كما ضم الو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكلام بكون الكلام
في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اي فكونه مذكرا اشار به الى
دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرط مبتداء وما بعده من الشرط
والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى
الخبر بلا عائد الى المبتداء ولم يكون لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر
الى المعنى الصحيح اذ شرط ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء
ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلث الاول دخول الفاء في خبر

بلغ مقابلة التصحيح

مبتداء لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل
المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما ولبس فى العبارة ما يجعلهما
مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر وذا لا يجوز
فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزاء خبرا لقوله
بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل والضمير راجع
الى المبتداء لانه حلم الرضى بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من
التكلف الظاهر حذف العايد المرفوع مع انه صرح الرضى بمنعه فى بحث خبر
المبتداء وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر المعنى كونه مذكرا وهو خبر
شرط بلا تقدير ولم يلتفت الى ما ورد به الرضى انه ليس فى العبارة ما
يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر
علم فيؤل الى كونه مذكرا علما بقى انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء
والخبر فى السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر
بقى انه هل يسمع منع الهندى لما ادعاه الرضى من غير سند موثوق به
قوله يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل وصف الحال بحال مدلوله قوله نحو اعوج للفرس فى القاموس
اعوج بلا لام فرس لبنى هلال او صار البهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى
ابن عصر هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول
بدل قوله فذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ورقاء

على

على رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير
علم لا فائدة فى قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندى
ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكونه الكلام
فى جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب
ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى
من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون
واستدراكه ولا يكون بناء تانيث قوله اى مذكرا غير مستوفى صيغة
الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لا يستوى فيها
المذكر والمؤنث فى الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث
بمجرد التاويل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فى ان الشايع
الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالعير والاتان
والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاولى ح اذ يبين
عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم
استواء المذكر والمؤنث فى الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو بانه
لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر قوله للفرق بينه فعلان وفعلانة
يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى
وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع قوله الشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه فهذه الصفة بتاويل

الوصف المذكر فيكون قال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة
السابقة لان ضمير ان لايكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان
لايكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى
لهذا الكلام فكيف يستوى الشيء في نفسه مع غيره ولو قال والا مستويا
فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندى بان ضمير ان لايكون
عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح
فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى **قوله**
الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغنى عنه
اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر
والمؤنث **قوله** ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة اى يجب حذف
نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله
تع الحافظو عورة العشيرة وقبل لام ساكنة اختيار الكا جاء في الشواذ انكم
لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب **قوله** وقد شذ نحو سنين
من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من
نجد فان سنيه وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان بالشذوذ ان
يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون **قوله** وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
الاوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم يكن بمفرده مذكر اصلا
لان جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا اى مجردا عن تاء التانيث

الملفوظة

207

الملفوظة الاخر فان يكون بالها **قوله** تغير بناء واحده من حيث نفسه
وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغيير في التعريف غير محمول
على ما هو المتبادر والا لو يثنا ولنحو فلك اذ التغيير الاعتبارى خارج عن المتبادر
الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى
التغيير الاعتبارى دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعى المتبادر في الاول دون
الثانى بقى انه تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا ننكر في افراس التغير باعتبار اللاحق
لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته
حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به
والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة
وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون
والالف والتاء ثم نقول الاحاجة الى التطول في اخراج جمع السالم لان جمع السالم
تغير مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما بطرء الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما
تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير
آخره **قوله** جمع القلة افعل اه قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذ جاء للمفرد
وزن كثرة واما ان لم يجئ جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا
الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كما جادل ومصانع
قوله اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا
كالجلسة والجلسة **قوله** يعنى بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى

القايم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس
حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره
هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل اى بجريان اسم الحدث
على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته الفعل وبخلاف
جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اى
مبتداء وذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح
مشهور فى محله فلا غرابة فى التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا
مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص لهما بل يجرى فى الاولين
ايضا اذ لا ضير فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها فيرده
(ضيقة اى البيهل فاعرفه)
فطار نوم وويل للمطففين فتامل قوله سماع اى سماعى لم يرد ان
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى
السماعى تجوزا وحذف مضاف اى ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعنى حقيقة واما المفعول المجازى نحو ضربت ضرب الامير
(الامير)
فيعمل نص عليه الرضى قوله ولا يتقدم معموله عليه
هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظرف فجوز تقديمه لتوسعهم فيها
قوله فيلزم اجتماع الفعل التثنيتين اعترض عليه الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل
(بهما الرجالة فى الدار)
المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم التثنيتين والجمعين
(نحو الرجال زيد)
واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز
بمعنى الاستتار فى الذى ينوب عنه والاظهر الاقصر لما كان يحذف
فاعله فلو اظهر

فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى
المصادر فى العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى
معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا للمحله
ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قايم مقام
الفعل بقرينة ما سياتى قال الرضى المشهور خلاف النحاة فى المفعول المطلق
المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جايزا وواجبا قوله اى فيجوز
فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى الاول
السيرافى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا التاء ويليه باف
مع الفعل فيجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح الرضى قوله
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله
(لان ان مع الفعل لا يكون مفعولا مطلقا)
للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل
بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعنى هذه
الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخر عنهما فاجاب
بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد
اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول
يختص بالقسم الاول قوله من فعل اى حدث اما ان يريد بالحدث
ما سبق فى تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من
قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به
المصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثانى يوافق

تفسير الرضي للفعل وصح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى
اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان
مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قال راجع الى الفعل هو القائم والحدث هذا كلامه فان قلت
اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب
ويضرب لان صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة
مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ
وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم
لمن قام اه نبه على ان لام الفعل الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع
ولك ان تجعل للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فقد اشار الى ان المراد
بمن اعم فيستغنى عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي قد
اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى حجة صحة المثال الخ
بقوله كان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد
بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه [illegible] اسم الفاعل
للجميع لا المجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل بيان للجميع
اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا
او مقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع فان هذه الاحداث نسب
لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى
المضارب المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق شخص يصدر

يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة
لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من المصدر هو المضاربة لمن
قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب يتعلق بضاربه
وكذلك الاقتراب بمعناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص
الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من
هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا محصّل
معنى له اذ الحدث لا بد وان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على
التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب
ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة
واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري
والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان
الاعتبار المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل
قوله قال المص في شرحه اي المص والتعريف قوله وان يكون من قام
به تمام المعنى الموضوع له اه فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق
من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول
فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول
بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان
اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم
التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به
قوله واسندوا اخرج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم

مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به
الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل د نسا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع
من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج
ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونبّه الشارح للامر الثاني فتكلف
في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ستري قوله على زنة
فاعل قال المص وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المستفعل والانفعل
فجعل اسم الفاعل بمعنى مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان
وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم اسم الفاعل
لذات قائم به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد
انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم
الالة واسم الزمان والمكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تع
وكان وعده ماتيا وقال الرضي الاولى ان الماتي في الاية بمعنى المفعول
من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده
مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا للوعد بمنزلة الوعد
الممتنع المفارق عن نفسه فاسند الماتي الى الوعد قيل بيان الصيغة
من وظائف التعريف وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة
كالتعريف

كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله يشترط معنى الحال
او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال
ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة
معنى الفعل فيه لسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه
اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم والهمزة او ما على ذي
صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة
قيد اللام بالموصولة احترازا عن اللام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان
دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل بما سبق على انه
لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما
لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى
المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم
وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوي
بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
ولا يتقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا
في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة
يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب
سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها
زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى

المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة
كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون
جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد
او لا يخفى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب
قال الرضى اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى
بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
قوله مع العمل في معموله ومفعوله ينصبه على المفعولية يعنى اطلاق العمل
غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا حذف مع عمل رفع
الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل
مخل فكذا مع التعريف مخل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا
لحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول
اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه **قوله** اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف
والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به
على الحذف واما على ما ذكره المص فاسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة
التى هى الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه
الذى جراه على ما قال **قوله** لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا
يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال
على خلاف الوضع تنزيل الظروف والسبب بمنزلة المفعول **قوله**
في العمل اى عمل النصب قال الرضى عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط
قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضى ليس هذا في كلام المتقد
لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل
ولو

ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا
من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا **قوله** ما اشتق من فعل لازم اه كان الظاهر ان
يشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا نحو علم الله ليلا يبقى الصفات
الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادثا لم يلتفت
الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا **قوله** على معنى الثبوت
اى المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث
والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى **قوله** فيخرج عنه
ضامر ولا ينهدم به لمخالفتها الصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل
ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل
وانها تجيء وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة للمبالغة اسم
الفاعل **قوله** اى كاينة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب
الظ قياسه على وزن افعل وانه من الثلاثى المزيد فيه والرباعى
على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثى
سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا بل يكون مقصورا
على السماع **قوله** ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان
لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا ينفك عن
الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه
بالمفعول دون فعلها **قوله** فعلى كل من التقديرين معمولها

اما مضاف او متلبس باللام او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة
في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي
ان يراد لمعموليها معمولها الظ لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم
كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير وينبغي ان يراد بالمضاف الى الضمير بلا واسطة
او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة
فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول
في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى
في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه
لان ضابطة الحسن والقبح مبتنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون
اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه فيه ان صورة الخط
لا يصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في
حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة
ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة
من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به
الرضي بعزيته واختلف في حسن وجه وفيه بحث لانه امتناع الحسن وجهه
معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف وهذا
يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع
وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه
قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة
الضمير

الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل
حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة الا الربط كما في حسن وجهه ولذا
لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه فداره
لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب قوله
وما لا ضمير فيه فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه
برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط
الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن
وجه قوله لان معموليها فاعل لهما فلو كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل
فيه بحث لانه يجوز ان يكون الفاعل بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد
الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله ففيهما ضمير الموصوف القياس يقتضي
فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيهما ضمير وان
كان للاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيهما ضمير الا انه خولف
القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة
الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير
في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فلزم حين الجر اعتبار
الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان
الحسن وجههما بالجر قوله فتؤنث انت الصفة جعل تؤنث على صيغة
الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة

مجهول مسندة الى ضمير الصفة **قوله** مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه
وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضى **قوله** وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا والاسماء الجامدة التى اجريت
مجرى الصفات المشبهة نحو شتى الوجه اى احسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى **قوله**
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل
او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشىء ما قام به الشىء لا ما وقع
عليه الشىء فالتعميم لا ينافى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان
يقال المتصف بزيادة على غيره اى معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها
اولا والمراد بغيره غيره مما سواء كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم
هذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** فى ذلك الفعل يعنى ان الجار والمجرور محذوف
والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد عن التعريف فانه
مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا فى المشتق منه والفائدة للادراج لفظ
الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما فى زيد افقه من الحمار
قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف اه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء
الزمان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان بل
لزمان او مكان او آلة مشتق وقوله يخرج اسم الفعل والفاعل والمفعول
فالمشبهة لا يكفى فى كونه التعريف مانعا ما لم يتعرض بخروج صيغ المبالغة والصفة

ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه
لانه موضوع للموصوف بالزيادة الآن يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة
على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل
عليه فى اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم
قوله وهو اى اسم التفضيل من صيغة قدر غيرا ليصح حمل افعل
على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغة
لانه الجادة **قوله** وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم
الكلام المتن لان تثنيتين وجمعين ايضا **قوله** فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل
اخير واشر لا يكفى بمجرد ذاك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما فى الاصل
ليسا اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث
او تحقيق ان افعل قد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية
والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير واشر للجمع لانهما مغير اخير واشر
المستعملين بمن **قوله** وشرط ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثى قيد
الثلاثى بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد
والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين يعنى اكلهما من الحنك ه
واول لانهما شاذان وقيده الرضى لاخراج هذه الامور بقوله
جاء منه فعل وقال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل
التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس

وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما ينسب بكلمة ان تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف
من الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق
من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لانه يخالف فعله فان فعله للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة غيره لا يمكن الا مما يجرى
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى في مدلولاتها الزيادة
والنقصان في محل نظر **قوله** ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية
لانه لا يشتق من البلج بمعنى الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة
قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال
البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلعم في وصف الكوثر ماؤه ابيض
من اللبن **قوله** وعور في القاموس العور كالفرس من ذهاب حس احد
العينين **قوله** فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي
المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون وعيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس
مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه **قوله** ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة
قد تكرر من الشارح وابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندي من غير ابن
وقال في القاموس الهبنق كعلبط كهملع الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات
يزيد بن ثروان فجعل اللقب الا كنية وقال في العين الودعة ويحرك جمعه
ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضا شقها كشق النواة تعلق لدفع
العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح صلعم والكعبة شرفها

الله تع

214

الله تع لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة
يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل وفي الصحاح وافقه وزاد انه احد
بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد
وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا
للفاضل الهندي وذلك منه كان امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله
وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس
ما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو
دابه **قوله** ويستعمل اي اسم التفضيل على ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا
كما في اخر او اسما كما في الدنيا والحبلى اسما للحطة العظيمة او لم يخرج
من معناه نحو اخر المعنى غير فتقول جاءني رجل اخر واعلم ان الاصل
من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول **قوله** واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية
للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة
اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع غيره
قليل **قوله** ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر
كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض
المضاف اليه لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض
في جوار عند من جعل تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم

كما فى قبل واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه
بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة
مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد
اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير شعر وتفضيل زيد
فى الكبر بل افعل التفضيل خرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد
الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال
زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه
الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره
وهو الاصح ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه
تع من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل من الكثرة فى المطابقة
اجراء مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من قوله احدها وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذى هو المقصود
واجيب بوجوه احدها جعل احد محذوف المضاف اى قصد احدها
وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدها حاصل بان يقصد
وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ان يقصد والشارح اشار
الى دفعه بقوله اى احدها زيادة موصوفه المقصودة به وكانه جعله
ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار
تحقيقه فى ضمن بعضهم الاولى فى ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم

انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى كان قوله لان وضعه لتفضيل الشئ
على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير
المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه
وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به
الرضى الا انه ينبغى ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا
مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه راد قوله وتخصيصه لان الاضافة للتوضيح
يشتمل التعريف والتخصيص بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص
وقوله نحو قولك نبينا عم افضل قوله ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه
افضل جميع مخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء مع بقاء
العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غاية ان العمل فى
هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر كذا غاية ان
العمل لانه يعمل فى المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضى قيده بالمستتر
فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف
والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف
اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر اثر العمل فى لفظه والا كان عمله فى سائر المبنيات
قوله انما خص بالفاعل الا انه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا

بما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا
بارزا ونظيره قولهم رافعة الظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد فيه باللفظ
الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه
لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا
اذا كان الشيء اه فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به
ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب
منك لزيد وانا اعرف منك بزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية
اه ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في
نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه
لما كان اه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد
لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **قوله** الا
اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى
ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل
لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل
بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفع الفاعل بلا
اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه **قوله** وهو في المعنى صفة
لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق مسببا وقال الهندي
الى تعبير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل

بيانه في اصطلاحهم
سببا

سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا
فالاسباب ح مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه يلزم
ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا
كان جعله او سقيما **قوله** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حل قول
المص يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس
فينبغي ان يطابق السبب والتفسير غيره في قوله باعتبار الاول وقوله باعتبار
الثاني مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى
اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار
في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد
في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من
مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من نوله على نفسه **قوله** والمساواة
يا باه مقام المدح ومحمل هذا البيان يخص ما لا يكون المقصود منه المدح ومحمل
اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع
بقاء افادة اصل الفضل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون
حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني
لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان صاحبه بانه يجري
في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل
قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لا يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكره

اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وح

قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية اه فان قلت هذا
السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة
التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن تاول
عبارة الشارح وجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين
السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل الفصلوا بين العامل
ومعموله الضعيف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي قوله ولو
قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه
قال يقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت
الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده
الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة
كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبة واجاب
بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح التحمل مع ضعف عمله ويمكن ان يجعل ما ذكره
المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون
فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام
لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي
منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل
الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل
القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفع
الاضطرار

بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا
الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق فلا يلتفت اليه واجيب
بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان
المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار قوله ولو رفع لفظ العين
ان لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه
عنه قياسا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير الا ان كحل
عين زيد رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بالمقصود
تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد اذ عمل اسم
التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار و
يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير
من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين
لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له
في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله
على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة
ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك وان يكون
في اللفظ مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل
المفضل فتامل قوله وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل

احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ماذكره الرضى
بوجهين وماذكره هو ان قولك كعين زيد مفعول رايت احسن فيها الكحل بدل
منه بدل الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى
احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولامثلها حذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى ولايجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله
كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
وكيف يكون مثل الشيء زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح
اشار الى انه مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه
لم يرض بكونها اسما لان الظ كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكحيل لا في الفضل
وحسنه واما بجعل المماثلة في بعض المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه
الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد
في الفضل على جميع ماعداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي
مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظ من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخرين
فرقا بان لايتعين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل ولايصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين
لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال

فان معنى فان قدمت اه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب احسن وليس
لك ان ترفعه بنا على انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل
والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك المفضل هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه
مقدر فجنسها اعمال احسن متفقتان نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام
بيان الاختصار وماذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال فيه بذكر المثال والتمثيل
بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان لان
اسم الجمع لايجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وساريا
من السرى واحتمل جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اي
اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لانه حقه التقديم على المستثنى
فلذا لم يلتفت اليه قوله قوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي
اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتدبر واعلم قوله
واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار
الناس وقطاع الطريق قوله والحال اني ارى جعل الواو حالية وقيل
اعتراضية وماذكره اظهر واعا قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول
وما رايت ليفيد انه ما ارى ولا يرى قط لانه لو ارى مثل الجزئيات
الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل قوله فلما وصل النوبة الى مبحث
الفعل سلك تلك الطريق اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة
واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل

بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم قوله اى نفس مادل يعني
الكلمة جمع بين مادل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
مع تذكيره وهو انه باعتبار لفظ مادل دون معناه قوله اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل
على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى
حرفي غير مستقل قوله ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف
في ان معنى الفعل [illegible] النسبة الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني
معنى حرفي لا يفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل
بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى
مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا
منفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المعنى
المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج
النسبة عن كونها مرادة بتقييد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج
الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به
الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق
المعنى كما صرح به المحقق الرازي في محاكمات شرح الرسالة الشمسية
ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة
ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا

فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل
معنى فان قدمت اه انك ان قدمت ذكر العين وجب له نصبا حسن وليس لك
ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي كما ليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل
والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك المفضل عليه هو عين المفضل لا انه وان لم يذكر لكنه
وصفا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة بقال جميعها ليس دائرا بين
الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم
على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اى كل واحد وكذا
جاءني جميع الرجال قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة
عن الحدث يدخل فيه لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات
عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله او لتقليل الفعل
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي وتحقيقه
فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل
الاصطلاحي واراد بقوله مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول وشئ
من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال
القريب مع التاكيد لتقليل الفعل تعليل صرح به المحقق التفتازاني في شرح
التلخيص قوله لانها وضعت اه ولان الشئ مالم يخص الشئ لم يعمل فيه
قوله وانما خص به لحوق تاء التانيث اى الساكنة وبهذا صح قوله
والصفات استغنت عنها اه قوله ولحوق نحو تاء فعلت الاخصر
ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق

تاء التأنيث اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات والاولى ان يفسر نحو
تأفعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالتحريك لاختصاص
البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله
اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا فى تعريفات
هذا الفن قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء
الزمان زمانى وهو التقديم الذى لايجامع فيه المتقدم بين اجزاء الزمان
وهو التقدم الذى لايجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو
بين العلة التامة والمعلول ولتحقيقه علم اخر ولفهمه مخاطب اخر ولزوم
ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباس التقدم
بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو
متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع
فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع
الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم
على زمانك قوله مبنى على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه تعريفه كما
هو عادته قوله بين المعانى المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضى ايضا
يكون مشتركا باحد حروف نايت فى اوايله الظ فى اوله قوله كوقوع
الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضى ايضا
يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف

بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف نايت دائمى
فلذا قيد مشابهة باحد حروف نايت ولو جعل مشابهة باحد حروف نايت
ولو جعل مشابهة لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان
والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع
فى البيان ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم
الواحد وينتهى الى الغايب قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب
قوله اى للمتكلم المفرد يجب تركه لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم
باضرب ونضرب وانما وصف نحو اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل
عليه وصفه نحو نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير
قوله او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله اى حال كونه المؤنث
اه يمكن جعل غيبة مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو
قال المخاطبة والغايبة والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا
الكلام فى قوة اه دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب
غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو
باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون
تاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال ما ل البيان
انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد ونون جمع مؤنث وفيه ان قوله
ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب منه فيكون الشبهة بحالها لا

لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله
اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة في وقت عدم
الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل باحدى النونين قوله
واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى
ما يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة
مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتح او حذف
نون اوجبه العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف
اقتضاها العامل قوله فالصحيح منه اى المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به
نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احترز عما هو
عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل
لامه ليشمل نحو يحرنجم بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربك قوله متصل نحو يضرب وما
يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكن جرد عن الضمير البارز
المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فا معنى التجريد عن الضمير
ان لا يتصل به يدل عليه قوله فالمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية لا حاجة
الى هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا بالتثنية والجمع والمخاطب
قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع
مطلقا في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث

لا انتقض

لا انتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم تقييده لفظا
كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر
لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم
قد يكون بالسكون تقديرا اذا احرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم
قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز لا الاعراب حتى يكون قاصرا
والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاتته بالحقه به قوله
والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سوق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف
على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد دالا على مجرد
المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المص بقولنا مثل يضربان
وتدعوان اه بدل يضربان وتضربان لكان اوضح قوله اسقط الحرف
المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط قوله
والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره
حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله
هذا التجرد لم يفيد والتجرد في المضارع وقيدوه في المبتداء حيث قالوا هو
التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه في المبتدا او اسناده
الى الشيء كما في قسم المسند اليه من المبتداء لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون
المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد
عن العوامل وليس المعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد
منه المجرد غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر من بيانه الاقسام

المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب بعينه وينصب
بان اه وفي بيان المجزوم وينجزم بلم اه فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم
تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل
انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الجازم والناصب يمتنع وقوع الاسم
موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان
يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه
موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة
والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان
العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي يجعل العامل
حروف انيتن **قوله** كما في زيد يضرب لانتفاء صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة
بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا نؤثر فيه العامل **قوله** ابدل
الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة
تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل لا ان يرده لان لا ان
لا ان تضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب **قوله**
لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا
للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد
فاعمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن
من بين حروف النفي بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو اه ماذكره الشارح في تفصيل
الحروف الذي يعد بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص يفصلها

فحمل

فحمل ما ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى هذا يشعر بان العلم جاء
بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم
حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرواية
او الوجدان او الظن الى غير ذلك **قوله** هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر
اي المحصور هي المخففة لا غير وفيه صادمنا بلا لعوله والتي تقع بعد الظن وقوله
من الثقيلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من الثقيلة **قوله** فانها
للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي
الناقصة الناصبة الغيت لخروجها من مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة
الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع
اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
قوله لا موجد مطلقا كما قيل ولا موجد في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله** لكونه
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب
كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك
ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل
في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل **قوله** واذا وقعت
بعد الواو والفاء خص بيانه هذا الحكم في كسهم بالواقع بعد الفاء الواو
وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوه
ولم يجيزوها اذا وجهين فتدبر **قوله** فالوجهان جايزان جعل

وجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الجزاء هون من حذف عامل الفاعل
لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند الاغير
لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان لا الغاء
والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك
المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بالسببية سيما
وقد علم معناها قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن
الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل
اذ كان بمعناها او معنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه
ان يكون مجروره اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه قوله فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى
قوله كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل
المضارع حكاية حال ولا ينافي كون المضارع حكاية حال على ذكر امس
مع الماضي قبل فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة
المذكورة القابلة لذلك في كلام المص تحكم قوله كانك كنت في زمان
الدخول هيئة هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ
الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكي
من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم
الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الان يقال
بنا في افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته قوله كما توهم بعضهم وجه

فيه انها علم الاستقبال

التوهم

التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها
قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها
وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة
كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان يحتمل المثال تحقيقا
او حكاية وهذا الكتاب للمص فجعل الشارح مثالا للحال التحقيق يخالف حال التحقيق
قوله قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين
لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري
يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري
منقضيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع
مجرد انتفاء الشرط الاول لا انتفاء شرط صحة التامل قوله فيبقى الناقصة
بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر
متعلق لحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة ادخلها بالرفع على تقديره
قوله فحتى لعله ايهم عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر
الى سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه
اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف
المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة
محتملة قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فضل الله تعذيبهم
فتامل قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدا ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك

لاوجه للفاء فی قوله فبتقدیر ان والاولی ان تقدیر الکلام ذو الفاء ناصبة
بشرطین قوله احدهما السببیة ای قصد السببیة وقرینة علیه الشارح
قوله من النفی المستدعی جوابا وصف النفی بما یکشف عن کونه فی معنی الانشاء
قد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء یوجب تقدیر ان لیصیر مفردا
فیصح عطفه علی المفرد المستنبط من الجملة الانشائیة لان الفاء عاطفة لا یمکن
العطف علی الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او یدل علی ان الفاء هنا مبعد
عن العطف بتقدیم الانشاء المستدعی للجواب فان الجواب لا یعطف فبینهما
تناف ولا یخفی ان ما دل کلامه من انه اذا لم یقصد السببیة فی ربنی فاکرمک
لا یصح النصب یتجه علیه انه یشکل مع الرفع توجیه العضد الآتی یقال ح یکون
من وضع الفعل موضع المصدر کما فی تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه قوله والحق
بالمجاز فاستر یا اجعله لضرورة الشعر ومبنی ذلک توجیه العطف بتاویل
ما قبله بقولنا سیقع متی نترک منزلی والحاقی بالحجاز فالاستراحة ویمکن ان
توجیهه بما یخرجه عن الضرورة وان یجعل سأترک فی معنی الامر ای لاترک ولا
لحق فاستریحا قوله واو التی ینتصب اه اکتفی ههنا بتقدیر متعلق الظرف ولم
تقدر المبتدا ولقد احسن قوله ای بشرط ان یکون بمعنی الی اه لا یخفی انه
بعید والاولی ان یراد انه ینتصب بعدها بتقدیر ان بشرط ان یکون فی الترکیب
معنی الی ان فتقدیر ان لیتم اللفظ الدال علی معنی الی ان قوله اذا کان المعطوف
علیه اسما صریحا قید الاسم بالصریح لیخرج نحو عجبنی ان یضرب زید فیشتم فانه
ح لا یقدر ان لجواز عطفه علی مدخول ان ونصبه بکلمة ان السابقة وفیه نظر

لانه

لانه یشکل باعجبنی انک انسان وتعلم فانه یجب فیه تقدیر ان فالاولی ان لا تقید
الاسم بالصریح ویمنع کون المعطوف علیه فی اعجبنی ان یضرب فیشتم اسما بل
المعطوف علیه الفعل والتاویل بالاسم متاخر عن العطف ویرد علیه انه کان
المناسب ح ذکرها مرتین ویمکن ان یجاب بان العاطفة فی تقدیر ان
علی نحوین احدهما امتیاز بعض عن بعض فی الشرط والثانی اشتراک الجمیع
فیه فعدا ولا المحصورات بشرط لینضبط وفصل عقیبها شرایطها ثم اتم العدد
بذکر المشترکات فی الشرط مرة واحدة لعدم احتیاجها الی التفصیل قوله
ومع العاطفة ای مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترک
بین الکل بخلاف العاطفات المقدر ان بعدها بشرط مخصوص کما فصل فی
حتی واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذکرت
بهذه العبارة حین بیان الشرط المشترک بین الکل فتامل قوله وینجزم
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فی معنی النهی اضاف اللام لانه نکرة
قابلة للاضافة ولم یضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل
الشارح قوله فی النهی صفة لا فاحتاج الی تقدیر المعرفة والمشهور تقدیر
الظرف بالنکرة والموافق بالمشهور ان یکون التقدیر ولا المستعملة فی النهی
لجعل قوله فی النهی حالا الا ان الانسب بالمعنی تقدیر المعرفة فما جعله ارجح لان
رعایة جانب المعنی اهم من رعایة جانب اللفظ قوله وهذه الکلمات تجزم
فعلا واحدا ای تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد تعدد مجزومه
بالعطف نقول لا یضرب ویقتل قوله وکلم المجازاة ای بعضها فان کیفما

قوله اختر زعما الاستعمال فی معنی النفی وعما لم یستعمل فی شیء نحو لا اقسم صح

واذا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اى قد يكون كذلك كما ستعرف

قوله واى وهو ايضا مما يجزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا

وبدونه قوله مع كيفما واذا فسادها في كيفما شذوذ اذ ذكرنا من كلم المجازاة

كالجزم بها شاذ قوله ويختص اى لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من

تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة

قوية بين العامل ومعموله فيه بحيث لان ان واذ لم يضرب ليس على مثله في يضرب لانه

مدخول لم ومعموله وانما مدخوله ان لم اضرب قوله ولا النهى لا يصح اضافة

العلم وكانه ذكرها وجعل النهى مرفوعا صفة لكل لا بمعنى لا الناهية قوله

لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى جعله

سببا فالالائق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني

فكان المص اراد بجعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فما له ان

المراد لافادة مسببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه

بعد عن التصحيح قوله من حيث يبتنى على الاول اه قد يبتنى كذلك وذلك اذا

كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك

والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء

الا ان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير

حرف الشرط فيه اى تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت

فظ واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزاء لم يكن لانه لم يقرب لم وسيغه معنى الا

لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب وبتصور

بباه كالجزم بها

يتنى بباه

فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام

الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه

معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا

قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ قوله

او بلن حيث يجب فيه الفاء اه لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم

انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهاما

نحو ان لم يضربك زيد فاضربه او مضارع منفى بما نحو ان لم يضربك فما تضربه

ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا

ينقلب الى المستقبل والمنفى بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء

نبه على ان الفاء واذا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية

مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اى بالجملة الاسمية فالضمير راجع

الى ما تضمنه اسمية بالجملة فتدبر قوله وان التى ينجزم بها المضارع

حال كونها مقدرة اه عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص

وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله

بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعوا

اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذا كان المضارع الواقع

اه لا حاجة في تقديرها الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان

تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر

قوله فانهم يطلقون امثلة الماضى اه اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم

يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة قوله مثال الامر عشرات قوله الامر بالصيغة
قوله في بعض الشروح اه الامر المعرف بصيغة لا يحتمل ان يكون اى يكون
بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر بتوهم بعيد على انه
لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر
كما يقال لام الامر والاوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الاعلى فزاد المثال
ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها اه قوله يطلب
بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة
الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل
لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل
اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل آه يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس
والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة عن المجهول قد عرفت ما فيه
وكذا قوله المخاطب احترازا عن الغايب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة
احترازا عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق
انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع
قوله وفي الصورة حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه
حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط

حرف

حرف العلة حكم الاخر اما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر
الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت
منزلة كلمة واحدة فينزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اى بعد
حرف المضارعة يعني المص بعد كون آخره او حذف قوله والمراد بالرباعي
هنا اى في علم النحو واما في المحكي الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة
وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من
باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان
ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا
قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله رفعا
لالتباس يعني ضم الهمزة جعلت كالمعين رفعا للالتباس بالمضارع على تقدير
الفتح اى فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في اقتل اه سهو من قلم الناسخ لان
الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضم فلا معنى للتكلم في ابطال
فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون
لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فاقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد
المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما
ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة
ضمة فضمير سواه المصيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن
بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت يكون الساكن ضمة قوله

في حكم المجزوم آه ولهذا اكتفى ببيان
زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فتعاطى ذلك
اسكن آخره بما لا حاجة اليه ومع علة
قاصر اذ ليس فيما في آخره نون او حرف
اسكان الآخر بل كالى الحروف الاصول
حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره صح

قوله مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون بعد
ساكن همزة بعد حرف المضارعة ضمة قوله او حذف مضاف اى فاعل فعله اه
لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل
لم يزد فى الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما
لادنى ملابسة لم يشتبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول
فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة
الشايعة قوله اكتفاء بذكره فيما سبق فى تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكن انه
لم يذكره اعتمادا على اشتهاده انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة
المفعول قوله وبضم الثالث لحوق خوف اللبس الاحصر ان يقول فان كان ماضيا
كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله وبضم الثالث
مع همزة الوصل والثانى مع التاء قوله لئلا يلتبس فى الدرج بالامر فى تثنية الغائب ... الدرج ببابه
وجمعه مطلقا وفى واحدة وقفا والاولى ترك التقليل ويفسر قوله خوف
اللبس قوله هذا علة لقوله يضم والثانى يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه
لو اكتفى فى ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس
فى باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم
اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس قوله
اى ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف
لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب قوله وانما خص معتل العين

بالذكر

227

بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر
معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من
الناسخ وصوابه وانما خص المعتل بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى الماضى
وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدى وغير المتعدى هذا
فبدا ان لقسمى الفعل الاقسام فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى
الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول به ولذا جاز حذف فاعله والسر فى
ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزء ان معنى الفعل وما سوى
المصدر مما يشبهه فيقول المصدر المتعدى ما اشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى
المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه
كذلك قال المتعدى من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل
فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف
اسم المفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول
فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذى
هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال قوله وهيئة
الفاعل فقد حقق ان المفعول الذى بين الحال هيئته اعم من المفعول به
فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له تعلق
بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدى يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير

لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعل نحو تدحرج قوله بالالف
المفاعلة او بين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور ان
في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهم تركا
لانهما لا يبديان جوهر الحروف ولا ينصرفان في معناه بما يجعله طاليا
للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة
الاحرف فان ما تنبه صاحبه في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب مفعولا
بل احدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجه
معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقبل في التعدية مع
بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية
كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون
قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
من مفعوليهما من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها قوله كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وليتخصيص بيان المعصر به بل هما مظهر
مثلهما في خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام
ولا النفي تقول اعلمت زيد العمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يكون
المفعول الثاني مع الفاعل ضمير الشيء واحد فتقول اعلمتني زيدا قاعدا قوله
كانهم ارادوا بالشك الظن هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله تساوي الطرفين
اى وقوع

اى وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها
ناشية عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم بعيني هكذا
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضي ان يكون
هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان
انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع
انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اى
الافعال عنه اى عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من توابع الجملة
الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة الجملة المدخولة
وليست كساير دواخل الجملة فافهم قوله فينصب الجزئين على انهما مفعول
لها الظ مفعولان لها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها قوله اذا
ذكر احدهما ذكر الاخر اى هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله
على ما فصله اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت
كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه
اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في الحاشية
اى لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا فصبح في
قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفي العباب اى لا تخلنا اذلاء
على الملك اغرائك الملك بنا وبالجملة جعل العزاء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده
في اللغة قوله فلا تقول علمت فظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم
جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين

لان هناك جهات افادة اخركان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا
اى يقع عنه ظن كثير وعلم قليل او نقول لا يعلم ربه الا بالبراهين ولا
يظن الآبا ما دات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله لا استقلال
الجزئين المصالحين لان يكون مبتداء وخبرا او مفعولين لها الظاهر الواو
ثم لا يظهر فائدة فى وصف الجزئين وكذا لا فائدة فى تقييد الكلام بالتام
وكلامية غير مقيدة بالتقرير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا
الآن يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلهذا
قيد جوازه المبنى اه ولا احتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل
قوله او بواسطة نحو غلام من انت فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه
يمتزجان معه امتزاجا فاما بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف
وحرف الجر يصير معتبرا قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت معنى الاستفهام
قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز
لا واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جايزا لكان فى قوله
ومنها جواز الغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الغاء واجب فى الصور
المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق
بل اراد الفرق بين حصيصتى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الغاء جايز
فلذ قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام
فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله راى البصرية اى راى البصرية اى راى
بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد رأى للرماح دريئة اى ابصر

حلقة

حـ لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه صح

229

حلقة هى هدف الرماح ولكون ارى بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعوله
الثانى وعلى ما ذكره هى حال قوله ما عدا حسبت اه لا يصح الاستثناء من بعض
افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة فى هذا
البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهى اما العلم او الظن فالمراد
بالمعانى بمعنى ما فوق الواحد قوله لئلا يقال اه ولا وجه لتخصيص باب هذا
البعض من المعانى الاخر فان لكل منها معان آخر قوله بمعنى صرت ذا حسب وهو
الذى فى شعره شقرة كذا فى العباب قوله بظنين اى بمتهم فظنين بمعنى
مفعول قوله لانها لا تتم بمرفوعها وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة
بالحدث الداخل فى مدلولها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم
ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها
لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى يتم لمرفوعها وفيه ما فيه قوله هو
تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة
هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذى هو صفة المتكلم
ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظ وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل
الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة
لا يليق بمقام التعريف قوله فكل من الصفة والتقدير عمدة لو كان مجرد
الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان
ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا اخر لا بد
من بيانه حتى نتكلم عليه على ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة فى التامة

يمكن دفع النظر بان الاكثر والاشهر ان الانقسام فى التسمية بالمحل وفى الاول اى لا يعمل بعض المعنى الحج

من لزوم التسمية افعال المدح والذم ايضا ناقصة بناء على نقصان عددها وجوابه كجواب السابق تحمله

بمنع خروجها بقوله وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما
يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة
لا يساعده قوله ولو جعل الموضوع له اه اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف
في معاني الافعال الناقصة وجعلها بمجرد التقرير يدعو خروج ما زاد
على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون
تمام الموضوع التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه
الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل
اللام اه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض
من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير
ما اشتهر في بيان التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير
الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية
لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجملة الاسمية الداخلة
على النسبة المدلولة وتاكيد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها
ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة
التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على ان يكون العمدة تقرير الفاعل قوله لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة
الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره
من العبارة قوله وقد يضمن كثيرا اه التضمين ملاحظة معنى فعل لازم التفسير
بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة ولا ابرازه في مقام

التفسير

التفسير طريقان جعل الاصل ما بنا والمضمن حالا اولهما في تعبير تم الشعر بهذا
عشرة تم الشعر بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هكذا كما ذكره الشارح
فقوله تام وكلا حالان لا اضعان كما توهم العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت
في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب حدث
من الخوارج حين ارسل اليهم علي رحمة الله عليه ابن عباس اي ما جاءت غفلتنا
حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا قوله ازهو شونة بالضم السكين
العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز رجاء وقعده ولهذا جاء المص بالتركيبين
اللذين هما وقعا فيهما الكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه
يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه كذا
قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد الجملة
الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتداء
والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى
الاسم ايضا فصارت زيد غنيا لجعل الغنى منتقلا اليه وبجعل زيد منتقلا
قوله ثبوتا ماضيا الا او جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان
انه ليس لزمان معين من الماضي قوله بيهاء قفر انيتها ، المفازة التي لا يهتدى
فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها
بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها
كذا في العباب قوله فان بيوضها لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان
بمعناه لفسد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف وانما ذكره مع

كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة الا انه مختلف فيه فعند بعضهم
انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر
انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان
لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة مع عدم ظهور العمل
في جملة بعدها **قوله** وكقوله تع كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع
الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا
بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا كن موجودا
قوله ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها
شاملة لجميع تصاريفها **قوله** فبالك من نفي نحو لن ابؤسا استغاثة
من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليها اما لارادة المتعدد
بالمصدر او بجعل ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحدا لتعدد الخبر
قوله قبل سمي اسمها فاعلا قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله
وهو ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة
لاختصاص الاطلاق ببعض افعال ونحن نقول انه في هذا الكلام يجمع الخبر
مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من تسمي الاسم فيه فاعلا مسمى
باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا
قوله معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص مما

لا يقتضي

لا يقتضيه او تقديرا كقوله تع وللتعميم قال ويلزمها النفي ولو يقل ويلزم كلمة
النفي **قوله** وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر
ولكن مندرجة عنه لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس الامر بهذه المشابهة في شيء من المصادر **قوله** احتاج الى كلام سوى ما دخل
عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على
انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها
كلها اه كان الاسم الانسب ان يقول وامره كامر خبر المبتدا اه ح لا يشكل عليه ما اورده
الشارح ايضا **قوله** فان اريد بجواز التقديم اه يمكن ان يختار هذا الشق
ويراد انه يجوز تقديم على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع
العارضة من هذا التقديم قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا **قوله**
نحو كريم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر
على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم يتجه على قوله
قسم يجوز **قوله** وهي اي الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام اذ هي راجعة
الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح
واخواتها ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالفة والمراد بالاختلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه لمخالفة الاجماع وعدم
ضعف جانب المخالف في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان

آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف
فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة وليس من قبيل
اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخالف مخالفة ابن كيسان
فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالف لعون عند المص في ليس
بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اى فعل اشارة الى ان التعريف
لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة
اى هي ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة
عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاق ولا يقول عسى
الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف لا
وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاءات في الاغلب
انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكن مع كثرتها مغلوبة بالحروف انشائية ولا
قوله اما في جانب الاسم بزيادة ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح
تاويل الخبر باسم الفاعل قوله انما وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت
صائما قوله والذي ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما
قوله فيخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل
الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر
يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا

التوجيه

التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرده ايضا انه لو كان كذلك لينبغي
ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخر وهو ان يجعل اه يتوقف
صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان
الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا يبتنى على مذهب البصريين من اختيار
اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان عن الفعل اه فالاولى ان يقول المص تقول
عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة
قولك اه هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم
عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة
كما كانت في الاستعمال الاول قوله فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه اه
لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح قوله ان يمصح مصح بمعنى ذهب وانقطع قوله اى كساير الافعال
اى باقي الافعال قوله وغيره اى غير لم يكد وجعل لم اجد قوله حال عسى
على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عسنة بزيادة النون
بعد العين ولم نجدها من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل الا وفي
المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت
وجه التمسك به اه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان
وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به القرب في الماضي اذا
استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان
فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل فوجه التمسك به تام والجواب ضعيف

قوله وفي الدعوى اذا نسة اه لا نقول لم يكن ماضيا فيجب ان يكون للاثبات
لانا نقول جعله اذا مستقبلا فكان من خطاء ذي الرمة راى انه ماض وكانه
غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تقييد اذا او سد الباب اعتراض المعاصرين
قوله لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وفيه ان ما يسبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك منشرا مرتبا
وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله
لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن فتفطن قوله
وهو مثل عسى وكاد في الاستعمال الا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل
فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدونه ان وهذا تناقض
قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه
على حال الفرد فقيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون
النكتة فيه بعينه ما يذكر ... لذكر كل الكلي اقرب ولك ان تقول اجمع مع عدم كونه
الا نوعين اشارة الى فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء
كان هذين او غيرها الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنية بالنظر الى نوعي صيغته
وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في ضمن التثنية
والجمع اي كما هو مفهوم في صريح المفرد قوله ولا شك عشرة الشل اليبس في اليد او ذهابها
بها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وبهذا من التعجب حسن الرمي
قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس اه يمكن ان يجاب بالمراد ما وضع لانشاء

التعجب

التعجب وليس اه يمكن ان يجاب بالمراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس هذا المصدر
وقاتله الله من شاعر ولا شل عشرة ليس كذلك قوله ولو اي لفعل التعجب اولا وضع
الا وجه هو الاول لان تعريف الشيء ليتاتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف قوله
ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه قوله وما امقت الكذب
في القاموس مقته اي ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق خبر
من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات
الجائزة في غيرها والممتنعة واما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل
التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله واجيب اه
لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكر والماء البارد لا يحصل
من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا
يؤخر عما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر
من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل
المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا لا امر جلي
واما من جعل المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فيلزم استثناء الشيء عن نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا قوله قال الشارح الرضي اه وانما يلتفت اليه المص لانه
لم يكن حاحسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه
فعل التعجب لا يجامع هذا القول قوله وبه اي مجروره وانما عبر عنه به لان الباء
لزيادته كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء من قوله والمعمول

السئلة بالفتح ما يتمسك به فاعرف

عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ويمكن ان يقال الخطاب للحق والباء سببية اي صيرا حسن حسنا
بزيد قوله بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق
النحويين والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم
كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله
او تمييزا بنكرة منصوبة وصف المنصوب لمجرد التوضيح اذ المميز اما منصوب او مجرور
وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر
ولك ان تريد بالمنصوبة لا محالة فاحترز عن ما يحتمل التقابل بين النكرة وبين
ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه
قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني لتلائم ما سبق ولا يخفى انه اذا
كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة وكذا لا يظهر على
هذا التقدير كون المضمر في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا
تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم
رجلا ليس المضمر بل الضمير مع مميزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا
بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب
جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التفسير على
الابهام قوله اي مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان
يكون مفعولا وظني ان الملتبس بالفاعل بتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل
بالمفعول بتعيين المقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لا يحتمل تخصيص التعميم

التعميم في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره قوله من حب
الشيء او حب اه يريد ان في حب لغتان حب بفتح الفاء كما هو القياس وحب
بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصل حب على وزن حسن ونحو
في الصحاح تفصيل وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله
اي هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الا ان
العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكور
المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان
الراكب حال من الفاعل من المخصوص فيه مصادرة لان المدعي ان ذا
والحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حالا عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح
فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي يرجحها
بالضم مصدر رجح على وزن كرم وعلم معناه الاتساع كذا في القاموس
قوله فمن عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم
معها كما جمع تاؤه مع التاء ان فرقا بين المعدود وما يجيء والمعدود
حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب تضمر
ايضا ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا
قوله كثيرا ما يطلقون الغاية اه فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية
على قدر الله تعالى
بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على التقدير من اول
النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي الابتداء له

نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية واما تغيير الغاية بمعنى المسافة
فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقة
او التنزيلية قوله وعلامة صحة الموصول موضعها لا يقال لا يصح وضع الموصول
موضع من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه
يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع
الموصول موضعها مع ايراد مقتضيات الموصول قوله وهو وارد على الحكاية
فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه منفيا في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان
والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال احتاه كما يقال اليه ومعه وليس
اختصاص بالظرفي بمجرد كونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع
الساق قوله والمصاحبة تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة
بالمصاحبة قوله والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون
الفرس في مكانه يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف
في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غيره اي في غير المجرد
غير الجر لواقع اه هذا يدل على ان يكون ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي
فاستعمال الباء للاستعانة والالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيد
به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره
انه للاثبات بشيء والنفي عن غيره وجرى عليه النحاة وذكر بعض المتاخرين

ان معنى

ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في دينار لعمرو واذا
واذا كان اخا بكر ايضا وفيه انه لا ينتفي الاختصاص الاضافي في مورد
استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو
في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كالواو
في القسم لا كالباء قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف
الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي
انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانه اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين
فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول بمجرد
رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة بالعدد
الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا بيانهم عنه قوله ويستعمل في معنى
التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل
قوله سيف صيقل اي مجلو قوله وواوها اي واو رب في حكمها ولا يخص
مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل وواوها في حكمها
لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة
تنبيها على ان التفاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير
دون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله
وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحيز عامرا او غامرا الغامر الخراب والانيس
المؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام وبضم الياء والجشن
والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كذا ذلك في القاموس قوله لانه

كانه اشارة الى ان الاولى ان يقال وواوها في حكمها صح

ذلك تعسف وجوب ارتكابه للنفاء ويل يسهل ذلك ويخرج عن كونه تعسفا

قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والا يكون الاعند خرج الفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل فى السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معانى كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو

قوله مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصا بلفظ الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح اه لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله ويتلقى اى يجاب يقال تلقيت كذا اى القى اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملقى اليه جوابه تجوزا فصار ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه او ان او حرف النفى قوله اى توسط القسم بين اجزائه تنازع اعترض وتقدم فى ما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح

قوله اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا فى وجه واما الباقى ففيه ما لا زيادة فيه شيء وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة

احق

236

احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء فى صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنها ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ووجه الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير فى التقدير قال الرضى اعلم انه اذا امكن فى حرف تجرى توهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع ويضمن فعله المعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكون عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حرف الجر فى عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معانيها معانى الافعال اه لو يرد ان بهذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها للانشاء التاكيد والتشبيه والترجى والتمنى فى الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لا انها بمعنى الافعال المقصد بها الانشاء ومن الشايع استعمال الماضى فى الانشاء لصيغ العقود قوله بعت واشتريت

قوله اى بعكس بافيها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف بلفظ مماثلة

ضميري لها وعكسها في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء
من هذه الحروف فان قلت ان اريد لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه
فان هذه ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فاذكره
من الموجب لا يوجب اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه
اذ لا ينكر صحة زيد اقائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان
مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جملا مفردا فهي ليست
في صدر كلام وقعت فيه قوله ويلحقها اي هذه الحروف ماء الكافة فتلغى
على الافصح سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره بعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما
لضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد
كما زائد كما في حال اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح
والاصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان السماع
يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا تغير
معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى
عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه
الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه
قوله فكسرت ان نبه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعول المحذوف
ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل
ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم اوله وعليه حمل الشارح
الرضي وح يتجه عليه اذ لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول

بل ها

المقابل بوسط كلام وح يقابل كونه بعد القول
والموصول لانهما وسطا كلام المتكلم مح

بل ها يجب كونه ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث
قال وكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء
مواضع الكسرة لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب
قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن
قوله حال كونها مع جملتها فاعلا نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا
ولا مفعولا ولا مبتداء ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء
ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتداء في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدرج في الفاعل
على اصطلاح غير المص ويدرج على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول
القول ومفعول باب علمت اذا دخل في غيره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا
القائم فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه
ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه
للمضاف اليه فلم يغنه ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي والكسائي زعما
ان ما بعد لولا فاعل والكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد الشيخ
الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك سواد مقدر وهو انه يجب ان بعد لولا
جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال
لا عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا يحذف قطعا وان الفتح لا يوجب

الفعلية لايساعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لاسوال يدفعه قوله
نحو انك قائم صوابه لو انك قمت كما ستعرف في بحث حروف الشرط قوله فان
جاء في موضع التقدير ان اه ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لاينافي جواز
الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه
ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدا او خبر
مبتدا اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت
لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا
تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقديم الخبر مؤخرا
وهو لايجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدا ليس
موضع المفرد لان الخبر قد يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد
كما عد المبتدا والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق
خبر المبتدا في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة ما اشتبه قولهم
انه انفع في مقام تعليل وجوب الفتح اشتباه واجدرها بالتحقيق
لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تع لاجرم ان لهم النار
بالفتح وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائده كما في لا
اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل
وفسره سيبويه بمعنى حق وهو مصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى
فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لاجرم ان لهم النار لا قطع من

من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه
حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لآتينك ولاجرم انك قائم بالكسر
فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض التسمية وحكى الكوفيون فيه
تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم
وتبديل همزة ان بالعين فمما يمتحن به لا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ
ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه قمت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين
الفتح لان ما زائدة وغير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا يشتبه
بكان قوله جاز العطف على اسم ان الظاهر انه لم يرتبط بما قبله فكانه حفظ
كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة جعل بعضهم
المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول
وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون علمت فيه بتاويل الجملة لانه نائب
مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل المفرد فكيف يوجب
كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة
ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة
خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي
التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنها والكل عن ايضا والجواز هو القياس قوله حاكم
بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على
محله لان كون شيء واحد خبرا لاسمين متغايرا الاعراب تغايرا ظاهرا

قوله ان تكون له اسم ان اه قال الشيخ الرضي
الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء

مستنكرا بخلاف كونه خبرا عن اسمين * غير مخالف للاعراب فانه ليس بتلك المثابة
من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرا قائمان عنده على انه يلزم
احتياج عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان
قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا
ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في اشتراط البناء
مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو المضمر فالواضح في اشتراط البناء مطلقا
بل تركه في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف اه
خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبلها لا الى ما بعده
قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة اه خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين
الاسم اه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبره كالمثال المذكور او ظرف
متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن
مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على
واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته وقد تتكرر
اللام الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل وقد يدخل على ان
اذا قلبت همزته هاء فيقال لهنك قائم كذا قوله واختاروا التقديم
ان اه لتحقق العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان
العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال
اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان قوله

قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها اه ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم
ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر
صريحا اي يكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها
بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر اه هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر
العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قوله اي ومن الافعال التي هي من
دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في
التعميم دفعا لما اعترض به حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل
من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل
من افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ
الابتدا فتامل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على
الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال او جواز دخولها
على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل
على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل
المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائم دون
ان كان قائما لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من المعمولين
بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى
وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين

المذكورين واجيب بان دخول اللام فى المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين
انكروا المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام واللازمة لها بمعنى الا ورده
البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والاجاز جاءنى القوم لزيدا ونقضه الرضى
بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد
النفى او معنى النفى ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها فى قوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم كما يبطل انكار عملها قوله كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة
فى الكثرة او فى كونه مقتضى كثرة الاستعمال والنقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام جواب
القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا
فى الرضى قوله ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدى
ويكسر خاص بالمراءة او عام وتونث الحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق
كما لك فى القاموس والظاهر حقتان وثديا اى انه مثل خصيان ولا يصح ان
يكون تثنية حق جمعا اذ جمع مكسر وما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته
بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة فى تشبيه الثدى
اذ ليس حسن الثدى فى كونها عظيمة غاية العظم قوله ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما فى ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان
المخففة المكسورة فى انها ملغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شيئ عليها بالاعمال
حتى يدفع لتقدير اعمالها فى ضمير شان مقدر كما فى ان المخففة المفتوحة
قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا فى اللغة الفصيحة وهى
المراد بالاستعمال الافصح فهى فى تلك اللغة كالمخففة فى انها لا تعمل اصلا

قوله

قوله ويجوز ان يقال اه وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال هنا
ويخفف فيعمل فى ضمير شان مقدر وهنا ويخفف فيلغى على الافصح ولعبارته
فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا
خففت قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضى فى نقل الحركة
الى المتحرك قوله وكلمة ان يخفف مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد
والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد
خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك اه فسره الهندى بطلب
تدارك السامع يدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق
ما فى الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن
للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم بابهام كلامه ليس بواقع
بايراد كلام رافع للتوهم قوله نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ هذا المثال
مما اثبته الرضى واحكمه القران حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على
الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فنافات ما فى القاموس لصحته حيث
قال ولكن وتخفف حرف تثبت به بعد النفى للاستدراك والتحقيق مما
لا يلتفت اليه وينبغى ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا
حقيقيا بل يكون تنافيهما فى الجملة كما فى الاية المذكورة فان عدم الشكر
لا ينافى الافضال بل يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزان منصوبان
على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازة ليست زيدا قائما بالفراء لان
اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى

ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية
فالاوجه اه الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب
حذف كان عند الكسائي وموقع حذف العامل وجوبا عند المحققين
قوله كما جاء في اللغة المفضلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كز
بير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه قوله
لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير الغارات
قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب اه ومنه ما وقع
في كتابة على رحـ كتبه علي بن ابو طالب قوله بعد ما جزم بوجود الجر بها
اه الجزم بوجود الجر لبعد هذا التاويل والجاء الى التاويل لئلا يقال
يجر لعل لا اشكال فيه مع انه لا مستند له الا هذا البيت الواقع عن عقيل
قوله ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف اه وتميل العامل الى المعطوف
قوله كما ذهب بعض اخر الى ان بل الخ ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة
ذهب اليه اما لانهم بعض اخر فلم يعثر عليه قوله فالاربعة الاول للجمع اعم
من اه فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو
وحده من موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع اه لا اجتماعهما
في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى
فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او
وثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتدا لا خبر له لان قوله اي
تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي

غير تام

غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما
بخلاف جاءني زيد فعيد وعمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالخبر قوله
بخلاف اه فنقل الشارح وطوى ما قبل قوله بخلاف اه تماما واقتصر عليه قوله والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب
على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة
المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف
بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لابد منه لا تقول نفهم من مقابلته مع
قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله مقرونة
بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان بتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا
ممتدا كان ابتداؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك
ان تعطف بالفاء نظرا الى ايصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان عطف بثم نظرا
الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم
من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجلته على وزن العلامة جمع راجل لمن
ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث
حتى الجارة لانه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي
له وكانه لم يذكره الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح قوله من هذا
ظهر اه ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي
غسله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى

المعاطفة على الملاقي للجزاء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء
اعم من الجزء حقيقة او حكما والاستغناء عنه لانه قال الرضي في بحث
حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن
ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي
الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة
خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح
الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى
عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء
على الكل المقتضي للمغايرة قوية او ضعيفة بحيث صار مغايرا لسائر
الاجزاء جارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء الا ان عطف غير الجزء
على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى المصنف في هذا
المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او للامور ولم ينظر في هذا الكتاب
قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم
هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين
عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل
والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها في لا تطع منهم اثما او كفورا
لكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جائز
في ام واما ما اجاب عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان هو او فيه لاحد

الامرين

الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس
لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لهمزة الاستفهام اي غيره لزمه
في اللفظ بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في الكتب
العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارق انما هو في اللازم الميزاني
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم اه على
ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد
الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد
ام قائم عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض
بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين
اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعمل للتسوية
ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين اه
واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر
مبتدأ او هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك
وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان
معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ
من اسم هو في صورة الفعل ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة
وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت
او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران والتثنية
والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت ع

نبه بقوله عند المتكلم

فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارات حرفي
الشك في التركيب اعني الهمزة وام لشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى
المستقبل كما انه كذلك بعدان وانه لا يستحسن وقوع الجملة الاسمية
بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار الشرط
فتبديله بالمضارع تقوية القرينة قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا
لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح
فنظر قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما اعترض على المص بانه لا ينحصر الجواب
في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب
بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيها ونحن نقول بالاجابة انعام
المسؤل لا رد السائل فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما او ح انجاز الا
ولحاذ يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان
يقال لا اشتمال النفي كليهما فتامل قوله وام المنقطعة كبل في الاضراب عن اه
هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا ما بعدها مقطوعا به نحو قوله
تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعد مشتملا على
حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض
على قولهم انها الابل ام شاء انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما
اجمعوا على عدم صحته واجاب المنذر بانه استفهام مستانف وفيه
انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا

شاة
ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي غنم ام شاة وقال يتجه عليه انه يؤول المنقطعة
ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاة وعلى التقديرين
بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا
يجوز ان يؤول بل اهي شاء بقولنا اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار
عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية اه وهذا مخترعات الشارح اخذه من قول
الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الاخرى
ليجعلهما الحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه
على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها
بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف عليه في حكم الترتيب والمشهور ان الواو
زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها
فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم هنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة
على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل الا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف
عليه بل بذكر لا ينفى عما بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه الظ
ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه
فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل اه ولا يكون

المنفصلة باسم الاشارة فانها يقع حيث يقع اسم الاشارة
الا في صدر الكلام سواها هو اما اذ فصل بينها وبين الاسم اشارة فهي في صدر
الكلام نحو قوله تع ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين
اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا تعلمن
ها بالعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والافعال اما تحقيق للكلام
الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز
واما الاحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول اعلم ان
زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسب
ان يجعل ما بعدها مكسورة فتأمل قوله يا ايها استعملا لانها تستعمل
للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا واي وفي الصحاح ايا حرف نداء
ينادى بها القريب والبعيد ولو يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا لما انه
اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة
ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تع والاسم المستغاث
وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات
المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون
والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي
قوله فلو قال احد يا زيد اليس لي اه قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في
حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم لو كان على ابيك دين مقتضية
اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عم فدين الله تع احق فانه
ايجاب للقبول لا تصديق للنفي قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف

واحد

واحد اذ لا يجاب بشيء لشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم
ووجهه غير خفي على متامل فتامل قوله ويلزمها القسم استعمل بحذف حرف
اللزوم على خلاف ما هو عادته والا لكان يقول ويلزم القسم ويقول
اي والله وان الله بحذف حذف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة
هاء التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار
وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع
التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجراتها
في كلمة واحدة كما نعل في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظ
الله قوله لمن قال هو فعال بن شريك قوله من جوى حبتهن في القاموس
الجوى هو باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء الصدر وكلها
في المقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا
يختل يوجب ذلك البناء كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة
ولذلك لم يلتفت به الرضي وقوله مع انها لم تفد المعاني التي وضعها
الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ
التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم
منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال قوله
فقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تع ولقد
مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة

من تعقيد ان المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة
لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولكن ان تفهم الكثرة من تعقيد زيادتها
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد
يكون زائدة كقوله تع ومالهم ان يعذبهم موضع لو زيادة ان لم يذكروه
قوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول
ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو وتطاول الى الشجرة ليتناول
منه والناضر الشديد الخضرة والورقة والشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس
قوله قلت قبل اقسم وان كسرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه
نفي نحو لا والله لا افعل قوله قلت قبل القسم وانك في بيرة الاحور سرى وما
شعر الحور الهلكة على وزن الورقة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح
فتوهم الشارح الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه
لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الحور الهلاك في القاموس الحور بالضم
الهلاك والجمع احور وفي شرح الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح حسر الجار
والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى وبيرة المهالك
وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح ولحوق الكاشف عن الشبه علم ذلك
لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان
ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما
واذما لكنهم لم يجعلوها من الزوائد لان لها اثرا في الكلام وهو كف
ما لحقه من العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكلام وكذ حيث واذ من

الله اى لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لا مقابلا للزيادة وجهه خفي ووضح منه

من الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير
الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في الزيادة بعد العاطفة
على النفي ولحوق من الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظا لكونها مانعا من زيادتها
بهذا الكلام ونحن نقول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب
والصبح مسفر اد لا يخفى ان الحروف الزائدة ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى
لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ لو قلنا ان زيد قائم برفع
زيد قائم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر
لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام
بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك
السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي لو حذفت لاختل
دلالة اللفظ قوله في تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير
لغير ما في معنى القول قوله اى بفعل مقدر في معنى القول اه اشارة الى توجيه
ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف ثم اعتبار
اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب
قسيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه
ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدر اللفظ الصريح — الصريح
القول فقوله تختص بما في معنى القول بمعناه بمفعول ما في معنى القول لانه
يتغير بتغير اللفظ الا انه جعل الرضي ما معنى القول القول في معنى القول
الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من متعلقه ما في معنى القول وهو بعيد عن

عن العبادة قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسير له اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسر
في الاكثر الا مفعولا مقدرا الا من قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا
والحرد من تمسك بالاية في انه يفسر مفعولا للقول الصريح زعما منه ان قوله
ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديره امرتني لكن قال الرضي
تقديره امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير
مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول كالفعل المؤول بالقول المقدر
في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة
ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر
فقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم هذا وينبغي ان يجعل
من حرف والتفسير الفاء في قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب
سيبويه قوله او تقديره نحو هلا زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها
فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو هلا
يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله والهمزة اعم تصرفا اه
جعل تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى
الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة
تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلتاهما يدخل
يصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها
اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال

ويختص

ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير بالاثبات نحو قوله تع
هل ثوب الكفار اي الم تثوب وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجئ
بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان يدخل الباء المذكورة للنفي في خبر المبتداء الذي بعدها نحو هل زيد بعالم
قوله بادخال الهمزة على ثم اه يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها
العاطفة ويدخل على هل قال الله تع فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا
الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ونقرب منه ان
تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول وفا تكرمني وتقول اثم علمتم
هل يلتفت الي والهمزة لا يجئ بعد ام ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا
في الرضي واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله
واعلم ان المشهور ان لو وان الشرط على نحو لو لا انتفاء الثاني اه ذهب
المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالفه ليكون ادوات
الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي
اه فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله
قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزام
الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون
انتفاء الاكرام مسببا للانتفاء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا
الاستعمال توهم المصر اه لو لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح
المصر بسبب تخطئتهم مثال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم

من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف
الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم
والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله
اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب
لو انك انطلقت ثم كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه
بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان
جعل الخبر ماضيا لمفوت لدلالة لو على ماضوية وبان المراد موضع منطلق قبل
دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع
منطلق ويجوز بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم
ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف
اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر
حذف اللام ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم
اول الكلام اى في اول زمان التكلم فيصح تركه في اه دفع لاعتراض الهندي
انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول
ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى
ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه
ما يوجب التسامح والهندي صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اى اذا تقدم
القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي
والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظ فينصب

فينصب بتقدير في بلا ظنة قوله واحترز به عن توسط القسم اه قال الرضي
بتقديم ما يطلب خبرا من مبتداء لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم
غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث
عن جميع صور المتوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط
لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اى لزم القسم اه جعل ضمير لزومه
للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان
الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه
لغير القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد
اليه ضمير لزومه قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما غير مجزوم اه فيه انه اذا
الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه
انه يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله
وللشرط ايضا لكونه اه فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد
الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى في مجموع
الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما النشر على ترتيب
اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان
تأتني اتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقدم الغير كما انه مقدم
على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى

الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز الشرط وكليهما وان
اريد اللف باعتبار مثالي اتاو الله اه وان تاتني وان تاتني والله اه فهو
على المعنيين باعتبار التقدم على ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب
اللف باعتبار اللقاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار
اعتبار الشرط والقائه فكلامه مما يتعجب منه الناظر او لجعل نظره عن الاحاطة
لقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا ينجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح
كتابه لكونه مجازا من عنده هذه نظره والاولى والانسب لسياق الكلام جعل
ضمير انه يعبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول
الكلام قوله وايتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله فيكون مثالا التقدم
الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون في حيز انا ويكون مثالا
لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من تقديم الشرط
والغير معا قوله وانما اورد في هذا اه نص عليه ما اشار اليه التسهيل المالكي قوله
او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام مقدرة كملفوظ مطلقا المقدر في الصدر
كملفوظ فيه والمقدر في وسط كملفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول
الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط اه قال الرضي في بحث ان نحو ان ضربتني
اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني اكرمك قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من
استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر
بل اللازم اما الفاء فاذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء واعلم انه قد يقع
الشرطية

248
الشرطية في مقام الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء
ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط
الاول كذا ذكر الرضي وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل
المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم
ح معنى الشرط كذا في التسهيل قوله واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد افضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما
وما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان اه من انه بتقدير
اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي قوله والحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء اه ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين
لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه ولها شواهد كثيرة في القرآن لعدم
لزومها بل جعلا حين الاتيان ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز
اعمال المستقبل في الشرط الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي
لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة حتى كان هذه وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله مما في حيزها اي حيز فائها هذا هو الوجه
دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن
في حيز الفاء فان ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وفي
قوله جزءها مطلقا اطلاقا مخل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق فزيد

وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب
سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المص قوله عملا
مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدره عملا بمعنى مفعولية وتقديره
ظرفا اي زمانا اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقديره على تقدير الرفع عمها
اه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مرفوعا وجر الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول
مع انه لا يجوز الاعلى تاويل مرجوح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز
نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح
اختار تقدير الكون وجعل هذا ردا بتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير
الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع
في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد
منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يحتمل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى
مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الجمعة لا بد منه فح لا يصح
تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا
تقدير مهما يذكر زيد الا على جعل مهما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت
يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد
فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى
الوقت الزمخشري في تفسير قوله تع ومهما تاتنا به من آية وقال هو افتراء
على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني

بانه

بانه ليس فيما استشهد ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظ
في مهما هو المذهب الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقديره اه عدم جوازه بلا خلاف والجواز بتقدير يذكر والا فقد
سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله تقول لشخص فلان يبغضك
اه هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكرا
كقوله تع واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى
وانه لا يجاب به نحو كلا تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم
يقيد لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترازا عن
المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق
اليه المنع وانما تعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين
في الاسماء لانها جعلت مع ما الحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة
التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء وانما الحق علاميها حروفا في لغة ضعيفة
تبعا لبيان حكم تاء التانيث فافهم لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا
كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه او المعنى
فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث
ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحاق تانيث وبين عدمها او فهو
مخير اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى جعله
اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها اه هذا لا يدفع

كون ذكره مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى
منه الظ الغير الحقيقى قوله اجمع المذكر والمؤنث فى مثاله يعنى الضعف حين
الاسناد الى الظ لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان
ظاهرا غير حقيقى لصار مقيد الكن باكثر مما ينبغى ان يقصد لانه مقيد بكون
الفاعل ظاهرا غير حقيقى وبفصل الماضى قوله اى ادخلته نونا اطلاق النون
ليس ما ينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح يقال نونت
الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء قوله فسمى ما به ينون الشئ لا يقال
لزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به ينون الشئ اى ادخال التنوين
على الشئ بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن
بذاتها ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى اخر المعرب نحو محسن
وخفاين كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى نتكلم عليه قوله فلا يغيرها
الحركة الطارئة الضمير الى تعريف النون وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف
قوله وهى شاملة اه هكذا ذكر الرضى وتبعه الشارح فظهر ان المراد نون
هى كلمة لان الكلام فى قسم الحروف بنوع ذلك قوله اى اخر الكلمة حقيقة او حكما
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى بل المراد بالاخر ما ينبغى ينتهى اليه التكلم
فيشمل تنوين قاض وليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوى لكنه
ينتهى به المتكلم قوله لان المتبادر من سابقها اه فيه بحث بل المتبادر منه
لحوقه من من تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط فى
الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل فخرج اه لو قال بدل

لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير اه لا يستغنى قوله فلا ينتقض التعريف بالنون
فى يا رجلاه قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تنبع حركة
الاخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله اه قال الرضى قيل
هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه
للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل تنوين وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة
فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
قوله اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا كان طلب
لما يمتنع امتثاله لانه لم يفرغ الآمر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقتداء به
فقولهم اسكت السكوت الآن مسامح معناها اسكت سكوتا متصلا ابتداؤه
بالآن قوله لزوال العلتين التعليمية العلمية والتأنيث قال الزمخشرى تاء
مسلمات ليست متمحضة للتأنيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا
فلا محالة مسلمات علما منصرف قوله وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه
لذلك قال سمى به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التغنى نون
التنوين لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر
ان الحاق التنوين يغنى عن تحصيلها بالاشباع قوله كقول الشاعر
هو رؤبة على ما فى القاموس وتحريكها عن الخفق منه لضرورة الشعر والخفق
حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح
وقد يضم اطراف المفازة والخاوى الخالى والمخترق مهب الرياح واشباه

الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو
رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما
التنوينات الاخر فنوعان اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين
المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية
كالتنوين بعيد ففي قول المصنف وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له
قوله وخطا بحذف الف ابن وما في بين ارباب الحديث انه يحذف من
العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما العلة
قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم هذا
فلان بن فلان اه في الرضي فطامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل
لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من
بهذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو
وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما
على وزن اي من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم
يحس منه اثر قوله لئلا يلتبس ببنت فمثل هذا هند ابنة عاصم
فيه انه لا التباس لان تاء التأنيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان
يقال الف ابنة لان طالب التخفيف يلغيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة
لم يجوز احذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمال
بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من

الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها الا انها منبه والاصل في البناء السكون
ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف
فالباقي بعد الحذف هو السكون لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من
ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منها حرف براسه
على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اى الالف الفاصلة الاولى الاكتفاء
بالتفسير قوله يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التاكيد
فيتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد فقد
بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرتها في مثل اما يفعلن فالاولى
ان يجعل في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص قوله نحو اضربن
بالتخفيف واضربن بالتشديد معنى عن هذا التفصيل قوله اخرا بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة فلا يقال زيدا ما يقومن في مجيئها
مع المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة فانه ان جاء فقليلا نحو لا
في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل
بعدم تشبيها لها بلا النهي في الجزم ولزمت اى نون التاكيد في مثبت
القسم المثبت هو الجواب فهي من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده
الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر
ونقض اللزوم قوله نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد
المثبت بان لا يتعلق ظرف او جار متقدم عليه اى المشرط المذكور في
بما سواء كان التاكيد لازما كما في حتى واذما او جائزا كما في مستمها

واما وقد يؤكد جواب الشرط ايضا   ليدل على الواو المحذوفة في لا ه
تخشون ليطرده وكذا قوله على الياء المحذوفة   ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده اه وح لا بد من بيان وجه عدم حذف الالف في اضربان
واضربنان واستفلهم والحق انه لا ترصد تردد في اشتراط ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة
المتصلة   وهو الواحد المذكر غائبا اه وصيغتا المتكلم بمنزلة الاستثناء
عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها ولكن ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا
لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل
ان يراد بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان
بيان ان تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون المقصود
الاستثناء   فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده لانه نزل المخففة
منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون
وعليه حمل قراءة ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق
مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا
تضربانّي بالحاق نون الوقاية واضربانّي يقمان بادغام نون الخفيفة
في نون المفعول لان المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلة
منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في الشدة والف التثنية
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قاله ط
الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية

وصيغتي

252

وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان
المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا
منفصل والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل نحو ياء
بجاب والوجي فانه يمنع من اعلال ياء يجي فما ذكره الرضي انه شبهها بالضمير المتصل
مطلقا لا يصلح لان واو الجمع ياء المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي ان شبهها بالف التثنية
لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان
الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيهها بما عرفت
حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا يحمل على الشبه به حتى يرد
ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وقد
لهذه علة خاصة بحيث يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما شيئان
التعليل   اما بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير
نحو ليضربن زيد   وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها بعين لمراعاة ترتيب
تصريفها فان مراعاة ترتيب المثال بها فيها   خط لمرتبة ما يدخل الفعل اه
ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل

فادخاله على لاحق الاسم اولى فبرهما خذ فوقوع على الحذف في حال الوقف اذ لا
مجال للترديد في الحذف للساكنين الآن يجعل الوداع من الرد في الكتابة ايضا
الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان يكتب بالخفيفة بالياء لم تنضم
ما قبلها ويكتب الغاء اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس تمت
الحمد لله على اتمامه والصلوة على نبيه واله والرحمة على كاتبه امين بحرمة محمد
الامين سنة وثمانون الف

تاريخ سنه ١٨٦

[illegible]

SÜLEYMANİYE U. KÜTÜPHANESİ
Kısmı: Seyyid Arif ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 62
Tasnif No. 492.7-1